E/2024/35

الأمم المتحدة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام 2024*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2024

الملحق رقم 15

* هذا التقرير مستنسخ بالصيغة التي ورد بها؛ وقد أقره المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2024
الملحق رقم 15

E/2024/35

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام 2024

الأمم المتحدة • نيويورك، 2025

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[27 شباط/فبراير 2025]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	الجزء الأول: الدورة العادية الأولى لعام 2024	
أولا –	المسائل التنظيمية	7
	الجزء المشترك	
ثانيا –	توصيات مجلس مراجعي الحسابات	7
ثالثا –	متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	9
رابعا –	الزيارات الميدانية	10
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
	بيان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحوار التفاعلي	10
خامسا –	معلومات مستكملة عن تقرير التنمية البشرية	14
سادسا –	البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة	14
سابعا –	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	15
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
	بيان المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	16
ثامنا –	تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان	19
تاسعا –	البرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة	20
	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
عاشرا –	بيان المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	21
حادي عشر –	مسائل أخرى: كلمة رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة	24
	الجزء الثاني: الدورة السنوية لعام 2024	
أولاً –	المسائل التنظيمية	27
	الجزء المشترك	
ثانياً –	معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	27

ثالثاً – المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات 28
رابعاً – الأخلاقيات 30
خامساً – الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي 31
سادساً – الزيارات الميدانية 32
سابعاً – تقييم أطراف ثالثة لمهام الإدارة والرقابة للمجالس التنفيذية 33

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثامناً – استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022–2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2023 34
تاسعاً – المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 38
عاشراً – البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة 40
حادي عشر – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة 40
ثاني عشر – التقييم 41
ثالث عشر – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجي 42
رابع عشر – متطوعو الأمم المتحدة 43

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامس عشر – التقرير السنوي للمديرة التنفيذية 44
سادس عشر – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة 48
سابع عشر – التقييم 48
ثامن عشر – البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة 49

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تاسع عشر – بيان المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 50
الحوار التفاعلي المواضيعي: إنهاء دورة الكوارث الناجمة عن المناخ من خلال إيجاد بنية تحتية مستدامة مرنة وشاملة .. 51

الجزء الثالث: الدورة العادية الثانية لعام 2024

أولاً – المسائل التنظيمية 55

الجزء المشترك

ثانياً – معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 55
ثالثاً – المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات 56

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الحوار التفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 57

الحوار التفاعلي المواضيعي: العمل معا لتسريع وتيرة الطاقة المستدامة من أجل التنمية 60

رابعاً – الحوار المنظم بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 62

خامساً – البرامج القُطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة 63

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 64

الحوار التفاعلي المواضيعي: معالجة أوجُه عدم المساواة لتحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . . 66

سادساً – الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان 68

سابعاً – البرامج القُطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة 69

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثامناً – بيان المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 69

المرفقات

الأول – القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2024 73

الثاني – عضوية المجلس التنفيذي في عام 2024 114

الثالث – تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) الذي عقد في 31 أيار/مايو 2024 115

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى لعام 2024

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من 29 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 2024

أولا - المسائل التنظيمية

1 - عُقدت الدورة العادية الأولى لعام 2024 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حضوريا في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 29 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 2024.

2 - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2024 (DP/2024/L.1)، بصيغتهما المعدلة شفويا، واعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2023 (DP/2024/1). ووافق المجلس على خطة العمل السنوية لعام 2024 (DP/2024/CRP.1).

3 - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام 2024 في الوثيقة DP/2024/9، المتاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

بيان رئيس المجلس

4 - أعرب رئيس المجلس، في ملاحظاته الافتتاحية، عن تقديره للعمل الهام الذي يقوم به موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الرغم من الظروف الصعبة، وأحيا ذكرى الموظفين الـ 152 الذين قتلوا في غزة. ووصف عام 2024 بأنه عام بدأ بدمار وانقسام وعدم استقرار لا سابق لهم، حيث خرجت أهداف التنمية المستدامة عن مسارها. وفي إطار تنشيط التعاون الدولي بروح من التضامن العالمي والمنافع المشتركة، تحتاج الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها بوصفها الجهة الفاعلة الرئيسية التي تعمل على رفع مستوى عيش الناس في كل مكان. وتقع على عاتق المجلس التنفيذي مسؤولية هامة في توجيه مؤسسات الأمم المتحدة لتحقيق النتائج وتعبئة الموارد وكفالة الاستخدام الأمثل. وشدد على عكس إعادة توجيه الأموال بعيدا عن المبادرات الإنمائية، وإذكاء الوعي لزيادة المساهمات في الميزانية العادية، واستكشاف سبل تمويل جديدة. وحث على مواصلة التركيز على النتائج، بما في ذلك من خلال استعراضي منتصف المدة للخطتين الاستراتيجيتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ودعا المجلس إلى مواصلة السعي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة؛ وتعميم وإدماج الممارسات المحسنة في السنوات القليلة الماضية التي يمكن أن تساعد في منع المخاطر المستقبلية. ووصف عام 2024 بأنه عام حاسم لتعددية الأطراف، إذ يدين العالم للأجيال القادمة بمستقبل أفضل.

الجزء المشترك

ثانيا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

5 - قدمت المديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة مكتب الخدمات الإدارية بالبرنامج التقرير المتعلق بحالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2022 (DP/2024/3). وقدم الموظف المسؤول في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2022 (DP/2024/4). وقدم نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للشؤون الإدارية التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2022 (DP/FPA/2024/3). وقدمت كبيرة الموظفين الماليين بالنيابة ومديرة الفريق المالي بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2022 (DP/OPS/2024/1).

6 - ورحبت مجموعة من الوفود بآراء مراجعي الحسابات غير المشفوعة بتحفظات التي تلقتها الكيانات الأربعة جميعها عن عام 2022، مشيرة في الوقت ذاته إلى وجود مجال للتحسين. وشجعت مجلس مراجعي الحسابات على تقديم موجز بالنتائج والتوصيات الرئيسية لتعزيز الشفافية والضمان. وشددت على أهمية تعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛ وشجعت على إدراج بيان للضوابط الداخلية في البيانات المالية؛ ودعت إلى تعزيز التفاعل مع المجلس التنفيذي بشأن الإدارة المركزية للمخاطر والمخاطر ذات الأهمية الاستراتيجية. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعربت عن تقديرها لتنفيذ غالبية التوصيات وأشارت إلى انتقال ناجح على صعيد إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحافظ على دوره المركزي في هذه المنظومة، بسبل منها زيادة تعزيز وظيفته لتحقيق التكامل. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، قالت إن جميع توصيات عام 2022 تكتسي أولوية عالية، وتتعلق غالبيتها بالإدارة المركزية للمخاطر، وأشارت إلى نقاط الضعف في الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، أشارت إلى التوصيات المتعلقة بإدارة سلسلة الإمداد، وشددت على توفير الموارد الكافية لمعالجة التوصيات وتقليل المخاطر إلى أدنى حد. وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أعربت عن قلقها إزاء انخفاض معدل تنفيذ التوصيات المتبقية، وأوجه القصور في إدارة المشاريع والمنح، ومخاطر حافظة المشاريع، والمسائل المتعلقة بالميزنة والتسعير. وشجعت بقوة على تسريع وتيرة التنفيذ وزيادة الجهود لاسترداد الأموال المفقودة من مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار.

7 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء انخفاض المساهمات الأساسية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ولاحظ أن صندوق السكان يرفض توصية مجلس مراجعي الحسابات بشأن التسلسل الإداري للجنة الاستشارية للرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وطلب توضيحات بشأن مستويات التوظيف في فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

8 - وقالت المديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة مكتب الخدمات الإدارية به إن البرنامج الإنمائي لم يحدد بالكامل فائدة التكلفة المترتبة على بيان للضوابط الداخلية. وفيما يتعلق بوظيفته لتحقيق التكامل، المنصوص عليها في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فقد أحرز تقدما مستمرا وقام باستثمارات لزيادة تعزيز قدرته على صياغة وتوفير حلول إنمائية متكاملة والاستجابة بفعالية لمطالب البلدان. وفي هذا الصدد، سيواصل البرنامج الإنمائي استعراض استراتيجياته وعملياته الداخلية واستكمالها وصقلها من أجل الأداء بكفاءة وفعالية. وأعرب الموظف المسؤول في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عن تقديره للإشارة إلى التوصيات ذات الأولوية العالية وشدد على التقدم المحرز. وقال نائب المديرة التنفيذية للشؤون الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان إن وحدة إدارة سلسلة الإمداد تسترد التكاليف من خلال رسوم المشاريع؛ وقد تمت الموافقة مؤخرا على توسيع الموارد. وشدد على أن استقلال اللجنة الاستشارية للرقابة يتماشى مع أفضل الممارسات في كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وقالت كبيرة الموظفين الماليين بالنيابة ومديرة الفريق المالي بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إن المؤسسة تواصل تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة مع تحقيق إنجازات هامة وإحراز تقدم سيعرض على مجلس مراجعي الحسابات. ووصفت استعراضا شاملا لاسترداد التكاليف وخطة للتحول الرقمي وأوضحت أرقام الموظفين الحالية في فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات.

9 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 1/2024 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2022.

ثالثا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

10 - قدم كل من مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائبة المديرة التنفيذية لشؤون البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير البرنامج الإنمائي وصندوق السكان المشترك بشأن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP-FPA/2024/1). وأدلى مدير مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بملاحظات.

11 - ورحبت مجموعة من الوفود بالمكاسب الكبيرة التي تحققت في الجهود العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، لكنها شددت على وجوب بذل المزيد من الجهود. فالتقدم راكد بالنسبة للفئات السكانية الرئيسية، وبخاصة فئة المتحولين جنسيا. وشددت على اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره، بسبل منها تسخير الأصول الجماعية للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان للحد من الوصم والتصدي للتمييز ومعالجة قضايا حقوق الإنسان. وأحاطت علما بالمسائل التي تواجه البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على النحو المبين في استعراض تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف الذي أجرته مؤخرا أمانة البرنامج المشترك وتقييم قدرات البرنامج المشترك؛ وشددت على توفير موارد كافية لأمانة البرنامج المشترك والجهات المشاركة في رعايته؛ وسألت عن الكيفية التي سيتم بها استخدام التقييمات لتعزيز العمل والتعاون الجاريين. وأعربت عن تقديرها للطائفة الواسعة من النتائج التي حققها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، ودعت كلا الكيانين إلى توسيع وتعميق الشراكات مع المجتمعات المحلية المتضررة مع مواصلة حماية الموظفين المتخصصين في فيروس نقص المناعة البشرية.

12 - وشدد أحد الوفود على أن إحراز التقدم بشأن فيروس نقص المناعة البشرية يتوقف على الاعتراف بالفئات السكانية المتنوعة والاحتياجات الفريدة، وأعرب عن تقديره للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان بوصفهما شريكين أساسيين في دعم البلدان لتحقيق الأهداف 10-10-10 وفي الوصول إلى من هم خلف الركب. ولاحظ أن جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية ينبغي أن تكون مزودة بالموارد الكافية وأن تكون قائمة على البيانات، ودعا الدول الأعضاء إلى زيادة التمويل، لا سيما لأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك والجهات المشاركة في رعايته، وكذلك إلى إلغاء القوانين والسياسات العقابية ومعالجة الوصم والتمييز.

13 - ورحبت نائبة المديرة التنفيذية لشؤون البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعليقات المؤيدة بشأن معالجة أوجه عدم المساواة، والأهمية الحاسمة للاستجابات القائمة على البيانات، وتوافر الموارد، وأشارت إلى استراتيجية مؤسسية جديدة مقبلة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا والصحة الجنسية تركز على نهج متكامل. وقال المدير المساعد للبرنامج الإنمائي ومدير مكتب السياسات ودعم البرامج به إن التقييمات ستستخدم لتطوير البرنامج المشترك وتكييفه بما يتماشى مع السياق المتطور. وأعرب مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة المشترك في نيويورك عن تقديره للالتزام الجماعي والجهود الجماعية للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان.

14 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المشترك.

رابعا - الزيارات الميدانية

15 - عرض عضو من الوفد الذي قام بزيارة ميدانية إلى السنغال تقرير الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى السنغال (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2024/1). وقدم رئيس وفد الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي إلى أوروغواي موجزا في انتظار تقرير مقبل. وغطت الزيارة العمل في مجال الحماية الاجتماعية، والتمويل المبتكر للتنمية، والمشتريات، ونظم المعلومات، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والإدماج، والانتقال الطاقي، من بين قضايا أخرى. وتطرق للنجاحات الواضحة التي تحققت في إطار العمل الجماعي والتعاون وكذلك للتحسينات اللازمة في دمج البيانات والتعلم.

16 - وشدد أحد الوفود على أهمية الزيارات الميدانية لفهم كيفية تأثير القرارات المتخذة في نيويورك على العمل والعمليات على الصعيد القطري. واقترح استعراض الشكل للسماح بتبادل الآراء بحرية أكبر وشدد على التحضير الموضوعي لكل زيارة. إذ ينبغي أن يشارك ممثلو جميع المجموعات الإقليمية في بناء المعرفة.

17 - وذكر أحد الوفود أن الصلة بين الزيارات الميدانية ودورات المجلس الرسمية أقل وضوحا. وأدى الاتجاه المتمثل في قصر المشاركين على ما يبدو على أعضاء المكتب إلى تقييد مشاركة البلدان غير المرشحة عادة لعضوية المكتب. واقترح إعادة النظر في المبادئ التوجيهية لتنظيم زيارات المجلس.

18 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى السنغال وبالعرض المتعلق بالزيارة الميدانية إلى أوروغواي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحوار التفاعلي

19 - وصف مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الكلمة متاحة على الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي) عام 2023 بأنه عام اضطرابات شديدة، إذ شهد العالم أزمة متعددة الجوانب - من نزاع استثنائي وكوارث طبيعية وصدمات اقتصادية ومالية وزيادة في الاستقطاب. وظل البرنامج الإنمائي، من جانبه، شريكا ثابتا وموثوقا به ويوجد في 170 بلدا. والعديد من الأدوات التي استحدثها البرنامج الإنمائي من وحي عمله في الأزمات - من جهود تحقيق الاستقرار إلى استجابات الإنعاش المبكر ثم إلى استجابات إعادة الإعمار - أعطت المؤسسة الثقة للمضي قدما. ودعا مدير البرنامج إلى انخراط المجلس التنفيذي ومواصلته للدعم من أجل إيجاد سبل، بالتعاون مع أسرة الأمم المتحدة، لتحقيق الطموحات المنشودة من النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والاستجابة بطرق تعكس احتياجات الناس في حالات الأزمات.

20 - وبينما يتطلع العالم إلى عام 2024، يمثل البرنامج الإنمائي جزءا كبيرا مما يمكن أن تعتمد عليه المجتمعات والبلدان والمجتمع الدولي. فهناك حاجة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أكثر من أي وقت مضى، ويظل البرنامج الإنمائي ملتزما التزاما راسخا بمساعدة البلدان على تحقيق الوعد الإنمائي

وطموحات خطة عام 2030. ويظل البرنامج الإنمائي يركز بشـــدة على مســـتقبل التنمية على النحو الذي أقرته خطته الاستراتيجية. ويمثل استعراض منتصف المدة المقبل لحظة لاختبار صلاحية الخطة وأهميتها واستجابتها لعالم دائم التطور. وستكون القدرة على التكيف بسرعة مع عدم إغفال ولاية البرنامج الإنمائي اختبارا حاسما. وسيواصل البرنامج الإنمائي التركيز على البلدان والمجتمعات المحلية الأكثر تخلفا عن الركب وكذلك على البلدان والمجتمعات المحلية التي لديها الوسائل اللازمة لتغيير مسارات التنمية. ويظل البرنامج الإنمائي حلقة وصل أساسية بين القواعد الشعبية وأعلى منابر صنع السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجمعية العامة ومجموعة العشرين.

21 - ويستثمر البرنامج الإنمائي في الحدود الرئيسية التي تتطور فيها التنمية بسرعة كبيرة، في ظل نشوء إمكانيات ومخاطر. ومن أمثلتها الرقمنة. ويدعم البرنامج الإنمائي الاستثمار السريع في النظم الإيكولوجية الرقمية والبنية التحتية العامة الرقمية مع النظر في البيانات وحماية البيانات من منظور قائم على الحقوق. وثمة مجال آخر هو معالجة تغير المناخ والتحول الأخضر، اللذين يتزايد تعميمهما في عملية صنع القرار الإنمائي، وبيان الكيفية التي يمكن بها للعالم أن يعمل سوية، لا سيما من خلال صندوق الخسائر والأضرار المتفق عليه مؤخرا. ويركز البرنامج الإنمائي على تمويل التنمية لتوسيع حيز الاستثمار وترسيخ حقيقة أن مساعدة الآخرين على الاستثمار استجابة رشيدة. ويعمل البرنامج الإنمائي على الإيرادات العامة للبلدان للاستثمار في تنميتها الوطنية. كما يعمل على زيادة ومضاعفة فرص استثمار القطاع الخاص في أسواق رأس المال. ووصف مدير البرنامج المبادرات المتعلقة بالحوكمة من منظور العمل على عدم ترك أي أحد خلف الركب وبما يتجاوز صندوق الاقتراع. ويظل البرنامج الإنمائي ملتزما التزاما راسخا بدعم إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وذات مصداقية، فضلا عن العمل في مجال العدالة وحقوق الإنسان.

22 - ويستثمر البرنامج الإنمائي، بوصفه مؤسسة عامة، في الفعالية الإدارية والمساءلة والابتكارات. ووصف المدير البرنامج الإنمائي بأنه مؤسسة "أقدامها على الأرض وأعينها على المستقبل". وليست مختبرات التسريع، ومركز التمويل المستدام، والمكتب الرقمي الرئيسي، ومركز الطاقة المستدامة الجديد سوى أمثلة على كيفية استثمار البرنامج الإنمائي في الكفاءات من أجل مستقبل التنمية. ويهتم البرنامج الإنمائي بأطر إدارة المخاطر والمساءلة والرقابة للوفاء بأعلى المعايير. ويصنف أيضا بوصفه إحدى أكثر المؤسسات شفافية. فقد قامت منصته الجديدة لموارد المؤسسة في عامها الأول بتجهيز أكثر من 1,12 مليون دُفعة مالية وإنشاء 000 15 مشروع في مختلف الوكالات. ويتولى البرنامج الإنمائي إدارة كشوف مرتبات أكثر من 000 44 موظف من موظفي الأمم المتحدة.

23 - ويظل البرنامج الإنمائي مدركا تماما للولاية المنوطة به والموارد المعهودة إليه. وشدد مدير البرنامج على أن البرنامج الإنمائي يلتزم التزاما لا لبس فيه باستقلال مكاتبه الرقابية؛ فينبغي أن يثق المندوبون كل الثقة في القدرة على العمل باستقلالية. وتطرق لخطوط الدفاع الثلاثة للبرنامج الإنمائي. ويتمثل الخط الأول في مديري المشاريع بصفتهم المسؤولين عن إدارة المخاطر؛ ويُعنى الخط الثاني برصد المخاطر ومراقبتها؛ ويتمثل الخط الثالث في المكاتب المستقلة. وفيما يتعلق بالادعاءات الأخيرة بشأن آلية التمويل لتحقيق الاستقرار في العراق، أكد أنه عندما يطلب من البرنامج الإنمائي أن يعمل في بيئات أزمات وبيئات معقدة، ليس الخطر بمنعدم تماما. غير أن هذا لا يقلل بأي حال من الأحوال من مسؤولية المديرين أو يبرر اتخاذ إجراءات غير مقبولة؛ وسيتابع البرنامج الإنمائي كل حالة يمكن أن يثبت فيها بشكل واضح حدوث فساد. وذكر المندوبين بأن آلاف الأفراد في البرنامج الإنمائي يقدمون خدمات شفافة وخاضعة للمساءلة ومنقذة

للحياة وتركز على التنمية كل يوم في سياقات صعبة. واختتم كلمته بالتأكيد على التزام البرنامج الإنمائي بالبقاء والإنجاز وإعادة توجيه جهود التعاون الإنمائي لخدمة الناس. ويكتسي الوعد بالتنمية والوعد بالعمل سوية أهمية استثنائية. ويظل البرنامج الإنمائي في عام 2024 منخرطا في الوفاء بهذا الوعد.

24 - واقترح أحد نواب رئيس المجلس التنفيذي إجراء حوارات صريحة بشأن مختلف المعوقات، مشيرا إلى تقلص هامش التقدم في البلدان المتوسطة الدخل والتغييرات الهيكلية التي تمس الحاجة إليها. ويعد العمل المناخي ضروريا ويتطلب تضامنا دوليا. ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية في تعميم نهج قائم على الحقوق في جميع الأنشطة، بما في ذلك رقمنة الخدمات العامة. ودعا نائب الرئيس ليس فقط إلى عدم ترك أحد خلف الركب بل إلى المضي قدما معا.

25 - وأعربت مجموعة من الوفود عن قلقها البالغ إزاء آفاق التنمية؛ إذ يمكن أن تضيع المكاسب. فالعمل الجماعي ضروري لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة، بشكل يتجاوز الجهود الحالية ويتحدد بالعمل السياسي والتمويل الإنمائي. وشجعت المجموعة البرنامج الإنمائي على تعزيز الأنشطة المتعلقة بالطاقة النظيفة بأسعار معقولة، وتقديم إسهامات عملية لمعالجة أوجه القصور الهيكلية في الهيكل المالي الدولي، والعمل مع جميع الجهات الفاعلة الإنمائية لضمان استمرار العمل مع الدول التي تمر بأزمات.

26 - وشكرت الوفود مدير البرنامج على تقريره الشامل الذي سلط الضوء على المجالات الحاسمة التي يلزم الاهتمام بها للتصدي للتحديات الإنمائية. وشددت على الاستثمار في الأمن البشري والتنمية القادرة على الصمود لكسر حلقة الهشاشة، ودعت إلى معالجة الفقر وعدم المساواة باعتباره عنصرا أساسيا لصياغة عقد اجتماعي جديد. وأكدت تقديرها لعمل البرنامج الإنمائي في مجال تغير المناخ وتفعيل النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وشجعت البرنامج على مواصلة تعاونه بشأن مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء انخفاض الموارد ودعت إلى مواصلة التمويل الأساسي للبرنامج الإنمائي. وأشادت بالجهود التي يبذلها البرنامج لخفض تكاليفه الإدارية وأثنت عليه لتعاونه الممتاز على الصعيد القطري، مستشهدة بأمثلة على الدعم المقدم من البرنامج لتعبئة الموارد المحلية ورقمنة الخدمات الضريبية. وأبرزت الوفود أيضا أهمية البرنامج الإنمائي في تمكين البلدان وتزويدها بأفضل الممارسات والتجارب الدولية.

27 - وسألت الوفود عن سبل تحسين التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ودعت إلى مزيد من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، معربة في الوقت ذاته عن تقديرها الكبير للعمل على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والقدرة على الصمود. وأشادت بالمساهمات في رقمنة الخدمات العامة، وتعزيز النظام الإيكولوجي لتمويل التنمية الشاملة ودعم التحول إلى الطاقة الخضراء. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على السعي استراتيجيا إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص لتعظيم أثر العمل المتعلق بالرقمنة، وطلبت تقديم مزيد من المعلومات عن الشراكات مع المجتمع المدني، وأعربت عن دعمها للعمل المتعلق بالسياسات المالية والإصلاحات الضريبية المراعية للمنظور الجنساني.

28 - وشددت الوفود على الدور الحاسم للمؤسسة بوصفها جهة لتحقيق التكامل وتسريع الخطى على صعيد التنمية الشاملة والمستدامة، وشجعت البرنامج الإنمائي على تعزيز دوره المتمثل في تحقيق التكامل في إطار الجهود الرامية إلى تجسيد النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ونظرا للدور الحاسم الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي، ينبغي له أن يواصل التعاون مع أصحاب المصلحة المتعددي الأطراف

الآخرين، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز فعاليته. وشددت عدة وفود على ضرورة التصدي للمخاطر والتخفيف من حدتها، وقالت إن الادعاءات الأخيرة بوقوع فساد في العراق تشكل مصدر قلق كبير. وشكرت مدير البرنامج على المبادرة بمعالجة هذه المسألة، وطلبت الاستمرار في تقديم المعلومات والتحلي بالشفافية، وتساءلت عن الكيفية التي سيواصل بها البرنامج تعزيز نظم منع الفساد وسوء السلوك. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للالتزام بالعمل في بيئات شديدة الخطورة مع التمسك بممارسات رصينة لإدارة المخاطر، وتساءل عن الكيفية التي يكفل بها البرنامج ألا تعوق ثقافة العزوف عن المخاطر فعالية العمليات.

29 - واعترفت الوفود بالجهود الإيجابية المبذولة لتحسين فعالية الإدارة وتجسيد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي في إجراءات ملموسة لمساعدة البلدان النامية على التكيف بشكل أفضل مع بيئة خارجية متقلبة. وطلب أحد الوفود تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن التقدم المحرز في إطار نوافذ التمويل. ووصف أحد الوفود مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بأنه فرصة للوفاء بالتزامات التمويل، وإصلاح النظام المالي المتعدد الأطراف، وتعزيز العدالة في الانتقال الرقمي والانتقال الطاقي، وجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وافية بالغرض.

30 - وردا على ذلك، وصف مدير البرنامج التمويل بأنه شريان الحياة للنهوض بالتنمية. ويقدم البرنامج الإنمائي، من خلال عمله بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة ورؤى أهداف التنمية المستدامة، أدوات للحكومات لمراجعة النطاق الكامل للتمويل العام والخاص والمحلي والوطني واتخاذ قرارات الميزانية بأكبر عائد على الاستثمار. وأشار أيضا إلى الدعم المقدم إلى الحكومات لزيادة الإيرادات المحلية من خلال تحسين النظم الضريبية، وسلط الضوء على مساهمات البرنامج الإنمائي في تعبئة الاستثمار الخاص من خلال أسواق رأس المال. وأوضح مدير البرنامج التزام المؤسسة المستمر بدعم المبادرات التي تنشئ نظما إيكولوجية للاستثمار، وتهيئ بيئات سياساتية مؤاتية، وتعزز القدرات على اجتذاب رأس المال الخاص على نطاق واسع.

31 - واستثمر البرنامج الإنمائي بكثافة في زيادة الكفاءة، وكسب ثلاثة سنتات على كل دولار، ولكن التركيز أساسا على جدول أعمال للمعاملات والكفاءة يمكن أن يحد من توافق الآراء ومن القيمة التي تكتسيها الأمم المتحدة في التعاون الإنمائي. إن الوقت يدعو لإيجاد توازن في معالجة المساءلة وتحديد خطة تنمية لا يعبر عنها من خلال الأهداف والمؤشرات فحسب، بل من خلال الاستجابات العملية للشواغل الإنمائية. وقال إنه يتطلع إلى أن يكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل جريئا في التعبير عن التعاون الفعال على الرغم من الاختلافات.

32 - وتطرق مدير البرنامج لتحسين إدارة المخاطر، بما في ذلك تحسين السياسات، وإعداد بيان تقبل المخاطر والإرشادات ذات الصلة به، واستكمال فئات المخاطر، وتعيين كبير موظفين للمخاطر، وتوضيح أدوار ومسؤوليات جميع الموظفين في مجال إدارة المخاطر، وتعزيز التوجيه المتعلق بتقييم المخاطر على مستوى المشاريع، ولوحات المتابعة لتتبع المخاطر وإدارتها. وقد زاد البرنامج الإنمائي من حماية المبلغين عن المخالفات واستثمر في الأخلاقيات.

33 - وشدد على الطلب الكبير على الدعم في المجالين الرقمي والتكنولوجي، وكذلك على تغير المناخ والتحول الأخضر باعتبارها تحديا إنمائيا. وفيما يتعلق بالفرص الأكثر قابلية للتوسيع، قال إنها متاحة في مجالي التكنولوجيا والتمويل. واختتم كلمته بتذكير الوفود بأن آلية التمويل لتحقيق الاستقرار في العراق حققت

نجاحا استثنائيا. وستعالج نقاط الضعف بعناية. ولكن ينبغي ألا تحجب هذه النقاط إنجاز الحكومة والمجتمع الدولي اللذين اجتمعا في لحظة اضطراب غير عادي وأنشآ برنامجا منقطع النظير.

خامسا - معلومات مستكملة عن تقرير التنمية البشرية

34 - قدم مدير مكتب تقرير التنمية البشرية معلومات مستكملة عن الطبعة المقبلة من التقرير لعام 2024. ووصف مستويات ثلاثة لعدم اليقين من شأنها أن توجه سلسلة التقارير على مدى السنوات القليلة المقبلة. وسينظر تقرير عام 2024 في الاستقطاب وفي كيفية اختراق الجمود الذي يمنع الناس من الالتئام داخل البلدان وعبرها. وسينظر التقرير التالي في الكيفية التي يشكل بها التحول الرقمي آفاق التنمية البشرية. وسيتعمق تقرير لاحق في النهوض بالتنمية البشرية في عصر الأنثروبوسين. وتطرق مدير المكتب للنتائج الواردة في تقرير عام 2024، بما في ذلك الروابط بين تصورات انعدام الأمن والتطرف السياسي وكذا انخفاض مستويات الثقة.

35 - وقال مدير المكتب إن المشاورات لإعداد التقرير إقليمية ومواضيعية، وشارك فيها مئات الخبراء وواضعي السياسات ودعاة المجتمع المدني وأفراد الجمهور عموما. وتضمنت منشورات أخرى لمكتب تقرير التنمية البشرية مؤخرا تقارير عن الأعراف الاجتماعية الجنسانية والفقر المتعدد الأبعاد. وشدد على أن فكرة تجاوز الناتج المحلي الإجمالي فكرة تحفز الجهود المتعلقة بالمقاييس في مكتب تقرير التنمية البشرية منذ إنشائه. ومن شأن منصة آثار تغير المناخ على الإنسان (Human Climate Horizons) الجديدة والمبتكرة أن توفر معلومات عن التنمية البشرية في المستقبل، وتبين كيف يمكن أن يؤثر تغير المناخ على المؤشرات المختلفة.

36 - وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن موضوع الاستقطاب. وقال إن التقرير يقدم مثالا جيدا على توفير معلومات قائمة على العلم ومراجعة الأقران لاتخاذ قرارات أفضل. وبعيدا عن الناتج المحلي الإجمالي لوحده، هناك متغيرات متعددة تؤثر على التنمية ولا يمكن اختزالها في متوسط. وبيّن تقرير التنمية البشرية كيف يمكن للبرنامج الإنمائي أن يعمل كمركز فكر ويوفر أحدث المعلومات عن التنمية.

37 - ورد مدير المكتب بأن الاستقطاب ليس جديدا، ولكن المحركات الرقمية جديدة. وسيتريث في التقرير للتركيز ليس فقط على التكنولوجيا ولكن أيضا على الخيارات البشرية، بما في ذلك ما يتعلق منها باستخدام التكنولوجيا. ويواصل المكتب الاستثمار في تفصيل دليل التنمية البشرية، بما في ذلك من خلال استخدام الصور الساتلية وتدريب خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

38 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات المستكملة المقدمة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية.

سادسا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

39 - قدم مدير البرنامج المعاون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بيانه الذي أدلى به أمام المجلس التنفيذي، تسعة برامج قطرية جديدة للموافقة عليها وثلاثة برامج لتمديدها، بما في ذلك: وثائق البرامج القطرية لكل من البرازيل وبوتان وسيشيل وغامبيا وغينيا والفلبين وكمبوديا ومدغشقر وموريشيوس؛ والتمديد الثالث

لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للسودان؛ والتمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لأوكرانيا. وأبلغ المجلس بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لكوبا.

40 - وقدَّم المديرون الإقليميون لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تفاصيل من منظور إقليمي.

41 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقا لقراره 7/2014، على وثائق البرامج القطرية لكل من البرازيل (DP/DCP/BRA/4)، وبوتان (DP/DCP/BTN/3)، وسيشيل (DP/DCP/SYC/4)، وغامبيا (DP/DCP/GMB/4)، وغينيا (DP/DCP/GIN/4)، والفلبين (DP/DSP/PHL/4)، وكمبوديا (DP/DCP/KHM/5)، ومدغشقر (P/DCP/MDG/5)، وموريشيوس (DP/DCP/MUS/5).

42 - ووافق المجلس التنفيذي على التمديدين الثالث والثاني لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين للسودان وأوكرانيا، على التولي، كما وردا في الوثيقة DP/2024/5. وأحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لكوبا كما وافق عليه المدير التنفيذي للبرنامج الإنمائي.

سابعا - تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

43 - قدمت مديرة مكتب التقييم المستقل تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرقمنة الخدمات العامة (DP/2024/6). وقدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة على تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرقمنة الخدمات العامة (DP/2024/7).

44 - ووصفت مجموعة من الوفود البرامج الرقمية الملائمة ثقافيا والمراعية للاعتبارات الثقافية في قطاعات المالية والقضاء والحوكمة والصحة والحماية الاجتماعية وغيرها من القطاعات بأنها مشجعة. واستدركت قائلة إن الفجوة الرقمية في بعض المناطق واسعة ومتنامية، وإن البنية التحتية الرقمية المتخلفة هي العامل الرئيسي وراء ذلك. واقترحت المجموعة أن يدعم البرنامج الإنمائي آلية للتدفقات الرقمية عبر الحدود تأخذ في الحسبان اختلاف مستويات الاستعداد الرقمي، والنضج في مجال البيانات، والبيئات القانونية والتنظيمية، وكذا البنى التحتية الإقليمية للبيانات لاستضافة التكنولوجيات المتقدمة القائمة على البيانات. وهناك فرص أخرى للاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تكنولوجيا المعلومات.

45 - وقالت مجموعة من الوفود إنها وجدت ما يلهمها في نهج النهوض بالرقمنة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحديث البرنامج الإنمائي. ويعد البرنامج الإنمائي عنصرا جامعا، وعاملا محفزا للبنية التحتية العامة الرقمية الشاملة وتسريع وتيرة تقديم الخدمات رقميا، ويؤدي دورا مهما في رقمنة الخدمات العامة. وشجعت المجموعة البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز الحلول الرقمية المفتوحة، وتعبئة القدرات التشغيلية، والتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة مثل البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومواصلة العمل باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وعلى الوعي بالمخاطر. وقالت المجموعة إنها تتوقع زيادة تحسين نوعية التقييمات اللامركزية والرصد والتعلم باعتبارها عناصر أساسية لإرساء الثقة في البرنامج الإنمائي وإشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة بانتظام في جميع مراحل التقييمات.

46 - وقالت مجموعة من الوفود إن الاستنتاجات الإيجابية العديدة للتقييم تؤكد التفاعل العميق بين الرقمنة والحوكمة العامة والتنمية القطاعية غير أن نهج الحكومة بأكملها لم يحرز تقدما كبيرا في البلدان التي هي في المراحل الأولى من التنمية الرقمية. وشجعت البرنامج الإنمائي على إدماج دعمه في إصلاحات

القطاع العام الأوسع نطاقا والشراكات الإنمائية المنظمة. وقالت إن برامج الرقمنة غالبا ما تفتقر إلى الدمج القوي في هياكل الحكومة المحلية، مما يعوق رقمنة الخدمات العامة في الطور الأخير. وعلاوة على ذلك، يبدو أن النهج الشامل يعاني من ضعف التفعيل وعدم كفاية الآليات لرصد الاحتياجات الرقمية للفئات الضعيفة. وفيما يتعلق بالحاجة إلى معالجة أمن البيانات والخصوصية الرقمية بشكل أفضل، طلبت تقديم معلومات عن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد.

47 - وعرض أحد الوفود للكيفية التي دعم بها البرنامج الإنمائي التنمية الرقمية من خلال محو الأمية الرقمية، وإشراك القطاع الخاص، وإنشاء منصة رقمية لمساعدة المواطنين على مواجهة ارتفاع تكاليف الطاقة. وحث وفد آخر البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين، والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى لمنع ازدواجية الجهود، وإدماج الأمن السيبراني في العمل المتعلق بخصوصية البيانات وإدارة الهوية القانونية.

48 - ورد مدير مكتب التقييم المستقل على الأسئلة المتعلقة بتعزيز وظيفة التقييم بالإشارة إلى استمرار دعم التقييمات اللامركزية والخطط الرامية إلى توسيع نطاق الخبرة الإقليمية. وأكد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج أن البرنامج الإنمائي سيعمل عن كثب مع الشركاء لتفادي الازدواجية وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولدى البرنامج الإنمائي التزام قوي بكل من الرقمنة من أجل الحوكمة وحوكمة الرقمنة. ووصف كبير الموظفين الرقميين في البرنامج الإنمائي شراكة وثيقة مع الاتحاد الدولي للاتصالات. وسلط الضوء على توطين أدوات من قبيل تقييمات الاستعداد الرقمي، والنتائج المبكرة للجهود المبذولة لتمكين تمويل التحول الرقمي. ويعكف البرنامج الإنمائي على وضع دليل بشأن التشريعات المتعلقة بخصوصية البيانات ويشرع في العمل بشأن أطر الحوكمة والسياسات المرتبطة بالأمن السيبراني.

49 - وقدم مدير مكتب التقييم المستقل معلومات مستكملة موجزة عن الاستعراض المقبل لسياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيضطلع به خبراء استشاريون خارجيون، وسيغطي جميع جوانب السياسة ويتضمن عملية مقارنة بالمنظمات المماثلة.

50 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 2/2024 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

51 - أكدت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ملاحظاتها الافتتاحية (انظر الموقع الشبكي لصندوق السكان)، كيف أن النهوض بالتنمية المستدامة في خضم تحديات غير مسبوقة يبدأ من النساء والفتيات. فالمساواة بين الجنسين تعد حجر الزاوية. وقبل ثلاثين عاما، اعتمد العالم برنامج العمل في المؤتمر الدولي الرائد للسكان والتنمية لعام 1994، الذي وضع معيارا للتنمية التي محورها الإنسان. ومنذ ذلك الحين، ما فتئ صندوق السكان يعمل على إيجاد عالم أكثر عدلا وازدهارا وسلاما يضع حقوق الإنسان، بما فيها حق الفرد في تنظيم أسرته، في صميم التنمية. ووصفت التقدم المحرز، مثل انخفاض معدل وفيات الأمهات بنسبة 34 في المائة وتضاعف عدد النساء اللائي يستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة. ومع ذلك، لا تزال وفيات الأمهات تشكل أزمة عالمية وتبرز التفاوتات الصارخة في الرعاية الصحية. فامرأة واحدة من كل ثلاث نساء ستتعرض للعنف خلال حياتها.

52 - وحثت المديرة التنفيذية على إحراز تقدم أسرع وأكثر شمولا، مع اقتراب عام 2030. وتمثل الذكرى السنوية الثلاثون لبرنامج العمل فرصة للاحتفال بالمكاسب التي تحققت بشق الأنفس، وحشد حلفاء جدد، والدفع باتجاه اتخاذ المزيد من الإجراءات. وتطرقت للأنشطة المقامة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية، بما في ذلك الحوارات العالمية بشأن الشباب، والتنوع الديمغرافي والتنمية المستدامة، والتكنولوجيا والابتكار.

53 - وبينما يحشد الصندوق الزخم، فإنه يركز على الداخل للتأكد من أنه يحقق نتائج أكثر وأفضل. ويحدد استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 الثغرات في التنفيذ ويضع خططا لتصحيح المسار، حسب الحاجة. ويقوم الصندوق بتعزيز قدرته على تحديد الاتجاهات والتهديدات الناشئة والتخطيط والتكيف تبعا لذلك، بما في ذلك من خلال المشاركة في رئاسة لجنة لانسيت المعنية بتهديدات الصحة العالمية في القرن الحادي والعشرين.

54 - وأولى الصندوق الأولوية لتحسين مقره من خلال تغييرين تنظيميين، هما: إدماج المهام التكميلية لشعبة السياسات والاستراتيجيات الحالية والشعبة التقنية في شعبة واحدة جديدة، ونقل هذه الشعبة ومكتب التقييم المستقل إلى نيروبي، كينيا، في السنوات القادمة. ومن شأن ذلك أن يهيئ فرصا أكبر لتبادل المعارف وبناء القدرات وإبراز الدور المضطلع به وإقامة الشراكات فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية على الصعيد العالمي. وسيحتفظ الصندوق بوجود قوي في نيويورك للتواصل بفعالية مع الدول الأعضاء. ووصفت قرار النقل بأنه يستند إلى دراسات ومشاورات مستفيضة أجريت على مدى عدة سنوات. وهو قرار حصيف من الناحية المالية، في ظل توقع استرداد نفقات التكاليف غير المتكررة في غضون ثلاث سنوات.

55 - ورحبت المديرة التنفيذية بسياسة التقييم الجديدة لصندوق السكان وخطة التقييم المحددة التكاليف والمتعددة السنوات للفترة من 2024 إلى 2027 مع تركيز قوي على الأداء الإنساني. وفيما يتعلق بتمويل الصندوق بشكل عام، تظهر البيانات الأولية أداء سليما في عام 2023 على الرغم من ازدياد الضغط على التمويل الأساسي وتزايد الاحتياجات الإنسانية. وللسنة السابعة على التوالي، تجاوز تمويل الصندوق مبلغ بليون دولار، إذ قدر إجمالي تمويله بأكثر من 1,4 بليون دولار لعام 2023. غير أن نسبة التمويل الأساسي إلى التمويل غير الأساسي انخفضت إلى 27 في المائة. وشددت على أن أي تخفيض من جهة مانحة رئيسية أو نتيجة تقلب في أسعار الصرف يمكن أن يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف الأساسية، ما يؤكد الحاجة إلى إجراء تغيير ملحوظ في التمويل.

56 - ووصفت المديرة التنفيذية النجاح في إيجاد مكان عمل أكثر تنوعا وشمولا واحتراما، وجعل أمن الموظفين وسلامتهم أولوية عليا. فقد عزز الصندوق تدابير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وأعطى الأولوية للاستثمار في مكاتب الرقابة. واستثمر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بكثافة في نهج يركز على الناجين في التحقيقات ووسع نطاق خبرته في مجال التحقيق. واختتمت كلمتها بمناشدة أعضاء المجلس بذل كل ما في وسعهم لمساعدة الصندوق على إيجاد مستقبل أكثر إنصافا وازدهارا واستدامة للنساء والفتيات والناس في كل مكان.

57 - وسلط المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في صندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على أوجه التقدم والتحديات والتغيرات في بيئة العمل بسبب تغير المناخ والتحولات الديمغرافية. ووصف الاحتياجات الكبيرة في حالات الأزمات، بما في ذلك أفغانستان وميانمار.

58 - وأدلى ثلاثة من نواب رئيس المجلس التنفيذي بملاحظات. وأعربوا عن تقديرهم للنتائج الممتازة وقالوا إنهم يحيطون علما بعملية التحسين وتأثيرها على الموظفين. ويجب أن تجد القرارات التي اتخذت قبل 30 عاما سبلا جديدة لتحقيق النجاح؛ وتعد الذكرى السنوية الثلاثون فرصة لتجديد الالتزام السياسي والإسراع بالعمل. وشددوا على أهمية الاستثمار في الشباب وحماية صحة وحقوق النساء والفتيات في الأزمات، وأشاروا إلى الدور القيادي لصندوق السكان في تعزيز الحلول المبتكرة لتوسيع نطاق الاستفادة من الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة، وجعل الحمل والولادة أكثر أمانا، وتمكين الفتيات والشباب. وأفادوا أن المقاومة المتزايدة لحقوق النساء والفتيات واستقلالهن الجسدي يجعل من المهم أكثر من أي وقت مضى الدفاع عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتساءلوا عن كيفية تعامل الصندوق مع شبكات المجتمع المدني النسوية في بلدان الجنوب وكيف يمكن للمانحين دعم تحالف قوي لمواجهة الحركة المناهضة للقضايا الجنسانية.

59 - وأعربت مجموعة من الوفود في بيان أدلي به عن تأييدها لتحسين مقر صندوق السكان ورحبت بنقل المهام الرئيسية إلى نيروبي. واعترفت مجموعة من الوفود بوجود أسباب قاهرة لتكييف البصمة العالمية للمؤسسة وإعادة توجيه الموارد البشرية إلى أفريقيا بوصفها المنطقة التي تستحوذ على أكبر حصة من إنفاق الصندوق. وشددت المجموعة على الشفافية والثقة والتشاور الهادف، ودعت إلى تقديم موجز قصير في الوقت المناسب للقضايا المتعلقة بالفعالية والتنسيق والمشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية ودعم المناطق الأخرى.

60 - ورحبت الوفود بسياسة التقييم المنقحة ودعت إلى تعزيز التقييم الخاص بكل بلد. وشددت على وجود فرع قوي للاتصال البرنامجي في نيويورك يتمتع بالخبرة ذات الصلة على مستوى رفيع وذكرت أن النقل ينبغي ألا يؤثر سلبا على الدور المعياري للصندوق أو على النتائج على الصعيد القطري.

61 - وشددت الوفود على أن الاتجاهات الديمغرافية في مجالات الصحة العالمية وتغير المناخ والتكنولوجيات المبتكرة ينبغي أن توجه الإجراءات المقبلة. وأكدت على حصول الجميع على الأدوات التي تضمن الاستخدام الآمن للتكنولوجيا؛ واتخاذ إجراءات منهجية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية في جميع مراحل الاستجابات الإنسانية؛ وتبني منظور شامل للمرأة والسلام والأمن لحماية حقوق المرأة في مناطق النزاع. ووصفت دورة عام 2024 للجنة السكان والتنمية بأنها أساسية لإعادة تأكيد جدول أعمال القاهرة. وتنطوي الدورة على إمكانات كبيرة لتقديم حلول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن أن تكون مساهمة حاسمة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ورحبت بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة والتمست تقديم أفكار بشأن سبل المضي قدما بها.

62 - وردا على ذلك، وصفت المديرة التنفيذية التحديات الناجمة عن تزايد الحاجة إلى الخدمات الإنسانية حتى وإن كانت التنمية جزءا من الحلول السلمية. ويستجيب الصندوق لأولويات الحكومات ويسعى إلى تغيير المواقف في جميع المجتمعات والاقتصادات. وسيكون من المهم بناء التحالفات الجديدة والتحدث مع الأشخاص الذين قد لا يتفقون دائما لوضع النساء والفتيات في صلب التنمية. وتمثل الذكرى السنوية الثلاثون فرصة لبذل جهد أكبر لإيجاد أرضية مشتركة وجعل الأفكار الأساسية للديناميات الديمغرافية والخصائص الديمغرافية مفهومة للشخص العادي.

63 - وتستند التغييرات المؤسسية المقبلة إلى تحليل مستفيض وتواصل مع الموظفين وخطط لها قبل وقت طويل. وتمت بالفعل مطابقة أكثر من 80 في المائة من الوظائف مع الموظفين الحاليين؛ وستكون

جميع عمليات الموارد البشرية عادلة وشفافة لجميع الموظفين، مع إيلاء اهتمام خاص لموظفي فئة الخدمات العامة الذين لا يمكن نقل وظائفهم. وسيظل العمل المعياري والتواصل في نيويورك أولوية عليا. وأعربت عن تقديرها للتوجيه المستمر.

64 - ويقوم الصندوق حاليا بتعزيز تعاونه مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية للترويج لخطة عالمية تشرك النساء والفتيات حقا وتدمجهن إدماجا كاملا. ولا تهدف المساعي المحددة لتعزيز الروابط مع المرفق المالي العالمي إلى تبوؤ الأمم المتحدة المكانة المناسبة فحسب، بل أيضا إلى ضمان التعاون السلس بين أصحاب المصلحة القطاعيين في معالجة المسائل المتصلة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، نظرا لتزايد انخراط المرفق المالي العالمي في هذا المجال.

65 - وأفادت المديرة التنفيذية بأن الصندوق يقترب من مساهمة 100 دولة عضو مانحة في الموارد الأساسية. وفي إطار الاستجابة للأزمات، يعمل الصندوق مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على ضمان أن يظل العنف الجنساني في حالات الطوارئ جزءا لا يتجزأ من الحماية، وهو أمر تطالب به الجماعات النسائية في كل مكان.

66 - وفيما يتعلق بالخصائص الديمغرافية ومعدلات الخصوبة، لم يتوان الصندوق عن توضيح أنه لا يوجد مكان في العالم يتكلل فيه أمر النساء بالقيام بشيء يتعلق بخصوبتهن بالنجاح في زيادة أو خفض عدد أطفالهن. وأعدت أفرقة الصندوق أدلة على كيفية تيسير التكنولوجيا للعنف الجنساني الذي يؤثر على النساء والفتيات، مع التأكيد على أن التكنولوجيا يمكن أن تكون مفيدة أيضا.

67 - وأشار نائب المديرة التنفيذية للشؤون الإدارية في الصندوق إلى أنه يجري إعداد صحيفة وقائع عن التغييرات المؤسسية وسيتم نشرها. ويجد الخبراء الداخليون والخارجيون على السواء أن الشعب التي يجري نقلها تتفاعل في الغالب مع المكاتب القطرية والإقليمية بدلا من شعب المقر الأخرى. ووصف سجلا نشطا للمخاطر يجري رصده. وشددت نائبة المديرة التنفيذية لشؤون البرامج على الحاجة إلى إعلاء صوت النساء والشباب والحركات الاجتماعية وغيرهم على صعيد تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتطرق مدير شعبة دعم البرامج للجهود المبذولة لتنويع الموارد مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المستفيدة من البرامج، ووضع استراتيجية للتمويل الابتكاري، بما في ذلك مرفق استثماري استراتيجي. وتطرق مدير شعبة الاستجابة الإنسانية لأهمية الصندوق الاستئماني الإنساني في إتاحة الاستجابة السريعة للأزمات في أفغانستان والسودان وأوكرانيا.

ثامنا - تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

68 - قدم مدير مكتب التقييم المستقل سياسة التقييم التي يتبعها صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2024/1) وخطة التقييم المحددة التكاليف والمتعددة السنوات للفترة 2024-2027 (DP/FPA/2024/2)؛

69 - وذكرت مجموعة من الوفود أن تجديد سياسة التقييم الخاصة بالصندوق يأتي في الوقت المناسب، ويعكس التعديلات اللازمة. وهي تؤيد التغييرات المقترحة، بما في ذلك التنسيق مع وظائف الرقابة الأخرى، وخطوط الإبلاغ بالنسبة للتقييمات اللامركزية، وتغطية جميع أنواع التقييم. وهي تعرب عن تقديرها لهدف تمويل وظيفة التقييم المعاد حسابه وتؤيد اتباع نهج تدريجي مقترح إزاء إنشاء صندوق مشترك للتقييم. وسألت

المجموعة عن قدرات المكاتب القطرية والإقليمية على تعزيز أهمية ونوعية التقييمات اللامركزية، وعن الخطوات المتخذة للتقليل إلى أدنى حد من حالات التعطيل الناجمة عن خطة التحسين.

70 - وأشارت مجموعة من الوفود إلى الجهود المبذولة لتحقيق التوازن بين المرونة والقدرة على التنبؤ مع جعل التقييمات قابلة للتكيف ومبتكرة ومستقلة ومحايدة ودقيقة. وهي تؤيد الجهود الرامية إلى مواءمة سياسة التقييم مع المعاهدات وغيرها من الصكوك التي تعتمدها الدول الأعضاء على نطاق واسع، وتضيف أن السياق الوطني والقيم والقوانين والسياسات والأطر المؤسسية ينبغي أن يسترشد بها في التنفيذ. وينطوي النهج اللامركزي على إمكانية تحسين تنفيذ البرامج من خلال الكشف المبكر عن الثغرات في الأداء والتنفيذ، ومن شأنه أن يعزز القدرة على إجراء التقييمات على الصعيد القطري. وتمشيا مع معيار تقييم قدرات التقييم الوطنية، فإن إتاحة الفرص لتبادل الخبرات والمعارف بناء على طلب الحكومات من شأنه أن يعزز الأداء، إلى جانب مواءمة أنشطة التقييم مع دورات التخطيط وآليات التقييم الحكومية. وطلبت المجموعة تقديم مزيد من المعلومات عن الكيفية التي سيستخدم بها الذكاء الاصطناعي لجمع البيانات الموثوقة وإعداد التحليل، بالنظر إلى الفجوة الرقمية السائدة.

71 - وردا على ذلك، وصف مدير مكتب التقييم المستقل استراتيجية ذات مستويين لتعزيز قدرات التقييم في المكاتب القطرية والإقليمية. وتخصص أفرقة جديدة من الموظفين للتقييم اللامركزي والتقييم الإنساني. ومن شأن التوجيه المعزز أن يدعم أنواعا متعددة من التقييمات، شأنه في ذلك شأن الأشكال الجديدة للتعلم الأقاليمي. وسيبدأ نهج تدريجي لتنفيذ السياسة بالتركيز على الاتفاقات ذات القيمة الأعلى مع زيادة إمكانية التعلم والمساءلة. وشدد على تعزيز قدرات التقييم الوطنية والمواءمة كعنصر أساسي، ووصف كيف يجب أن يكون استخدام التكنولوجيا الجديدة أخلاقيا ومسؤولا باستمرار. ومن شأن استخدام الذكاء الاصطناعي أن ينبني على استراتيجية لجني الفوائد مع تقليل المخاطر إلى أدنى حد. وأشار إلى أن نقل المكتب سيتيح فرصا جديدة للتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى بشأن التقييمات المشتركة والتقييمات على نطاق المنظومة.

72 - وقدم نائب المديرة التنفيذية للشؤون الإدارية ردا من الإدارة، مشيرا إلى أن عملية النقل تستند إلى أدلة دامغة وتهدف إلى تحسين النتائج بالنسبة للنساء والفتيات. وأشار إلى دراسة استقصائية خلصت إلى أن الزملاء في مجال التقييم يقضون 74 في المائة من وقتهم في التعاون مع شركاء خارج نيويورك؛ وينطوي حيز كبير من وقتهم المتبقي على التواصل مع الزملاء الذين سينتقلون أيضا. وأكد من جديد أن الإدارة العليا تدير وترصد العملية برمتها عن كثب. وشكرت نائبة المديرة التنفيذية لشؤون البرامج المندوبين على دعمهم لوظيفة التقييم بوصفها مصدرا حاسما للمعرفة بالنسبة للبرامج.

73 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 3/2024 بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

تاسعا - البرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

74 - قدمت نائبة المديرة التنفيذية لشؤون البرامج لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية الجديدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لكل من بابوا غينيا الجديدة والبرازيل وبوتان وغامبيا وغينيا والفلبين وكمبوديا ومدغشقر ونيكاراغوا، وتمديدا ثالثا لمدة سنة واحدة للسودان.

75 - وقدم المديرون الإقليميون للصندوق لآسيا والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا تفاصيل من منظور إقليمي.

76 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقا لقراره 7/2024، على وثائق البرامج القطرية للصندوق لكل من بابوا غينيا الجديدة (P/FPA/CPD/PNG/7)، والبرازيل (DP/FPA/CPD/BRA/7)، وبوتان

(P/FPA/CPD/BTN/8)، وغامبيا (DP/FPA/CPD/GMB/9)، وغينيا (DP/FPA/CPD/GIN/9)، والفلبين (DP/FPA/CPD/PHL/9)، وكمبوديا (DP/FPA/CPD/KHM/7)، ومدغشقر (DP/FPA/CPD/MDG/9)، ونيكاراغوا (DP/FPA/CPD/NIC/10).

77 - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثالث لسنة واحدة للسودان (DP/FPA/2024/4).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

عاشرا - بيان المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

78 - وصف المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في ملاحظاته الافتتاحية (المتاحة على الموقع الشبكي للمكتب)، العمل الممتاز الذي يقوم به الزملاء في المكتب في البيئات الإنمائية والإنسانية وبيئات السلام والأمن الصعبة. وفي غزة، شمل ذلك إيصال الوقود لإتاحة الاستجابات الإنسانية في القطاعات الحيوية مثل الصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي والنظافة. وفي أكثر من 85 بلدا يعمل فيها المكتب، يكرس جهوده لتنفيذ إجراءات ذات جدوى، بما في ذلك في السياقات المتأثرة بالنزاعات أو الهشة بشكل خاص مثل أفغانستان وإثيوبيا وأوكرانيا واليمن.

79 - ووصف المدير التنفيذي عام 2023 بأنه عام لمواصلة العمل الهام لإعادة بناء الثقة مع الشركاء والمجتمعات المحلية في أعقاب أزمة سوء الإدارة. وكان دعم المجلس التنفيذي لوضع خطة استجابة شاملة لمعالجة توصيات الاستعراضين المستقلين اللذين أجرتهما أطراف ثالثة لتعزيز الضوابط الداخلية أمرا حاسما. وقد عمل المكتب بلا كلل على تنفيذ التوصيات فيما يتصل بخطة الاستجابة الشاملة التي توجه جهود الإصلاح الإداري الداخلي للمكتب. ومن خلال تنفيذه القوي والفعال للخطة، قطع المكتب أشواطا في إعادة إرساء الثقة، حتى عندما قدم مشاريع بقيمة 2,7 بليون دولار في عام 2023. ومن بين 43 توصية أصلية قدمها المراجع المستقل من طرف ثالث، تم الانتهاء من 32 توصية بحلول نهاية عام 2023، وسيتم الانتهاء من 7 توصيات أخرى في عام 2024، وستستمر توصية واحدة حتى عام 2027 ويتولى زمام توصية أخرى مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية. ولم تنفذ توصيتان لأن المكتب أغلق مسار العمل المرتبط بالمبادرة السابقة للاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. ويؤكد استعراض مستقل للمتابعة الالتزام بالتنفيذ الجاري لخطة الاستجابة الشاملة.

80 - وتركز الخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها للفترة 2022-2025 بشدة على توسيع القدرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع اعتبار إصلاح الثقافة المؤسسية خطوة حاسمة إلى الأمام. وتشمل الإنجازات إعادة التنظيم الداخلي، وتعيين كبار الموظفين الجدد، ومبادرات التحول. وتدعم وحدة ثقافية جديدة الإصلاحات المتعلقة بالقضايا الطويلة الأمد التي تتصل بإدارة الأفراد والمساءلة ونهج القيادة وطرق العمل. ويركز المكتب على الأدلة والرؤى الثاقبة والتعلم؛ وتعزيز القدرة على تطوير وتوقيع وتنفيذ مشاريع وبرامج جيدة النوعية؛ والتأكد من أن العمليات ونظم المعلومات مناسبة للغرض ومتكاملة وتستفيد من الرقمنة؛ واستعراض إطار السياسات وتنقيح النظام المالي والقواعد المالية مع تعزيز إطار إدارة المخاطر؛ وكفالة الشفافية في إدارة الإيرادات الصافية الصفرية. وعملت المؤسسة جاهدة لتوزيع الأموال الاحتياطية الفائضة على أكثر من 250 شريكا؛ ومن إجمالي 124 مليون دولار، تلقت تعليمات لصرف مبلغ 98 مليون دولار، الذي تم توزيعه بحلول نهاية عام 2023.

81 - وشكر المدير التنفيذي المجلس التنفيذي على قيادته وتوجيهه بشأن خطة الإصلاح والتزامات المشاريع الجديدة، وعلى المساعدة في تحسين المؤسسة مع استمرارها في خدمة المحتاجين. وكرر التزامه الكامل بالإصلاحات، ولكنه شدد على ضرورة التغلب على فجوة التنفيذ في لحظة تشهد أزمة متعددة الجوانب. واختتم كلمته بالدعوة إلى زيادة التركيز على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والحلول العملية للسلام والتنمية المستدامة والعمل المناخي.

82 - وقدمت رئيسة الموظفين في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تفاصيل إضافية عن التقدم المحرز في خطة الاستجابة الشاملة، مؤكدة أنها تقود التحول في مجال الإصلاح الإداري، وأوضحت أن التوصية التي ستستمر حتى عام 2027 تنطوي على مبادرة متعددة السنوات بشأن ابتكار العمليات والرقمنة. وأدلت كبيرة الموظفين الماليين بالنيابة ببيان موجز عن اقتراح المكتب التعامل مع الاحتياطيات الفائضة غير الموزعة. وأوصى المكتب بتمديد الجدول الزمني لعملية استرداد الأموال حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 لتسوية غالبية الحالات ورفع معدل الأداء العام من حوالي 80 إلى أكثر من 95 في المائة. وأدلى مدير الفريق المعني بالموارد البشرية والثقافة ببيان موجز عن الثقافة المؤسسية للمكتب، تطرق فيه إلى الجوانب الرئيسية لمبادئ الأمم المتحدة وقيمها، مثل التنوع والشمول، والالتزام بالاستدامة، والروح المهنية، والتوجه نحو تحقيق النتائج. وبدأت التحولات الثقافية الاستراتيجية من خلال الإصلاحات التي تغطي المساءلة والعمليات والاستثمار في الموارد البشرية.

83 - وسلط نائب رئيس المجلس التنفيذي الضوء على الطابع الأساسي للثقة في المؤسسات وشجع المكتب على مواصلة التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في خطة الاستجابة الشاملة. ومن المهم وجود تدفق فعال للمعلومات عن التقدم المحرز. وينبغي مواصلة الجهود المتعلقة بسداد الاحتياطيات الفائضة، مع إبلاغ المجلس بالتقدم المحرز.

84 - واعترفت مجموعة من الوفود بدور المكتب في بناء القدرات وتنفيذ المشاريع وتعبئة الموارد بطريقة خلاقة وتقديم المساعدة التقنية. وينبغي ألا يثني المكتب عن تنفيذ ولاياته ومتابعة الابتكارات. وأشادت بالنهج المزدوج للإجراءات التصحيحية والعمل على إعادة توجيه الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وهي تتطلع إلى حافظة تساعد البلدان المستفيدة من البرامج، بما في ذلك في تعظيم قدرتها على اجتذاب تدفقات جديدة من التمويل الإنمائي. وأعربت المجموعة عن تقديرها للتدابير الرامية إلى تعزيز مكتب الأخلاقيات وإنشاء منصب نائب المدير التنفيذي للإدارة والسياسات والمخاطر والامتثال. وفيما يتعلق بخطط تقديم مقترح النسخة المنقحة من النظام المالي والقواعد المالية في الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2024، شجعت على إجراء المشاورات الضرورية وفي الوقت المناسب مع الدول الأعضاء.

85 - وذكرت مجموعة من الوفود أن المكتب يسير في الاتجاه الصحيح، لكن أعمال الإصلاح لم تكتمل. وفي حين أن الإطار الزمني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة آخذ في التقلص، وهناك طلب واضح على خدمات المكتب، يجب أن تكون الشفافية والثقة الأساس للمضي قدما. وينبغي أن تظل حافظة المكتب في حدود ولايته. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى وضع استراتيجية مفصلة بالكامل بشأن الثقافة المؤسسية، وشددت على الحاجة إلى إجراء مشاورات مع الموظفين. وسيعتمد إصلاح الثقافة المؤسسة وبناء الثقة على المساءلة، ما يؤكد الأهمية الحاسمة لجعل العواقب ملائمة لمعاقبة جميع الأفراد الذين تثبت إدانتهم بأي شكل من أشكال سوء السلوك.

86 - وأشار أحد الوفود إلى التقدم المحرز في إعادة تركيز المكتب في ولايته الأصلية، ولكنه كرر تأكيد أهمية تعزيز تعبئة الموارد لتطوير البنى التحتية، وزيادة التركيز على بناء القدرات في خدمات المشتريات وإدارة المشاريع. ومن شأن ذلك أن يساعد على استعادة الثقة المفقودة بين مختلف أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى ضمان استقلالية المكتب وقدرته الرقابية.

87 - وشجع أحد الوفود المكتب على تقييم المخاطر الخفية والكامنة واقترح مواصلة تعزيز الدور الرقابي للمجلس التنفيذي. وشدد وفد آخر على وضع خطة عمل واضحة ذات إنجازات قابلة للقياس لتعزيز الثقافة المؤسسية وتنفيذ أساليب عمل جديدة وفعالة. وطلب أحد الوفود تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن استراتيجية التحول في مجال تكنولوجيا المعلومات. وتنبأ بتزايد الطلب على خدمات البنى التحتية، لكنه أعرب عن قلقه إزاء استمرار الافتقار إلى الخبرة التقنية في مشاريع البنى التحية القابلة للتمويل المصرفي، ورحب بمزيد من التوضيح لدور المكتب. وشددت الوفود مرارا وتكرارا على الوفاء بجميع جوانب خطة الاستجابة الشاملة واسترداد جميع الأموال. ودعا أحد الوفود إلى جعل المكتب نموذجا لثقافة مؤسسية تجتذب أفضل المواهب وتقدم مشاريع عالية الجودة وتعيد الثقة غير المشروطة لدى جميع الشركاء.

88 - وردا على الوفود، شدد المدير التنفيذي على الالتزام بإبقاء أعضاء المجلس على علم باعتبار ذلك أمرا حاسما بالنسبة لخطة الإصلاح واستعادة الثقة. ورحب باتباع نهج مزدوج إزاء الإصلاح والتنفيذ؛ فكل ما يفعله المكتب يستند إلى ولايته وخطته الاستراتيجية، مع اتباع طريقة صارمة لقبول الالتزامات. وأشار إلى أن المكتب حريص على التشارك مع أعضاء المجلس والمؤسسات الأخرى للاضطلاع بدور في البنى التحتية. وفيما يتعلق بالمشاريع المقبولة مصرفيا، لن يعمل المكتب إلا على جانب الطلب وسيدعم المؤسسات الأخرى والبلدان النامية في الحصول على المساعدة التقنية والاستفادة من أنشطة بناء القدرات. وأعرب عن تقديره لرد الفعل الإيجابي على استراتيجية الثقافة المؤسسية وشدد على الحوارات التفاعلية الجارية مع الموظفين. وأفاد أن المكتب تجاوز في بعض الحالات ما كان مقررا، ويتبين ذلك على سبيل المثال في وضع مدونة لقواعد السلوك واستكشاف إمكانية تحسين نظم إدارة الأداء.

89 - وبيّن مدير الفريق المعني بالموارد البشرية والثقافة الخطوات المقبلة لإعادة تشكيل الثقافة المؤسسية كي تتماشى مع قيم الأمم المتحدة ومعاييرها. ومن شأن مؤسسة تابعة لطرف ثالث أن تساعد في تصميم سبل المضي قدما؛ وستنطوي الخطوات الإضافية على وضع أدوات وسياسات، ونظم لإدارة الأداء. وسلطت رئيسة الموظفين الضوء على العمل المتعلق بإدارة المخاطر، بما في ذلك أطر محددة لمكافحة الرشوة والفساد، وإنشاء فريق متكامل للمخاطر والامتثال، والتدريب على مهارات إدارة المخاطر للأدوار البالغة الأهمية، ودمج تقييم المخاطر في عمليات الاستراتيجية والميزنة وتحديد الأهداف، من بين أمور أخرى.

90 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 4/2024 بشأن خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والقرار 5/2024 بشأن الثقافة المؤسسية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والقرار 6/2024 بشأن توزيع الاحتياطيات الفائضة من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الكيانات الدافعة: مقترح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الاستخدام البديل للأموال غير المصروفة.

حادي عشر - مسائل أخرى

كلمة رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

91 - استمع المجلس التنفيذي إلى عرض قدمه رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونظرا للخسائر في صفوف موظفي الأمم المتحدة، ذكّر رئيس مجلس الموظفين الوفود بالمسؤولية عن ضمان سلامتهم وأمنهم. وتحظى الجهود المبذولة مؤخرا لتحسين مشاركة الموظفين، من قبيل هيكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستماع للموظفين، بالترحيب، ولكن أعباء العمل التي يصعب السيطرة عليها أصبحت مصدر قلق بالغ. وفي المكتب، يحدث التحسن في التغلب على ثقافة الخوف بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا. وشرح الرئيس مشاركة المجلس في عملية تحسين المقر في صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشيرا إلى الجهود الجارية لجعل العملية عملية محورها الناس وعادلة وشفافة. ويشعر الموظفون بقلق شديد إزاء المخاطر المؤسسية المحتملة المتصلة بالانتقال؛ ويوصى بإجراء تحليل للمخاطر وإعداد مصفوفة واضحة للنجاح. ويرحب مجلس الموظفين باستعراض استخدام الأفراد من غير الموظفين والطرائق التعاقدية ذات الصلة لمواجهة التحديات المستمرة التي تعترض الاستخدام المناسب.

92 - وأشادت مجموعة من الوفود بتفاني موظفي الأمم المتحدة وسط أزمات متعددة. وقالت إن تهيئة بيئة عمل آمنة وشاملة وترحيبية وتمكينية ومفتوحة ليس بالأمر السهل، لكن ينبغي أن يظل هدفا جماعيا. وشجعت على اتخاذ جميع التدابير لضمان أن يكون العمل في الأمم المتحدة تجربة إيجابية خالية من التمييز والعنصرية والاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش أو أي شكل آخر من أشكال القمع أو سوء المعاملة. وسألت عن التعاون بين مجالس موظفي الأمم المتحدة؛ والخطوات التي يتخذها المجلس لدعم إرساء ثقافات مؤسسية أكثر شمولا وأمانا وانفتاحا؛ وعما إذا كان الدعم للمجلس كافيا.

93 - وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يصبح التواصل مع مجلس الموظفين بندا دائما في جدول الأعمال. وطلب تقديم معلومات مستكملة عن توسيع المجلس لتمثيله ليشمل غير الموظفين.

94 - ورحب رئيس مجلس الموظفين بجعل التواصل مع المجلس بندا منتظما من بنود جدول الأعمال. وتطرق للتعاون على مستوى المنظومة بين ثلاثة اتحادات لمجالس ورابطات الموظفين في الأمم المتحدة. ويشارك مجلس الموظفين في مبادرات التنوع والإنصاف والشمول وكذلك في مبادرات المساواة بين الجنسين، وشهد قدرا كبيرا من التواصل مع الإدارة وانفتاحا على مناقشة القضايا السياساتية. وشدد على أن المشاركة في عمليات التغيير يجب أن تتم في وقت مبكر. ووضع المجلس طريقة يمكن من خلالها لغير الموظفين أن يصبحوا أعضاء منتسبين، ولكنه أبلغ بأن ذلك يتعارض مع النظام الإداري للموظفين؛ وهو أمر لم يحسم بعد. ووصف التضامن الداخلي الكبير بين الموظفين وغير الموظفين، وأكد أنه ليس من المرضي أن يكون 70 في المائة من القوة العاملة بدون تمثيل.

95 - وردا على ذلك، أكدت الموظفة المسؤولة في مكتب الموارد البشرية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تهيئة بيئة عمل شاملة يسودها الاحترام وتكون خالية من الخوف ومن أي شكل من أشكال المضايقة والتمييز تظل أولوية رئيسية، بما في ذلك في استراتيجية جديدة للتنوع والإنصاف والشمول. ويجري بنجاح تجريب برنامج لإرساء ثقافة "عدم السكوت". ويبادر البرنامج الإنمائي بالاتصال بالمكاتب والأفرقة التي تبين من دراسة لاستقصاء آراء الموظفين أجريت مؤخرا أنها لا تبلي بلاء حسنا في هذا الصدد لتحديد الأسباب

الجذرية وتحسين الاستجابات. وتشمل الخطوات الأخرى تعزيز مساءلة القيادة وإتاحة سبل للموظفين لتبادل الآراء بشأن القيادة. وفيما يتعلق بطريقة تعاقدية جديدة لغير الموظفين، وصفت المبادئ التوجيهية التفصيلية لاستخدام الطريقة والتعليقات المستمرة التي أدت إلى التغييرات الأخيرة في السياسات.

96 - وأشارت مديرة شعبة الموارد البشرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عقد اجتماعات منتظمة مع مجلس الموظفين وتخصيص وظيفة واحدة له لا يمكن إعادة تنظيمها أو إزالتها أو نقلها بعيدا. وأعربت عن إدراكها للشواغل المتعلقة بالتغييرات الجارية، لكنها أشارت إلى أن من شأن هذه التغييرات أن تخلق فرصا جديدة وتجعل الصندوق أكثر قوة. وتعمل أفرقة الموارد البشرية جاهدة لتوفير التوجيه الوظيفي، وتظل مدركة بوجه خاص لشواغل موظفي فئة الخدمات العامة الذين لا يمكن نقلهم بموجب النظام الإداري للموظفين.

97 - ووصف مدير الفريق المعني بالموارد البشرية والثقافة التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عدة مبادرات لغرس ثقافة مؤسسية أكثر إيجابية وأكد الالتزام بدعم كفاءات المديرين في مجال إدارة الأفراد. وسيكون تقرير مقبل لوحدة التفتيش المشتركة محوريا في تحقيق التوازن بين عقود الموظفين واتفاقات التعاقد الفردية، نظرا للطريقة التي يعمل بها المكتب. وقد بدأ المكتب في تجديد آليته الخاصة بالمبلغين عن المخالفات. وشجعت الإدارة العليا مرارا وتكرارا على تشكيل رابطات للموظفين المحليين. ويشارك ممثلو الموظفين في منتديات مخصصة لمعالجة الشواغل وتعزيز الحوار وإرساء ثقافة الانفتاح.

اعتماد خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام 2024

98 - أثناء اعتماد خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام 2024، أشارت مجموعة من الوفود إلى إدراج بند في جدول الأعمال بشأن التقييم الذي يجريه طرف ثالث لمهام الحوكمة والرقابة المنوطة بالمجالس التنفيذية، وأفادت أن الحاجة تدعو إلى النظر بتعمق في التوصيات الواردة في التقرير، بحيث يمنح جميع الأعضاء الوقت الكافي والفرصة لإجراء المشاورات اللازمة لمشاركتهم الفعالة. ولاحظت المجموعة مسؤولية المجلس عن التفكير مليا في الآثار المترتبة على تلك التوصيات المتصلة بهيكل المجلس ومهامه، وأن تنظم هذه المناقشات في إطار تنفيذ ولاية الجمعية العامة وتسهم في ذلك: تقديم الدعم الحكومي الدولي لأنشطة كل صندوق أو برنامج والإشراف على تلك الأنشطة وفقا للتوجيهات العامة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قي مجال السياسات، تبعا لمسؤولية كل منها على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ولضمان الاستجابة لاحتياجات وأولويات البلدان المتلقية.

99 - ودعت المجموعة إلى إجراء مناقشات حكومية دولية يقودها الأعضاء على مراحل وتكون شاملة ومتوازنة بشأن هذه المسألة في الدورة السنوية.

الجزء الثاني
الدورة السنوية لعام 2024

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من 3 إلى 7 حزيران/يونيه

أولاً – المسائل التنظيمية

1 – عُقدت الدورة السنوية لعام 2024 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الفترة من 3 إلى 7 حزيران/يونيه 2024.

2 – ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام 2024 (DP/2024/L.2) ووافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2024 (DP/2024/8).

3 – وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2024 في الوثيقة DP/2024/9، المتاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

4 – ووافق المجلس التنفيذي في القرار 23/2024 على الجدول الزمني التالي للدورات المُقبلة للمجلس التنفيذي في عام 2024:

الدورة العادية الثانية لعام 2024: من 26 إلى 29 آب/أغسطس 2024.

بيان رئيس المجلس

5 – بدأ رئيس المجلس بالإعراب عن امتنانه للزملاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على قيامهم بعملهم الهام بتفانٍ وشجاعة وسط أحداث غير مسبوقة تعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي ظل ظروف معقدة، توفر الدورة السنوية للمجلس التنفيذي منبراً لرسم المسار بشكل جماعي للمضي قدماً وتمكين المنظمات من الإنجاز بنجاح وكفاءة أكبر. وسلط الرئيس الضوء على استعراض منتصف المدة للخطتين الاستراتيجيتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان باعتبار الاستعراض عملية محورية لتقييم التقدم المحرز والتحديات وتحسين التنفيذ ووضع الخطط الاستراتيجية المستقبلية. كما أن الحوارات بشأن استعراضات منتصف المدة لخطط الموارد المتكاملة والميزانيات المتكاملة ستكون على نفس القدر من الأهمية، بما في ذلك لتعزيز تعبئة الموارد واستخدامها بكفاءة. ورحب الرئيس بالمناقشة المواضيعية التي شهدتها الدورة مع المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمشاركين الآخرين في حلقة النقاش. ومن البنود الهامة الأخرى مناقشة تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض مهام الحوكمة والرقابة التي تضطلع بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (JIU/REP/2023/7).

الجزء المشترك

ثانياً – معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

6 – قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) ونائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (لشؤون الإنجاز والشراكات) معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك القائمة المرجعية للإصلاح.

7 - وقالت مجموعة من الوفود إن عمل الأمم المتحدة معًا هو السبيل الوحيد لتقديم عرض فعال مصمم خصيصًا لكل بلد. ودعت المجموعة كيانات الأمم المتحدة إلى زيادة التعاون والبرمجة المشتركة، والتحرك نحو الأخذ بنُهج متكاملة. وحثت المجموعة على التحسين في أربعة مجالات: تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة؛ والحد من التجزئة في البرمجة والتخطيط؛ وتبادل المعلومات بشكل أوثق مع المنسقين المقيمين؛ وتطبيق التبعية الإدارية المزدوجة بشكل أكثر اتساقًا.

8 - وسلط أحد الوفود الضوء على دور المنسقين المقيمين ووظائفهم المعيارية الداعمة بشكل متزايد. وشدد الوفد كذلك على دور المساهمين في الحد من التنافس على الأموال وفي المواءمة الوثيقة بين أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ووثائق البرامج القطرية للكيانات كل على حدة. وأعرب الوفد عن تقديره لتحسين المواءمة مع إطار الإدارة والمساءلة؛ وإعطاء الأولوية في تقييمات الأداء للنُهج المتبعة على مستوى المنظومة؛ وتنفيذ ضريبة التنسيق البالغة 1 في المائة؛ وتحقيق مكاسب في الكفاءة؛ والخدمات المشتركة العالمية؛ ومبادرة مكاتب الدعم الإداري المشتركة.

9 - وردا على الوفود، ذكر المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن جميع وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتماشى تماما مع أطر التعاون. واستنادا إلى هدف محدد مركزيا بشأن المساهمات في نتائج الأفرقة القطرية، طلب البرنامج الإنمائي من جميع المنسقين المقيمين تقديم مدخلات لتقييم أداء الممثلين المقيمين؛ ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً تعقيبات على تقييمات المنسقين المقيمين. بيد أن التمويل الأساسي المنخفض للغاية لا يزال يمثل تحديًا وسببًا للتنافس على الموارد.

10 - وذكر نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) أن التحويلات بين كيانات الأمم المتحدة هي أكبر مصدر للتمويل غير الأساسي للصندوق. واقترح أن تقوم الدول الأعضاء بمواءمة ممارسات التمويل على المستوى القطري للحد من المنافسة. وأعرب عن أمله في أن يعزز الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات دور الأمم المتحدة المعياري في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة.

11 - وشدد نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (لشؤون الإنجاز والشراكات) على الدور الحيوي الذي يضطلع به المنسقون المقيمون في تيسير النهوض بمستوى التعاون بين الكيانات وتعزيز البرامج المشتركة. ويمكن أن يقر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات بولايات الكيانات وقدراتها؛ وأن ينظر في المزايا النسبية؛ وأن يضمن الاستخدام الفعال للموارد والخبرات.

12 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 8/2024 بشأن المعلومات المستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثالثاً - المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

13 - قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي أجريت في عام 2023 (DP/2024/10)؛ وقدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة على التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لعام 2023 والتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم. وقدم مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير المتعلق

بأنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيق في عام 2023 (DP/FPA/2024/6)، والتقرير السنوي للّجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (DP/FPA/2024/6/Add.1)؛ وقدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) رد الإدارة. وقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات في عام 2023 (DP/OPS/2024/4)؛ وقدم نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (لشؤون الإنجاز والشراكات) رد الإدارة.

14 - وقدم رؤساء اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جميعاً تقاريرهم السنوية لعام 2023.

15 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتحسن الشفافية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومهام المساءلة في كلٍ منها، وذلك نتيجة لبذل جهود متواصلة.

16 - وأشاد أحد الوفود بالجهود الجارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان للعمل مع الشركاء المحليين، بينما أشار إلى ما يكتنف ذلك من مخاطر كبيرة. وأيد هذا الوفد بقوة الخطط الرامية إلى معالجة هذا الشاغل بشكل استباقي من خلال مراجعة العقود والتدريب وتقديم الدعم السياساتي للشركاء المنفذين، وشجع المنظمات الأخرى على اعتماد تدابير مماثلة.

17 - واستفسر أحد الوفود عن عدم كفاية إدارة المخاطر كمسألة يتكرر ذكرها في مراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وطلب معلومات مستكملة بشأن وجود وحدة متكاملة لإدارة المخاطر وتوفير الموارد لتحسين أداء نظام كوانتوم. وتساءلت الوفود عن سبب عدم تقديم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ردا من الإدارة على استعراض الثقافة التنظيمية، وسلطت الضوء على أوجه القصور في مجال المشتريات، بما في ذلك في حالات الطوارئ. وأشار أحد الوفود إلى التحديات التي تواجه رحلة التحول الثقافي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، لكنه أكد على النظرة المستقبلية الإيجابية.

الردود

18 - ردًا على الوفود، أوضحت مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هناك وحدة للمخاطر ولوحة متابعة تعملان بشكل كامل. وتشمل التحسينات الجارية لدعم نظام كوانتوم العمل مع المكاتب الإقليمية لتحديد الاحتياجات التدريبية. ويقوم فريق مكون من حوالي 35 موظفاً ومتعاقداً بدعمِ نظامَيْ كوانتوم وكوانتوم بلاس (Quantum Plus) لصالح 10 وكالات بتكلفة تشغيلية تبلغ حوالي 8 ملايين دولار، أي أقل بنسبة 20 في المائة من مبلغ 10 ملايين دولار الذي تطلبه النظام السابق، نظام أطلس.

19 - وأشار مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الجهود المبذولة نحو الأخذ بنهج مشترك في إدارة المخاطر على نطاق المنظمة. وأُغلقت إحدى توصيتين من توصيات مراجعة الحسابات ظلتا معلقتين لفترة طويلة. وتتعلق التوصية المتبقية باسترداد مساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية من إحدى الدول الأعضاء. ومن طرق الحفاظ على تركيز فريق الإدارة على التوصيات إجراء متابعة منتظمة على الأقل كل ستة أشهر.

20 - وأكد نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) أن الصندوق عزز تسجيل وإدارة الشركاء المنفذين واستحدث لوحة متابعة جديدة لاتفاقات الشركاء المنفذين من أجل تشديد الرقابة. وفي عام 2023، عزز الصندوق تكامل الموارد البشرية والنظم المالية من خلال منصتي "كوانتوم بلاس" و "كوانتوم" للموارد البشرية.

21 - وذكر مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصندوق يصمم تقييمات موحدة للشركاء المنفذين لتناسب السياقات المختلفة. وشجع جميع الوكالات على استخدام بوابة شركاء الأمم المتحدة.

22 - وشدد نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (لشؤون الإنجاز والشراكات) على أن المكتب ملتزم بالعمل مع الشركاء المحليين وتطبيق معايير الاستدامة المستندة إلى النظم المالية والقواعد المالية. ويمكن أن يؤدي العمل مع البائعين المحليين إلى تعزيز القدرة التنافسية لمناقصات الأمم المتحدة.

23 - وقال مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إن المكتب أنشأ فرقة عمل لتعزيز عمليات الشراء في حالات الطوارئ. وأفاد بأن الأبعاد المتصلة بالتحقيق والجزاءات والتنفيذ هي قيد التنفيذ.

24 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 9/2024 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المتعلقة بأنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات في عام 2023، وردود الإدارة.

رابعاً - الأخلاقيات

25 - قدم مدير مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرًا عن أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي في عام 2023 (DP/2024/11)؛ وقدمت المستشارة القانونية العامة بمكتب الخدمات القانونية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدمت مستشارة شؤون الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقريرًا عن أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع للصندوق في عام 2023 (DP/2024/7)؛ وقدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) رد الإدارة. وقدم مدير مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريرًا عن أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب خدمات المشاريع في عام 2023 (DP/OPS/2024/5)؛ وقدمت رئيسة موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رد الإدارة.

26 - ورحبت الوفود بالتوعية النشطة المتزايدة في مجال الأخلاقيات، وحثت على تعزيز إجراءات حماية المبلغين عن المخالفات، واستفسرت عن تقييم أفضل الممارسات في الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى أن زيادة مستويات الأنشطة تزيد من الضغط على موارد مكتب الأخلاقيات وشجع المكاتب المعنية على التواصل مع الإدارة، وإذا لزم الأمر، مع المجلس في حالة الاحتياج إلى موظفين إضافيين. وطلب أحد الوفود تفاصيل عن مصفوفة التوعية الاستباقية ومؤشر المخاطر التجريبي بمكتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشيدا بالإبلاغ الشامل والإجراءات السريعة بشأن المساءلة. وسأل هذا الوفد عن مسألتين أحيلتا للتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان وعن نطاق العمل بشأن الاستخدام الشخصي المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي. واقترح وفد آخر إجراء تحديث لمدونة قواعد السلوك الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومعايير قياس ثقافة الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة في المكتب.

27 - ورداً على الوفود، أوضح مدير مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مصفوفة التوعية الاستباقية ومؤشر المخاطر يجسدان استخدام البيانات لإعطاء الأولوية للأنشطة المؤثرة. وقد ساعدا، على سبيل المثال، في تحديد الثغرات في الامتثال للتدريب الإلزامي. وأعطى لمحة عن ظهور مجتمع الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً المنخرط في مناقشات حول وضع المعايير وأفضل الممارسات.

28 - وأشارت المستشارة القانونية العامة بمكتب الخدمات القانونية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن المؤشر التجريبي يوجد قيد الاستعراض، وسيتم توسيع نطاقه حسب الاقتضاء.

29 - وأوضحت مستشارة شؤون الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه على الرغم من صعوبة التحدث عن حالات محددة، إلا أنه تم اتخاذ إجراءات وقائية في المسألتين المذكورتين.

30 - وأكد نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) على الجدية التي تنظر بها الإدارة إلى مهمة الأخلاقيات، مشيرا إلى إضافة وظيفة برتبة ف-4 إلى الوحدة وتخصيص موارد جديدة. وأفاد بأن سياسة وسائل التواصل الاجتماعي تنطبق على جميع الموظفين، بغض النظر عن حالات العقود.

31 - وذكر مدير مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن سياسة الإبلاغ عن المخالفات تم تحديثها في عام 2022. وأفاد بأن استعراض العمليات الأوسع يُشكِّل جزءاً من عملية أوسع نطاقاً حول الثقافة التنظيمية. وفيما يتعلق بالمعايير، يندرج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ضمن شبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف، ويتطلع المكتب إلى استقصاءات مدى الاهتمام التي تتضمن أسئلة حول ثقافة الأخلاقيات.

32 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 10/2024 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المتعلقة بالأنشطة في عام 2023، وردود الإدارة.

خامساً - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

33 - قدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) ومديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة الفريق المعني بالموارد البشرية والثقافة التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، معلومات مستكملة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وفقا لقرار المجلس التنفيذي 9/2023.

34 - وأشارت مجموعة من الوفود إلى تقرير للأمين العام خلص إلى أن 39 في المائة فقط من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لديها آليات لتمكين وتشجيع وحماية الموظفين الذين يبلغون عما يقع من حالات. وسألت تلك الوفود عما تفعله الوكالات لزيادة هذه النسبة، مع التركيز على التعاون بين الوكالات وبناء القدرات المشتركة للشركاء المنفذين. وطلبت هذه الوفود من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توضيح التحديات التي تواجه إجراء تقييمات للمخاطر؛ وطلبت من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعرض بالتفصيل بناء القدرات الإضافية للشركاء المنفذين؛ كما طلبت من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصف الفوائد المحتمل إحرازها من النظم المشتركة.

35 - ورحب أحد الوفود بنبأ انضمام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى خطة الكشف عن سوء السلوك، وقيام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتجريب الخطة، واعتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانضمام إليها.

36 - ووصف نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) زيادة عدد الموظفين والموارد المخصصة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاستراتيجية التنظيمية الأولى بشأن هذه المسألة. وأفاد بأن الصندوق يدعم الأدوات المشتركة بين الوكالات لتعزيز قدرات الشركاء المنفذين ويشارك في قيادة وحدة معنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بوابة شركاء الأمم المتحدة. وأنشأ الصندوق لجنة لاستعراض الشركاء المنفذين، وأطلق المرحلة الأولى من برنامج للشهود، وزاد من المشاورات مع المجتمعات المحلية لتحديد المخاطر وتعزيز المساءلة.

37 - وقالت مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن إحدى الأولويات الرئيسية في البرنامج الإنمائي هي تعزيز ثقافة الجهر بالقول، بما في ذلك من خلال بناء قدرات المديرين وعقد دورات تدريبية للموظفين. وقد أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توجيهات إضافية بشأن تقييم المخاطر والعمل مع الشركاء المنفذين، وهو ينظر في الانضمام إلى بوابة شركاء الأمم المتحدة وسيواصل العمل مع الكيانات الشقيقة بشأن المبادرات المشتركة، بما في ذلك خطط العمل المنسقة، حسب الإمكان.

38 - وذكرت مديرة الفريق المعني بالموارد البشرية والثقافة التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المكتب عيّن رئيسًا للثقافة والمشاركة التنظيمية برتبة ف-5، مسؤولًا عن قيادة مبادرات الثقافة التنظيمية، بما في ذلك مهمة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأن المكتب يناقش الإبلاغ الفعال القائم على الأثر.

39 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 11/2024 بشأن المعلومات المستكملة المقدّمة بشكل مشترك بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

سادساً - الزيارات الميدانية

40 - عرض رئيس المجلس التنفيذي، بصفته عضوا في الوفد، التقرير الرسمي عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أوروغواي في عام 2023 (DP/FPA/OPS/2024/1). وشدد على أن الزيارة أكدت على قوة الشراكات التي تجمع بين أوروغواي والأمم المتحدة، والتي تعزز الحماية الاجتماعية والطاقة المستدامة وتطوير البنى الأساسية.

41 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الرسمي عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أوروغواي (DP/FPA/OPS/2024/1).

سابعاً – تقييم أطراف ثالثة لمهام الإدارة والرقابة للمجالس التنفيذية

42 – عرض مفتش وحدة التفتيش المشتركة التقرير المتعلق باستعراض مهام الإدارة والرقابة التي تضطلع بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (JIU/REP/2023/7).

43 – وقالت مجموعة من الوفود إن أي قرار بشأن التقرير ينبغي أن يسبقه نقاش متعمق وشامل وشفاف، مع إتاحة الوقت الكافي لجميع أعضاء المجلس لإجراء مشاورات داخلية، وبمشاركة نشطة ومجدية من جانب البلدان النامية في الإدارة والرقابة. واعتُبر من السابق لأوانه إنشاء عملية رسمية دون وجود ضمانات مناسبة للامتثال للولاية المقررة من الجمعية العامة.

44 – واعتبر أحد الوفود أن الاستعراض فرصة لتطوير الدعم الذي يقدمه المجلس للوكالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشددا على أن هياكل الإدارة في الكيانات معقدة وأن آليات الرقابة في المجلس تفتقر إلى الوضوح والكفاءة. وتتطلب العديد من المسائل خبرة فنية كبيرة؛ ويمكن أن توفر توصيات وحدة التفتيش المشتركة مسارات للوفاء بالواجبات والمسؤوليات. وأكد أحد الوفود أن تحسين الحوكمة من شأنه أن يعزز المسؤولية الجماعية والمساءلة ووحدة الهدف.

45 – وأيد وفد آخر إنشاء فريق عامل يُعنى بالتوصيات المشتركة الموجهة للمجالس الثلاثة. وقال أحد الوفود إن التوصيات توفر منطلقا قويا لإجراء تقييم جماعي لمدى تحقيق النظام الإنمائي لأهدافه.

46 – وشدد أحد الوفود على التمسك بامتلاك الدول الأعضاء لزمام المبادرة وتوليها دور القيادة، ودعا إلى إجراء تقييم شامل لكيفية تطبيق التوصيات. وقال إن المناقشات التي ستُجرى في المستقبل يمكن أن تتيح فرصة لتحسين آليات الرصد والتقييم الحالية وتوضيح العلاقة بين المجلس والوكالات. وفي ظل اتساع الفجوة في موارد التنمية، يتعين أن توازن جهود الإصلاح بين الحوكمة المؤسسية وتنفيذ البرامج لتسريع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

47 – وأعرب أحد الوفود عن شواغل بشأن جدوى التوصيات. فالتدابير الإدارية المنبثقة عن التوصيات ينبغي أن تُقدم إلى المجلس للتداول بشأنها بعد إجراء تحليل دقيق للآثار المترتبة في الميزانية والآثار التنظيمية وإجراء تقييم للفعالية.

48 – ورداً على الوفود، أقرّ مفتش وحدة التفتيش المشتركة بأن تنفيذ التقرير قد يطرح تحديات. فالأمر يتطلب أن تسود الثقة بين الدول الأعضاء. ويمكن للأمانة العامة أن ترسم معالم الخطوات الأولية التي يتعين أن ينظر أعضاء المجلس في اتخاذها.

49 – واتخذ المجلس التنفيذي القرار 12/2024 بشأن تقييم كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالإدارة والرقابة.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثامناً - استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2023

50 - نظرت الدورة في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2023 (DP/2024/12)، مصحوباً بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2023 (DP/2024/12/Add.1)، والمرفق الإحصائي (DP/2024/12/Add.2).

51 - وسلط مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء في بيانه على أهمية التعاون الإنمائي في عالم يواجه اضطرابات واختلالات واسعة النطاق. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له دور محوري في تقديم عرض الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي، وأورد أمثلة على التقدم الذي تحقق جزئياً نتيجة للتعاون الإنمائي، بما في ذلك انخفاض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع وزيادة معدلات الوصل بالإنترنت على مستوى العالم. وإزاء هذه الخلفية، دعا مدير البرنامج الإنمائي إلى تحدي السردية السائدة الأحادية الجانب عن فشل التعاون الإنمائي من خلال إظهار الإسهام الأساسي الذي قدمه في تحقيق خطة عام 2030 وفي التغلب على تحديات كبيرة ومشتركة. وأشار مدير البرنامج الإنمائي إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل باعتباره لحظة مهمة لبلورة رؤية للمضي قدماً معاً على الرغم من الاختلافات، وشدد على أن البرنامج الإنمائي ومهمة الأمم المتحدة في التنمية لا غنى عنهما ليكون العالم قادرا على التحرك في الاتجاه الصحيح.

52 - وأفاد بأن استعراض منتصف المدة أظهر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسير على الطريق الصحيح لتحقيق غايات وطموحات خطته الاستراتيجية. ويواصل البرنامج الإنمائي الانتقال من المشاريع الفردية إلى النهج النظمية القائمة على التكامل والابتكار. فقد تحوّل نحو عروض جديدة تتبناها البلدان لدعم قراراتها في مجال التنمية. وأضفت المطامح الأربعة الكبرى زخماً إضافياً، إذ غالباً ما تجمع منظومة الأمم المتحدة بأكملها معاً وتحشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لربط أصوله بشراكات متنوعة من أجل تحقيق تلك الغايات. وقد يقترب البرنامج الإنمائي من تحقيق بعض غايات المطامح الكبرى وإحداث فرق في ما سيحدث في العالم في المستقبل.

53 - وسلط المدير الضوء على نتائج استعراض منتصف المدة والدروس المستخلصة منه، مثل الطريقة التي جمع بها الوعد المناخي منظومة الأمم المتحدة معاً لدعم أكثر من 100 بلد. ويوضح ذلك كيف عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يقدمه للبلدان في إطار الأمم المتحدة. وتشهد مستويات الإنجاز القياسية عاماً بعد عام على الطلب. وقد حققت جميع الاستثمارات في عناصر تمكين الخطة الاستراتيجية - الابتكار الاستراتيجي والتمويل الرقمي والإنمائي - عوائد قوية. وتضمَّن أكثر من 70 في المائة من المشاريع الجديدة عنصراً رقمياً، وألهمت العروض الجديدة في المجال الرقمي شراكات على نطاق الأمم المتحدة. وأصبح مركز التمويل المستدام مصدرًا للابتكارات، من أسواق التأمين إلى إصدارات السندات. وبشأن التنمية في ظل الأزمة، أعاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التفكير في دوره. وسلط مدير البرنامج الضوء على الاستخدام المبتكر لحقوق السحب الخاصة في جهود التنمية المحلية

الضخمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كمثال على كيفية قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتمكين من اتخاذ قرارات تحقق فوائد هائلة.

54 - وعلاوة على ذلك، أدت المكاسب المستمرة في الكفاءة إلى توفير ملايين الدولارات للبرمجة. وحسَّنت الاستثمارات في الموظفين الشفافية والمساءلة والتحفيز وتطوير المهارات. وشارك في دراسة استقصائية بعنوان "البرنامج الإنمائي في الاستماع" أكثر من 000 11 من المستجيبين، أي ما يقرب من نصف مجمل القوة العاملة في البرنامج الإنمائي؛ وأكد أكثر من ثلاثة أرباعهم أنهم راضون جداً عن العمل في البرنامج الإنمائي. ووجد استعراض منتصف المدة أن المكاتب الأكثر تفاعلاً، في المتوسط، فاقت غيرها في الإنجاز.

55 - وسلط المدير الضوء على استمرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإنجاز على الرغم من أنه عانى من أشد انخفاض في التمويل الأساسي في الـ 15 عاماً الأخيرة. وقد انعكس هذا الواقع في نتائج استقصاء مدى الاهتمام، الذي أشار إلى أن الصحة البدنية والنفسية للموظفين تتأثر بأعباء العمل المفرطة في كثير من الأحيان. فمحاولة الحفاظ على استمرار أي منظمة في أداء عملها مع الإمعان في الوقت نفسه في خفض الاستثمار في أهم ما يحقق لها الفعالية أمر يبعث على القلق الشديد. وقد أظهر العمل في مجالات الابتكار والرقمنة والطاقة والتمويل عوائد هائلة من استثمارات صغيرة جداً، ومع ذلك فالمنظمة ليس بوسعها أن تخرج في عملها عما استقر بالفعل. ووصف المدير استعراضا لنموذج العمل أُجري لفحص كيفية قيام المنظمة بإيجاد القيمة وتمويلها وتقديمها. وسيطرح البرنامج الإنمائي على المجلس بعض التناقضات بين بعض القواعد والأنظمة التي عفا عليها الزمن والتوقعات التي تنتظر من البرنامج الإنمائي أن يعمل كمنظمة حديثة ومرنة وشفافة وقادرة على التكيف. ويمكن للمجلس بعد ذلك أن يقرر كيف ينبغي أن يتطور البرنامج الإنمائي لتتحقق له الاستدامة المالية. واختتم المدير كلمته بتوجيه الشكر لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واصفا إياهم بالأشخاصً الاستثنائيين.

56 - وأعرب أعضاء مكتب المجلس عن شكرهم لمدير البرنامج الإنمائي على ملاحظاته وأبدوا التعليقات التالية: النهج السليم الذي يتبعه البرنامج الإنمائي في التنمية يحظى بالتقدير، وكذلك قدرته على التكيف والتنسيق مع الوكالات الأخرى. ويُشكِّل الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات فرصة للتعلم والتصحيح حسب الحاجة. وأعربوا عن ترحيبهم بالخطة الاستراتيجية باعتبارها فرصة حاسمة للحفاظ على الطموح في السياسات والإجراءات، ودعوا إلى إحراز تقدم سريع في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأشاد أعضاء المجلس بالتقدم الذي يحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشددوا على أهمية التمويل المرن للاستجابة للاحتياجات المتنوعة. وقالوا إن وظيفة تحقيق التكامل التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرته على التكيف مع احتياجات الدول الأعضاء كان لهما تأثير؛ وينبغي أن يحافظ البرنامج الإنمائي على طموحه. كما جرت الإشادة بالتقدم المحرز نحو تحقيق المطمح السامي المتمثل في إخراج 100 مليون شخص من دائرة الفقر المتعدد الأبعاد، بينما طُلب المزيد من المعلومات حول التعديلات التي تهدف إلى زيادة تحسين الوصول إلى الخدمات والشمول المالي. وأُعرب عن الأمل في زيادة تعزيز مختبرات تسريع الأثر. وسلط أعضاء المكتب الضوء على تكاليف الفرصة البديلة للانخفاضات المستمرة في الموارد العادية، وحثوا على وضع نماذج جديدة للتمويل، ورحبوا باستعراض نموذج العمل. وتساءلوا عن الكيفية التي يخطط بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعميق الجهود الرامية إلى

معالجة المخاطر النظمية والأسباب الجذرية للضعف، وطلبوا المزيد من المعلومات حول إضفاء الطابع المؤسسي على النهج التجميعي.

57 - وأشادت مجموعة من الوفود بالتقدم الكبير المحرز في التدخلات المنقذة لحياة الأشخاص الضعفاء في حالات الأزمات أو ما بعد الأزمات، والتي تعزز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والتماسك الاجتماعي. وتؤكد النجاحات فعالية النهج المتكامل. وأشادت المجموعة بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرقمنة السريعة من أجل التنمية الشاملة، وحثت على زيادة الدعم المقدم للبلدان المتأخرة في مجال المنافع العامة الرقمية والبنية الأساسية الرقمية. ويمكن أن يسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة أكبر في الحد من الفقر من خلال خلق سبل عيش وفرص اقتصادية مستدامة.

58 - وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها لنهج البرمجة المتكاملة، والالتزام الثابت بالتحول الرقمي، والجهود المبذولة لتوسيع نطاق الحصول على الطاقة، والمبادرات الرامية إلى تعبئة التمويل لأغراض التنمية. والبرنامج الإنمائي في وضع يسمح له بقيادة التحول الاقتصادي الهيكلي؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية؛ والاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وبناء القدرة على الصمود ضد الصدمات؛ وتعزيز وسائل التنفيذ. وأعربت المجموعة عن مخاوف بشأن نقص التمويل، وخاصة التخفيضات الكبيرة في الموارد العادية.

59 - وأعربت مجموعة من الوفود عن تطلعها إلى الدعم الاستراتيجي في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، مع استفادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من وظيفته في تحقيق التكامل داخل الأمم المتحدة. وأثنت المجموعة على الالتزامات المتعلقة بحلول التمويل المبتكرة، والتمويل المناخي، والرقمنة، والنهوض بالتنمية في سياقات الأزمات. واعتبرت المجموعة أن ثمة حاجة ماسة لجهود القضاء على الفقر وأن هذه الجهود يجب أن تظل محور تركيز أساسي. وشددت المجموعة على توفير الموارد العادية المتاحة والتي يمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوفاء بولايته بطريقة فعالة ومستقلة. وفي إطار التطلع إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، شددت المجموعة على التحول من الإصلاحات الموجهة نحو العمليات إلى تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بمقياس ما تحدثه من أثر.

60 - ورحبت الوفود بتطور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مقدم للمعونة المرصودة للمشاريع إلى شريك استراتيجي يساهم في إيجاد حلول إنمائية متكاملة باعتبارها أمراً لا غنى عنه لمواجهة التحديات المتعددة الأبعاد. فالبرمجة المتكاملة مستدامة ومؤثرة معاً. وتفضي الاستفادة من الشراكات والربط المتبادل بين المسائل إلى تحقيق نتائج أفضل واستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية. وأعربت الوفود عن امتنانها للدور القيادي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، وقالت إنه ينبغي أن يواصل دعم بناء توافق في الآراء من أجل التعاون الإنمائي كأساس للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار أحد الوفود إلى أن الدافع إلى تعزيز تعددية الأطراف الفعالة لم تكن في أي وقت مضى أقوى مما هي عليه الآن.

61 - وأبرزت كيف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تجاوز أهداف دعم المجتمعات المهمشة وحقق مكاسب في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وأعربت عن ترحيبها بالجهود المبذولة للدفع قُدما بعجلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واعتبرت أن ثمة متسعا لبذل المزيد من الجهود في مجال العلوم والابتكار. وأشادت بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأطر التمويل الوطنية المتكاملة وصلتها بالعمل المناخي، ورحبت بتقرير يصدر قريبا عن دمج المناخ والتنمية باعتبارهما أساسا للمساهمات المحددة وطنياً ذات المنحى العملي.

62 - وأشارت الوفود إلى التحديات المتبقية، مثل الإدماج الفعال للاعتبارات الجنسانية في جميع البرامج، ومعالجة التفاوتات الجنسانية داخل المنظمة وفي سياقات الأزمات على حد سواء، ومعالجة أشكال التمييز المتقاطعة. وتشمل المجالات الرئيسية التي يجب دعمها الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني؛ والتحول الهيكلي، بما في ذلك عن طريق الاقتصاد الأخضر؛ وتقوية التفاعل بشأن إدماج المرأة في أسواق العمل؛ وتعزيز المساعدة في معالجة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي. وطلبت الوفود مزيدًا من الوضوح بشأن الجهود المبذولة لسد الفجوة بين المناخ والأمن، وبشأن البرمجة المتكاملة في حافظة الرقمنة. وتساءلت عما إذا كان دعم الرقمنة يشمل المسائل المتعلقة بالمساواة وحقوق الإنسان. ورحبت بالجهود المبذولة لتوليد سلاسل المشاريع الجاهزة للاستثمار وأدوات تقليل المخاطر، وأكدت أن زيادة مشاركة القطاع الخاص يمكن أن توفر التمويل اللازم.

63 - واقترحت الوفود أن يشمل استعراض منتصف المدة كلاً من الإنجازات والقيود على نحو يتيح لأعضاء المجلس فهم التحديات والمخاطر ومجالات التحسين بشكل أفضل. وإضافة إلى ذلك، أعربت الوفود عن تقديرها للأطر القوية لإدارة المخاطر ودعت إلى مزيد من التفكير في المخاطر التي تتجاوز جودة التمويل. وسلطت الوفود الضوء على القدرة على الصمود في مواجهة القيود المالية ومرونة الجهات المانحة في سد الثغرات مع تعظيم أثر الموارد. وأشادت باستعراض نموذج العمل لإدخال قدر أكبر من اليقين في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

64 - وأثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبذله جهوداً ملحوظة لخفض التكاليف الإدارية وتحسين فعالية الإدارة. وأعربت عن تقديرها للشفافية في الرد على ما جرى مؤخراً من خرق للبيانات ومزاعم بسوء الإدارة المتعلقة بآلية التمويل لتحقيق الاستقرار في العراق، وطلبت مزيدا من المعلومات حول كيفية تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذه الأمور وتعلمه منها، وحول تدابير الوقاية والحد من المخاطر. وشددت الوفود على المساهمة الحاسمة للمجالس التنفيذية في نجاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

65 - وردا على الوفود، أشار مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأهمية التي يوليها البرنامج الإنمائي لدمج الاستشراف في عملياته. وأكد من جديد الالتزام بالتفاعل مع المجلس بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وأعرب عن اتفاقه مع اقتراح تنظيم إحاطة مشتركة مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بشأن العمل الانتخابي، كما قدم مزيداً من التفاصيل حول استعراض نموذج العمل. وأشار المدير إلى الإمكانات الهائلة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ ورحب بالعمل المتعلق ببرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية؛ وأكد مجدداً الالتزام القوي تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

66 - وأعرب المدير عن تقديره للاعتراف المتكرر بأن البرنامج الإنمائي يستجيب بشكل وثيق للأولويات الإنمائية الوطنية، مضيفا أن 25 في المائة من الإيرادات تأتي الآن من البلدان المستفيدة من البرامج. وتتمثل رؤية البرنامج الإنمائي اليوم في مواصلة تعزيز قيمته كشريك استراتيجي في التنمية، وبالتالي تعزيز أهميته في سياقات متنوعة. ووصف برنامجًا جديدًا يهدف إلى تسخير السياسات المالية لتحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة الطلب على برنامج ختم المساواة بين الجنسين. ويركز البرنامج الإنمائي في مبادراته الرقمية على الحقوق الأساسية وحماية البيانات والخصوصية. وفيما يتعلق بالتمويل، يشارك البرنامج الإنمائي بقوة في الصناديق المشتركة ويركز على النماذج المواضيعية. وفيما يتعلق

بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية، ستركز استراتيجية مقبلة تتصل بالنازحين داخلياً على نشر قدرات الأمم المتحدة على المستوى القُطري.

67 - ووصف المدير الارتباطات المتنوعة مع القطاع الخاص الآخذة في التزايد باطراد. ويركز معظمها على توسيع مساحة الاستثمار الإنتاجي والشراكات مع القطاع الخاص، وليس على إيجاد تمويل بديل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن الكثيرين ينظرون إلى البرنامج الإنمائي كشريك موثوق به في التحقق من السندات، وتطوير البنية التحتية العمومية الرقمية، وإزالة المخاطر في استثمارات البنية التحتية للطاقات المتجددة. ومن مقاييس النجاح مدى الإسهام في قدرة البلدان المستفيدة من البرامج على جذب استثمارات القطاع الخاص.

68 - وعرض المدير تفاصيل نظام قوي لإدارة المخاطر. وفيما يتعلق بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، أكد على إقامة شبكات واسعة عبر البلدان وعلى الصعيد العالمي، وعلى المواءمة الكاملة لجميع برامج البرنامج الإنمائي القطرية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وأقر المدير بالتحديات التي تواجه الموارد العادية على الرغم من التواجد القطري الواسع النطاق. وأفاد بأن البرنامج الإنمائي ملتزم بتبديد التصورات القائلة بأن استثمار دولار في مبادراته أقل كفاءة من استثماره في أي مكان آخر، وتعهَّد بتقديم حجج وسيناريوهات مقنعة. وشدّد على أن الخفض المزمن لاستثمار بعضنا في بعض لن يعالج تحديات التنمية الحالية، ودعا إلى توافق جديد في الآراء. وأخيراً، أشار إلى التزام بمواصلة التفاعل في العديد من جوانب مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، بما في ذلك تعزيز التعاون الإنمائي.

69 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 13/2024 بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2023.

تاسعاً - المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

70 - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025 (DP/2024/15).

71 - وهنأ أحد نواب رئيس المكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عمله الناجح في مجال المساواة بين الجنسين. فالبرنامج الإنمائي، بوصفه منظمة إنمائية شاملة، يمكن أن يعالج العديد من المسائل الأساسية للتقدم، من الطاقة إلى سبل العيش إلى البيئة. وشدد نائب الرئيس على ضرورة أن تنسق الأمم المتحدة الجهود المبذولة في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال المنسقين المقيمين، نظراً للتفاعل النشط للعديد من الوكالات بشأن هذه المسألة.

72 - ورحبت مجموعة من الوفود بزيادة تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المجتمع المدني وتعزيز الدعم المقدم للمدافعين عن حقوق الإنسان الواجبة للمرأة. وشددت هذه المجموعة على أهمية التنسيق والبرمجة المشتركة. وأعربت المجموعة عن تقديرها للتركيز على اقتصاد الرعاية ودعم الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك من خلال العمل بشأن السياسة المالية. وطرحت المجموعة أسئلة عن دعم المساواة بين الجنسين في الانتخابات، وتمكين المرأة اقتصادياً من خلال وظائف بأجور أفضل، وزيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات.

73 - وأعربت مجموعة من الوفود عن الرغبة في الحصول على معلومات مستكملة أكثر تفصيلا عن كيفية قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء شراكات منصفة مع منظمات حقوق المرأة للوصول إلى من هن في أمس الحاجة إلى المساعدة. وطلبت المجموعة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعطاء الأولوية للتدخلات الرامية إلى تغيير المعايير والقيم وهياكل السلطة. وبالإشارة إلى نتائج استقصاء حديث أظهرت أن تقييم الموظفات للمساواة والتمكين في مكان العمل أقل بقليل من تقييم الرجال، سألت المجموعة عما يفعله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع ثقافة مؤسسية تحتضن الجميع في جو من المساواة.

74 - ودعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إدراج تعزيز حقوق أفراد مجتمع الميم الموسّع في استراتيجيته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ ومعالجة الفجوة الرقمية بين الجنسين والعنف الجنساني الذي تسهله التكنولوجيا؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين في إطار الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ورغبة منها في أن تكون التنمية أكثر شمولا وابتكارا، دعت الوفود إلى إدماج المساواة بين الجنسين باعتبارها عنصرا أساسيا في المبادرات والبرامج. وينبغي في هذا الصدد أن يظل التعلم المؤسسي متواصلا من خلال إقامة علاقات تبادل مع الوكالات المماثلة.

75 - وردا على الوفود، أشار المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الإدارة العليا تستعرض بشكل روتيني المساواة بين الجنسين من المنظورين الداخلي والبرنامجي. وهناك عمل مستمر مع الموظفين لتطبيق معايير الإنصاف والشمول والتنوع. وقد حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التكافؤ بين الجنسين في صفوف موظفيه، حيث يفوق عدد النساء عدد الرجال على مستوى الإدارة العليا. ووصف التعاون الوثيق القائم مع الوكالات الأخرى في مجال المساواة بين الجنسين، مع وجود توزيع واضح للمسؤوليات. وفيما يتعلق بمسائل مجتمع الميم الموسع، أشار إلى الدعم الداخلي القوي المقدم للموظفين والبرامج الخارجية حتى لا يُترك أحد خلف الركب. وعلى الرغم من مخصصات الميزانية المحددة لاستراتيجية المساواة بين الجنسين، فإن انخفاض الموارد العادية له تأثير محسوس؛ ولا تزال نافذة للتمويل المواضيعي تتعلق بالشؤون الجنسانية تعاني من نقص كبير في الموارد.

76 - وأبرز مدير مكتب دعم السياسات والبرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن كل برنامج من برامج المساعدة الانتخابية يحتوي على عنصر جنساني. وفيما يتعلق بالتعاون مع الوكالات الأخرى، تطرق إلى التنسيق الجاري مؤخراً مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن معالجة ظاهرة الصدود عن المساواة بين الجنسين. ولا يزال العمل المتجدد مع المجتمع المدني أمرًا بالغ الأهمية. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 22 بلداً في النهوض بدور المرأة في آليات المصالحة وبناء السلام. ويدعم البرنامج الإنمائي البلدان لدمج أهداف قابلة للقياس في مجال المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الرقمية الوطنية والحد من المخاطر على الإنترنت.

77 - وذكرت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشؤون المساواة بين الجنسين أن معايير التمييز بين الجنسين منتشرة على نطاق واسع وتتطلب تركيزًا طويل الأجل واستثمارًا وإدماجًا هادفاً في كل تدخل. ويستثمر البرنامج الإنمائي في المهارات التحليلية لتحديد وتعريف هذه المعايير في مختلف مجالات العمل. ويعد العمل الجاري في مجال اقتصاد الرعاية أساسيًا لمعالجة اختلال توازن القوى وتغيير المعايير. وتُلزِم دورات تدريب القيادة الآن المشاركين بفحص تحيزاتهم، مما يدفع عجلة التغيير الداخلي والخارجي. وتمتد هذه الجهود لتشمل الشركاء، بما في ذلك الوزارات، لدفع جيل جديد من السياسات التي تدمج تغيير المعايير

الاجتماعية. ووصفت العمل المبتكر مع الرجال والفتيان، مع التركيز على النهج التحويلية للعقليات الذكورية، وقالت إن حوالي 500 من موظفي البرنامج الإنمائي الذكور يقودون بنشـــاط التغيير المؤســـســـي من أجل المساواة بين الجنسين.

78 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025.

عاشراً - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

79 - عرض المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمديد الأول لمدة عام واحد للبرامج القطرية لليبريا، والتمديد لمدة 18 شـــهرا للبرنامج القطري للجمهورية العربية الســـورية، والتمديد لمدة عامين للبرنامج القطري لجمهورية الكونغو، والتمديد الثاني لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لرواندا (DP/2024/21).

80 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديد الأول لمدة عام واحد للبرامج القطرية لليبريا، ووافق على التمديد لمدة 18 شـــهرا للبرنامج القطري للجمهورية العربية الســـورية، والتمديد لمدة عامين للبرنامج القطري لجمهورية الكونغو، والتمديد الثاني لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لرواندا، وفقا لقراره 7/2014.

حادي عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

81 - عرض كبير الموظفين الماليين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعراض منتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2024/13)، الذي أُعد وفقا لقرار المجلس التنفيذي 22/2009. ورحب بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن استعراض منتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2024/14)، وأحاط علما بالتوصيات الواردة في التقرير.

82 - وقال أحد الوفود إن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية نُشر قبل أقل من 48 ساعة من اجتماع المجلس، وهو ما لم يترك للوفود وقتا كافيا لاســتعراض التقرير، وطلب الوفد عقد جلســة إحاطة مشتركة مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في غضون 30 يومًا.

83 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لاســـتعراض منتصـــف المدة لما فيه من عمق وبعد نظر، ولتحقيق التوازن في الميزانية للســنة الســابعة على التوالي، ولزيادة نفقات البرامج، ولخلو رأي مراجعي الحســابات من التحفظات. ومن سبل تحسين الإبلاغ زيادة الشفافية بشأن الفوائد المكتسبة على ما يُحوّل من الموارد المالية للبلدان النامية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع اقتراح أن تحدد هذه البلدان أوجه استخدام تلك الموارد. وكرر الوفد الإعراب عن مخاوف بشأن انخفاض الموارد العادية، واقترح إجراء مناقشة متعمقة حول أثر ذلك. وشجع وفد آخر تقديم التبرعات للموارد العادية ومواصلة الحوارات مع المانحين المحتملين.

84 - وردا على الوفود، قال كبير الموظفين الماليين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن المنظمة تلقت تقرير اللجنة الاســتشــارية لشــؤون الإدارة والميزانية في وقت متأخر، وأعرب عن اســتعداده لمناقشــة التقرير مع المجلس. وأحاط علما بالاقتراح المتعلق بكيفية التعامل مع ما يتحقق من فوائد، على أن هذا يجري في الوقت الراهن على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس التنفيذي 33/2011 ووفقا للنظام المالي والقواعد

المالية للبرنامج الإنمائي. وشكر كبير الموظفين الماليين أعضاء المجلس على ما أبدوه من دعم بخصوص الموارد العادية.

85 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 14/2024 بشأن استعراض منتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثاني عشر - التقييم

86 - قدّمت مديرة مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن التقييم لعام 2023 (DP/2024/16)، وتقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القطاع الخاص وتحوله الهيكلي (DP/2024/17)، وتقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي (DP/2024/19). وقدّم مدير مكتب دعم السياسات والبرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعليقات الإدارة على التقرير السنوي عن التقييم لعام 2023، ورد الإدارة على تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي (DP/2024/18)، ورد الإدارة على تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي (DP/2024/20).

التقرير السنوي عن التقييم لعام 2023

87 - شجع أحد الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعزيز التقييمات اللامركزية، مشيرا إلى أن ثقافة التعلم أمر أساسي للتحسين. واقترح الوفد المزيد من الشمول في تطوير وتنفيذ التقييمات اللامركزية، ورحب بإدماج التقييمات في عمليات صنع القرار والتخطيط.

تقييم الدعم المقدم لتنمية القطاع الخاص وتحوله الهيكلي

88 - لاحظ أحد الوفود التحسينات التي أدخلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على برمجة القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال التعلم التنظيمي، وأعرب عن تقديره لقدرة البرنامج على التكيف مع السياقات المختلفة. وشجع الوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستفادة من الشبكات المحلية ومبادرات التوطين لدعم الشركات الصغيرة؛ واستخدام برمجة أوسع نطاقاً لإتاحة مشاركة القطاع الخاص؛ وتنسيق الجهود لتمكين المرأة في القطاع الخاص.

89 - وشدد أحد الوفود على أن مشاركة القطاع الخاص لا ينبغي أن تأتي على حساب المساهمات في الموارد العادية من الدول الأعضاء، بل هي مكمل مهم للتريليونات التي تحتاجها البلدان النامية لتنفيذ خطة عام 2030. وشدد الوفد على التحديات المتنوعة التي يواجهها القطاع الخاص في البلدان النامية، وسأل عن أساليب تكييف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعم الذي يقدمه. وسأل وفد آخر عن دمج النهج القائمة على السوق وتيسير الشراكات مع القطاع الخاص بشكل أفضل.

90 - ورداً على الوفود، اتفق مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجوب التمييز بين السياقات المتنوعة. ويتعمق استعراض نموذج العمل في تحليل الأمور، بما في ذلك معالجة الأنظمة والقواعد الداخلية. وبما أن معظم النشاط الاقتصادي يحدث في القطاع الخاص، فإن تقاطعه

مع الحكومة في غاية الأهمية. ويمكن للبرنامج الإنمائي أن يضطلع بدور عند هذا التقاطع وأن يدعم فئات مختلفة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

تقييم الدعم المقدم لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي

91 - أعرب أحد الوفود عن دعمه للعمل في مجال حفظ الطبيعة وتعزيز النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، معربا عن تقديره للخبرة التقنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرته على الابتكار. وأقر الوفد بالدعم المقدم للحكومات المحلية وأثر برنامج المنح الصغيرة في بناء القدرات المؤسسية المحلية لمعالجة المسائل البيئية. وجرى الحث على تعبئة الدعم والتمويل على نحو مشترك بين القطاعات لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي والحفظ على نطاق واسع. وسأل وفد آخر عن دعم الخطط الوطنية للتنوع البيولوجي.

92 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 15/2024 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالث عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

93 - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا البند، وقدّم الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها الصندوق في عام 2023 (DP/2024/22).

94 - ورحبت مجموعة من الوفود بالالتزام ببدء الإصلاحات، وأشارت إلى أن استقرار القيادة أمر ضروري لاستعادة الثقة. وشجعت مجموعة الوفود قيادة صندوق المشاريع الإنتاجية والبرنامج الإنمائي على إطلاع المجلس بشكل استباقي على التحقيقات ذات الصلة. وأثنت المجموعة على صندوق المشاريع الإنتاجية لاستمراره في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، ورحبت بالتدابير الرامية إلى تحسين إدارة المخاطر وتوضيح العلاقة مع البرنامج الإنمائي. وأُعرب عن القلق بشأن الكيفية التي ينظر بها موظفو صندوق المشاريع الإنتاجية إلى نتائج مراجعة الحسابات، مع طلب تحسين التواصل. وشجعت المجموعة صندوق المشاريع الإنتاجية على الاستثمار في سجل أداء مؤسسي مجدٍ يتسق مع الإدارة القائمة على النتائج، وأعربت عن القلق من الأزمة المستمرة في الموارد العادية. وقالت إن التفكير بشكل أكثر تنظيما في التحديات المؤسسية الحالية وما يلزم لمعالجتها من إجراءات ملموسة سيكون موضع ترحيب لديها. وقالت المجموعة إنها لا تزال تقدر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لما يتبعه من نهج مبتكرة لسد فجوة التمويل.

95 - وقالت مجموعة من الوفود إن تفاقم الفجوات المالية وضيق الحيز المالي جعلا المساعدة الرأسمالية المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا. وأشادت المجموعة بالمساهمات المهمة في التحول الاقتصادي الشامل والمستدام، ورحبت بالإصلاحات، مع الإشارة إلى خيبة الأمل إزاء انخفاض الموارد العادية.

96 - وقال أحد الوفود إن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يتمتع بقدرة فريدة على اجتذاب التمويل من القطاع الخاص، وتعزيز الدعم التقني لأقل البلدان نموا، والتوسط في إقامة شراكات مع مؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص، والعمل مع البلدان التي عادة ما يتم تجاهلها في أسواق رأس المال.

وأعرب وفد آخر عن تقديره لقدرة الصندوق على تيسير المعاملات الصغيرة وتوفير رأس مال صبور يقبل أن يتجشم المخاطر.

97 - وردا على الوفود، أوضح المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن العمليات التأديبية لموظفي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية السابقين قد انتهت؛ وقد أحيط المكتب علماً بذلك.

98 - وشدد الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على إشراك الموظفين في صياغة التوجهات المستقبلية واتخاذ إجراءات فورية لتنفيذ التوصيات التي تسفر عنها مراجعة الحسابات. وشدد على ضرورة وضع الإصلاحات في إطار مناقشات أوسع نطاقاً حول المؤسسات المالية الدولية وتوجيهها نحو وضع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في موقع الريادة في مجال إدارة المخاطر، والرقابة الائتمانية، وسرعة التحرك، ونشر الأدوات المالية في السياقات الشديدة المخاطر. وأعرب عن تطلعه إلى تعزيز الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة الشقيقة، بدءًا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للبناء على منصة سليمة بالفعل.

99 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 16/2024 بشأن استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2022-2025، والتقرير المتعلق بالنتائج التي حققها الصندوق في عام 2023.

رابع عشر - متطوعو الأمم المتحدة

100 - قدّم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة تقرير مدير البرنامج عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/2024/23).

101 - وأثنت مجموعة من الوفود على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لقدرته على تقديم الدعم في حالات الطوارئ والأزمات. وأكدت المجموعة على واجب الرعاية وضمان سلامة المتطوعين، وأشادت بالالتزام بالتكافؤ بين الجنسين والمساواة في التمثيل. وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، اعترفت المجموعة ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة كمصدر للتنوع في الأمم المتحدة وأثنت على الجهود المبذولة حتى لا يُترك أحد خلف الركب.

102 - وأقرت مجموعة من الوفود بإعلان عام 2026 سنة دولية للمتطوعين من أجل التنمية المستدامة، وهي فرصة مهمة للاعتراف بالمتطوعين كقوة عالمية للتغيير.

103 - وقالت العديد من الوفود إن عام 2023 هو العام السابع على التوالي الذي يسجل فيه برنامج متطوعي الأمم المتحدة رقماً قياسياً. واعترفت هذه الوفود باستيفاء جميع مؤشرات الإطار الاستراتيجي وتحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة والتحول الرقمي الناجح. وأشارت إلى أن استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025 أعاد التأكيد على أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة هو خدمة مشتركة للأمم المتحدة.

104 - ورحبت الوفود بإجراءات العمل المبسطة التي تقلل من أوقات النشر؛ وبالمساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والاستخدام الاستراتيجي لصندوق التبرعات الخاص لإجراء البحوث المشجعة

على العمل التطوعي ودفع عجلة الابتكار. وأعربت الوفود عن حرصها على البناء على الشراكات القوية في الاحتفال بالسنة الدولية، وحثت على إيلاء اهتمام خاص للمتطوعين من ذوي الإعاقة.

105 - وأعرب المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة عن تقديره للثقة المستمرة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، مما سمح له بالتجريب والابتكار. ورحب بالاعتراف بصندوق التبرعات الخاص، نظراً لدوره التحفيزي الحاسم. وذكر أن واجب رعاية المتطوعين يظل أولوية قصوى. ويعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة بشكل متواصل لجعل إدماج منظور الإعاقة وضعاً طبيعياً جديداً في مكان العمل. وسلط الضوء على مبادرة جديدة لتشجيع العمل التطوعي من أجل الحوارات بين الأجيال حيث يعمل المتطوعون من كبار السن والشباب جنباً إلى جنب لتلبية احتياجات التنمية.

106 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 17/2024 بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة: التقرير السنوي لمدير البرنامج.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامس عشر - التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

107 - نظر المجلس في استعراض منتصف المدة المتكامل والتقرير المرحلي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2024/4 [Part I])، والاستعراض الإحصائي والمالي لعام 2023 (DP/FPA/2024/4 [Part I, Add.1])، والتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2023 (DP/FPA/2024/4 [Part II]).

108 - وأشارت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ملاحظاتها الافتتاحية (متاحة في الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان) إلى أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة ليس جدول أعمال عفا عليه الزمن، بل هو جدول أعمال لم يتحقق. وفي لحظة تشهد اتجاهات ديموغرافية متنوعة، ويزيدها تعقيداً النزوح بسبب تغير المناخ وتحديات أخرى، لا بد من الاستجابة لدعوة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى التركيز على الناس وكرامتهم وحقوقهم الإنسانية.

109 - وتواكب الذكرى السنوية الثلاثون للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية سلسلة متصلة من الإنجازات الهامة: انخفاض وفيات النساء أثناء الولادة؛ وإتاحة وسائل منع الحمل الحديثة على نطاق أوسع. وقد انبثقت المكاسب التي تحققت في مجال حقوق المرأة وحرية تصرفها في جسدها من الاستثمارات التي تمت في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وسيستمر الاستثمار والعمل الجماعي والإرادة السياسية في إحداث فارق كبير في تحقيق جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

110 - وقد ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان، في العامين الأولين من خطته الاستراتيجية، في تفادي أكثر من 31 مليون حالة حمل غير مرغوب فيه و 9,5 ملايين حالة إجهاض غير آمن. فقد ساعد الصندوق في 2,4 مليون عملية ولادة آمنة في البلدان المتضررة من أزمات إنسانية ودرّب حوالي 000 200 قابلة. وبينما حقق صندوق الأمم المتحدة للسكان نواتج خطته الاستراتيجية، فإن التقدم العالمي نحو تحقيق النتائج التحويلية الثلاث للخطة قد توقف. فمنذ عام 2016، توقفت الانخفاضات السنوية في وفيات الأمومة التي

بات مستواها ثابتاً. وتوقف التقدم في تلبية الحاجة إلى تنظيم الأسرة. إلا أن الوضع كان يمكن أن يكون أسوأ من ذلك لولا صندوق الأمم المتحدة للسكان.

111 - وتسبب النزاعات وأزمة المناخ والآثار المستمرة للجائحة اضطرابات اجتماعية واقتصادية، يزيدها تعقيداً تزايد النكوص عن الحقوق الإنجابية المتفق عليها وتفاقم أوجه عدم المساواة. وتستمر معاناة النساء والشباب من ذوي الإعاقة والمهاجرين وحاملي فيروس نقص المناعة البشرية وأفراد مجتمع الميم الموسع وأفراد فئة التنوع الجنساني من التمييز والإقصاء من طلب الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وأكدت المديرة التنفيذية ألا أحد يتعذر الوصول إليه. فإذا بدا من الصعب الوصول إلى شخص ما، فهذا يعني أن ثمة من لم يحاولوا بما فيه الكفاية. والأنظمة التي تعمل لصالح أولئك الذين يعيشون على الهامش هي وحدها التي تعمل لصالح الجميع.

112 - وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يزال يعزز قدرته على تقديم الخدمات في الحالات الإنسانية. ففي عام 2023، وصل الصندوق إلى 14,4 مليون شخص بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية ونحو 6 ملايين شخص بخدمات الوقاية من العنف الجنساني والحد من مخاطره والتصدي له. ويجري على نحو متزايد دمج التأهب لحالات الطوارئ والإجراءات الاستباقية والإمدادات الموضوعة مسبقاً في العمليات العادية، وذلك لضمان كفاءة الاستجابات الإنسانية.

113 - وأعربت عن التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتمسك بأعلى معايير المساءلة والشفافية. فقد عزز الصندوق وظيفته الرقابية وهو يواصل إعطاء الأولوية لتقوية وظيفة التقييم. ووصفت المديرة التنفيذية نقل بعض وظائف المقر إلى نيروبي، مشدِّدةً على ارتفاع معدلات تنسيب الموظفين والجهود المبذولة لضمان استمرارية العمل. ومن المتوقع أن تعزز هذه الخطوة الدعم المقدم للمكاتب القطرية والإقليمية، بما في ذلك في دورها المعياري. وسيبقى فريق قوي في نيويورك للتركيز على العمل المعياري العالمي.

114 - ولاحظت المديرة التنفيذية بقلق حدوث انخفاض في الموارد العادية حتى وإن ظلت الموارد غير العادية مستقرة. بيد أن هناك نموا في التمويل المقدم من المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص ومن خلال صناديق التمويل الجماعي، مع إبداء هذا المصدر الأخير التزاماً بالتنسيق على صعيد الأمم المتحدة. ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل الجاد على تسليط الضوء على الجهات المانحة، حيث سُجلت زيادة بنسبة 92 في المائة في الإشارات إلى الجهات المانحة في منشورات وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2023. وشددت على أن هناك حاجة إلى المزيد للوصول إلى الأصفار الثلاثة، مشيرةً إلى استعراض منتصف المدة وتقييمات صندوق الأمم المتحدة للسكان باعتبارها تقدم أدلة كافية لتوجيه الجهود المتسارعة.

115 - وعرضت المديرة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على صعيد المنطقة. فالصندوق، بالتعاون مع الشركاء، يستفيد من دوره المعياري والتقني لسد فجوة الإنصاف في المنطقة. وهو يستخدم البيانات والابتكار لتسريع وتيرة التقدم للنساء والفتيات اللواتي تركهن الركب وراءه، بما في ذلك في السياقات الإنسانية. وأشارت إلى العديد من البلدان التي نجحت في تحقيق النتائج التحويلية الثلاث؛ ويمكن أن تكون هذه البلدان بمثابة ساحة تجارب للابتكار السياساتي.

116 - وشكر أعضاء المكتب المديرة التنفيذية على ملاحظاتها. وأكد أحد نواب رئيس المكتب على تمتُّع صندوق الأمم المتحدة للسكان بالثقة والمصداقية، وهو أمر بالغ الأهمية في حشد دعم المانحين. ولا تتلخص النتائج في الأرقام وحدها: فهناك بشر وحياة وراءها. فصندوق الأمم المتحدة للسكان يغيّر حياة الناس في

جميع أنحاء العالم، كما يتضح من استعراض منتصف المدة، مع حفاظه على معايير عالية للمساءلة. وأشاد نائب ثانٍ للرئيس بالنتائج القوية في دعم المراهقين والشباب، وشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع نطاق النهج الناجحة الحالية لتحسين صحة الأمهات والمواليد الجدد. وطالب بالنظر بعناية في المخاطر والتخفيف من حدتها أثناء الانتقال إلى نيروبي. وسأل أحد أعضاء المكتب عن كيفية تأثير نقص البيانات على البرامج وكيف يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعمل مع البلدان المستفيدة من البرامج بشأن هذه المسألة.

117 - وأثنت مجموعة من البلدان على صندوق الأمم المتحدة للسكان لجهوده الدؤوبة للوصول إلى السكان الأبعد وراء الركب. ولاحظت المجموعة أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية الشاملة وإدماج الشواغل السكانية في استراتيجيات التنمية. وهذا أمر يتطلّب تعزيز الشراكات مع المانحين والحكومات المستفيدة، وإشراك القطاع الخاص، وتوسيع قاعدة المانحين، واستكشاف آليات تمويل مبتكرة. وثمة أهمية حاسمة لتحسين تخصيص الموارد مع التركيز على المجالات ذات التأثير الكبير والوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. ومن شأن التحسين المستمر لآليات المساءلة أن يساعد في تحميل جميع أصحاب المصلحة المسؤولية عن أدوارهم ومساهماتهم.

118 - وأعربت مجموعة من البلدان عن تقديرها لاستثمار صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحسين إدارة المخاطر. ودعت المجموعة إلى مواصلة تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال البرامج والتقييمات المشتركة. وأثنت على دور المنظمة المحوري في تقديم الدعم المنقذ للحياة في الأزمات الإنسانية. ورحبت بالأولويات الرئيسية الست التي تم تحديدها في استعراض منتصف المدة، مؤكدة في الوقت نفسه على أهمية إعطاء الأولوية للدور المعياري للمنظمة.

119 - وقالت الوفود إنه مع استمرار الحاجة إلى إحراز تقدم في خطة عام 2030 والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يجب بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة الهيكلية، بما في ذلك المعايير الاجتماعية والجنسانية التمييزية، وأوجه القصور الصحية النظمية، والنقص في الحصول على التعليم والاستقلال الاقتصادي للنساء والفتيات. وأيدت الوفود الدعوة الواردة في استعراض منتصف المدة إلى وضع استراتيجيات مبتكرة لتغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية التمييزية، وحثت صندوق الأمم المتحدة للسكان على نشر أدلة أقوى للدعوة والحوارات السياساتية. ومن الأولويات الأخرى تعزيز القيادة الفكرية وتتبع التقدم المحرز بمقاييس واضحة. وأشار أحد الوفود إلى أنه من الضروري التماس مشورة الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات العامة من منظور متكامل وتقاطعي.

120 - وشددت الوفود على أهمية تطوير القدرات التحليلية والسرديات الجديدة المتصلة بالمرونة الديموغرافية؛ وأعربت عن تطلعها إلى سماع المزيد عن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستشرافية؛ ودعت إلى العمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لخلق مساحات يمكن أن تكون فيها الهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة؛ وأعربت عن تقديرها للتركيز المتزايد على الابتكار، بما في ذلك ضمان وصول الخدمات والدعم إلى من هم أبعد وراء الركب.

121 - واعترفت الوفود بأوجه التقدم المحرز في الجمع بين المرونة والوقاية والتأهب والعمل المبكر في البرمجة. وأشارت الوفود إلى الشواغل المتعلقة بالأزمات المستمرة، وشجعت في الوقت ذاته صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تعزيز قدرات المكاتب القطرية للعمل في حالات الطوارئ. فالتقاطع بين البلدان

الأكثر تأثراً بتغير المناخ وتلك التي تتعرض فيها النساء والفتيات لأكبر خطر لوفيات الأمومة وعنف الشريك الحميم وزواج الأطفال والحمل يبرز أهمية إدراج احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية في خطط التأهب للطوارئ والحد من مخاطر الكوارث.

122 - والتزمت الوفود بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان في مكافحة العنف الجنساني، بوسائل من بينها تعزيز القدرات المحلية والوطنية من خلال المنظمات التي تقودها النساء. وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاعتماد على الشباب للدفع قُدما بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعربت عن تقديرها للتحديد الكمي لأثر شراء لوازم الصحة الإنجابية على كل من وفيات الأمومة التي يمكن الوقاية منها وحالات الحمل غير المرغوب فيها وتقييم عوائد الاستثمارات في تنظيم الأسرة.

123 - وأشار أحد الوفود إلى نجاح لجنة السكان والتنمية باعتباره دليلا على تجدد الزخم وراء برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وحث هذا الوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يجهر بصوته ويتحلى بالروح الاستراتيجية في تصعيد الدفاع عن حقوق الإنسان العالمية، ورحب بالجهود المبذولة للاستجابة للاتجاهات الكبرى مثل تغير المناخ والتحول الديموغرافي والتقدم التكنولوجي، مع الحفاظ على التركيز على الولاية الأساسية والمزايا النسبية.

124 - ورحب أحد الوفود بالانتقال إلى نيروبي حيث إن التواجد العالمي اللامركزي يضمن القرب من الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إلى التأثير. وأعرب وفد آخر عن تطلعه إلى تحقيق تحسينات واضحة في الكفاءة والفعالية من شأنها أن تحقق وفورات يمكن إعادة تخصيصها للأنشطة الموضوعية. وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على إدماج نتائج استعراض منتصف المدة في عملية تحقيق الاستفادة المثلى من المقر. ويمكن أن يؤدي تعزيز الحوار مع جميع أصحاب المصلحة إلى استكشاف المزيد من قنوات التمويل وتحقيق التوازن بين الموارد الإنمائية والإنسانية.

125 - ورحب أحد الوفود بالبيانات المتعلقة بالمؤشرات المشتركة والتكميلية بشأن الاتساق والتعاون بين الوكالات، واقترح أن تتضمن التقارير السنوية المقبلة تقارير سردية عن نتائج التفاعلات المشتركة.

126 - وردًا على الوفود، قالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن الفكرة وراء الانتقال إلى نيروبي هي تقريب العمل من أرض الميدان، ويرجع ذلك جزئيًا إلى احتياجات أفريقيا ولكن أيضًا بسبب القرب الزمني الجغرافي مع أجزاء أخرى من العالم. وأعربت عن تقديرها لدعم أعضاء المجلس في مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحسين حضوره وأكدت الالتزام بالدور المعياري للصندوق.

127 - وأعربت عن التزامها الكامل بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وذكرت أن التقرير السنوي المقبل سيتضمن سردا مشتركا عن إنجازات مؤشرات الخطة الاستراتيجية المشتركة.

128 - وأبدت المديرة التنفيذية اتفاقها على أن الاقتراح المتعلق بالبيانات يحتاج إلى التعزيز، وأن العمل قد تسارع بالفعل في هذا الشأن، مع وجود عنصر قوي متعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهناك تركيز متجدد، بما في ذلك من خلال التعدادات، على مساعدة الحكومات في طرح الأسئلة التي تعطي الإجابات التي تحتاجها. ويمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يلقي الضوء على ما يحدث للنساء والفتيات، خاصةً اللاتي يعشن في ظروف هشة.

129 - وأفادت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتحدث بشكل أكثر تواترًا عن مسؤوليات الرجال والفوائد التي يحصلون عليها، على سبيل المثال، من أخذ الإجازة الوالدية. ويمكن للعمل مع الفتيان منذ سن مبكرة جدًا أن يجعلهم حلفاء للفتيات في رفض خطاب الكراهية على الإنترنت. وسيستمر أيضاً صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحسين حتى نسبة الـ 40 في المائة من الأموال التي يتم توزيعها من خلال المجموعات النسائية المحلية والمجموعات التي يقودها الشباب، مع إيلاء اهتمام دائم للمساءلة.

130 - واختتمت المديرة التنفيذية بالقول إنه من بواعث السرور ملاحظة الدعم والتفهم، مضيفةً أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيحافظ على طموحه وأهدافه السامية رغم أنه يعمل في عالم غير مثالي. ولا ينبغي أن يستغرق الوفاء بالوعود التي قُطعت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 30 عاماً أخرى.

131 - ووصفت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) كيفية تعزيز برامج الصندوق للنتائج التحويلية الثلاث عبر الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويوازن الصندوق بين تلبية الاحتياجات الفورية لإنقاذ الأرواح وبين القدرة على الصمود وبناء القدرات.

132 - وأشار نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية)، فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان حقق ما يزيد قليلاً عن 14 مليون دولار من أوجه الكفاءة التشغيلية في عام 2023، استناداً إلى المبادرات الثنائية والمبادرات على نطاق المنظومة.

133 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 18/2024 بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية.

سادس عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

134 - قدّم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2024/3)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2024/8).

135 - وأيد أحد الوفود الجهود الرامية إلى تحقيق وفورات في التكاليف على المدى الطويل، بما في ذلك الاستفادة المثلى من المقر، لكنه أعرب عن قلقه من أن العواقب غير المقصودة قد تؤثر على صافي الفائدة. وشجع هذا الوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان على التحلي بالشفافية الكاملة بشأن العملية.

136 - وقال نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) إن الصندوق يظل ملتزماً بالشفافية الكاملة. وسيواصل الصندوق إحاطة الدول الأعضاء وتقديم المعلومات على صفحته الشبكية.

137 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 19/2024 بشأن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025.

سابع عشر - التقييم

138 - قدّم مدير مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير السنوي حول مهمة التقييم لعام 2023 في صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير مدير مكتب التقييم (DP/FPA/2024/5)

والتقييم التكويني للمرونة التنظيمية للصندوق في ضوء استجابته لجائحة كوفيد-19 (DP/FPA/2024/CRP.1). وعرضت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) تعليقات الإدارة على التقرير السنوي المقدم بشأن وظيفة التقييم في الصندوق (DP/FPA/2024/CRP.5) ورد الإدارة على تقييم المرونة التنظيمية للصندوق في ضوء استجابته لجائحة كوفيد-19 (DP/FPA/2024/CRP.1).

139 - وفيما يتعلق بالتقرير السنوي وردود الإدارة، أشارت مجموعة من البلدان إلى الأداء الممتاز لمكتب التقييم المستقل في عام 2023، لكنها أكدت على ضرورة إدخال المزيد من التحسينات على نظام التقييم اللامركزي، بما في ذلك تقييمات العمل الإنساني. وأعربت هذه المجموعة من البلدان عن تقديرها لتعزيز نظام ضمان جودة التقييم، وإنشاء فريق دعم للمساعدة التقنية وتنمية قدرات موظفي الرصد والتقييم. وتساءلت عما إذا كانت هذه التدابير كافية بالنظر إلى نقص عدد الأخصائيين في بعض المناطق، وعما إذا كان من المتوقع اتخاذ مزيد من التدابير للتخفيف من القيود التي تعترض القدرات. وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على الالتزام بهدف تمويل وظيفة التقييم المعاد حسابه، من 1 في المائة إلى 1,6 في المائة من إجمالي النفقات البرنامجية.

140 - وردا على الوفود، أشار مدير مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى استراتيجية لتعزيز التقييم اللامركزي تتضمن الاستفادة من الموارد القائمة، وذلك مثلا من خلال توثيق الروابط بين فرق التقييم اللامركزي وفرق التقييم الإنساني والتبادل المنتظم للمعارف. وتستلزم هذه الاستراتيجية أيضاً تعبئة موارد جديدة، بما في ذلك من خلال وظيفة جديدة مخصصة للتقييم الإنساني. وأوضح أن سياسة التقييم لعام 2024 تتطلب اتفاقات جديدة تزيد قيمتها عن 5 ملايين دولار لإدراج بند في الميزانية، على أساس طوعي، للتقييم. وعندما تبلغ المساهمات من كل اتفاقات المانحين وفرة في الحجم، سيدرس صندوق الأمم المتحدة للسكان إنشاء صندوق تمويل جماعي خاص بالتقييم. ونظراً للزيادة المتوقعة في التقييمات، يتبع صندوق الأمم المتحدة للسكان نهجاً مرحلياً لضمان المساعدة التقنية ومراقبة الجودة، مع التركيز على تقييمات المشاريع التي تزيد قيمتها عن 5 ملايين دولار من عام 2024 إلى عام 2025، وتغطية جميع التقييمات اعتباراً من عام 2026. ومن شأن وجود نظام للتتبع أن يعزز وظيفة التقييم.

141 - وأشارت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) إلى أن نفقات التقييم تعادل نسبة 2,5 في المائة من نفقات الموارد العادية. وشدّدت على أهمية التقييمات الإنسانية واللامركزية حيث يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الاقتراب من أرض الميدان قدر الإمكان.

142 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 20/2024 بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثامن عشر - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

143 - قدمت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) تمديد البرنامج القطري لرواندا وتمديد البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية (DP/FPA/2024/9). ووافق المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره 7/2014، على تمديد البرنامج القطري لرواندا وأحاط علماً بتمديد البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تاسع عشر – بيان المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

144 – نظر هذا الجزء في التقرير المتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 2022–2025 (DP/OPS/2024/6)؛ وخطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة من الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2024/7)، والإطار المرجعي للاستعراض الخارجي الذي يجريه طرف ثالث لخطة الاستجابة الشاملة (DP/OPS/2024/8).

145 – وسلط المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الضوء في كلمته الافتتاحية (متاحة في الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، على تركيز المنظمة على الحلول العملية، مثل شبكات إمدادات المياه المتكاملة مع نظم الطاقة الشمسية في ملديف وتوصيل الوقود لدعم الجهود الإنسانية في غزة. وأطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن الإصلاحات وخطة الاستجابة الشاملة، مؤكداً على إعادة بناء الثقة. فمن أصل 43 توصية، أنجز المكتب 36 توصية. ومن بين التوصيات الأربع المتبقية، سيتم الانتهاء من ثلاث في عام 2024؛ وستستمر إحدى التوصيات حتى عام 2027.

146 – وذكر أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع زاد من الموارد المخصصة لوظائف الرقابة والضوابط الداخلية وإدارة المخاطر والثقافة المؤسسية. وأدمج المكتب إدارة المخاطر في عملية صنع القرار؛ وأنشأ فريقاً مخصصاً للمخاطر والامتثال؛ وضمن استقلالية وقدرة وظائف التحكم؛ واستكمل استعراض عمليات الإبلاغ عن المخالفات. واستمرت الجهود المبذولة لإعادة تشكيل الثقافة المؤسسية، وتعزيز الإبلاغ عن النتائج، ومراجعة النظام المالي والقواعد المالية. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ملتزماً بتحقيق إيرادات صافية صفرية وهو يواصل تسوية الاحتياطيات الزائدة. ويشمل دمج الاستدامة البيئية في جميع أعمال المكتب أهدافاً داخلية طموحة ومنظوراً موسعاً على نطاق سلسلة الإمداد.

147 – وأفاد المدير التنفيذي بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رفض أكثر من 30 فرصة للتفاعل في عام 2023، مؤكداً التزامه بولايته. وخلص إلى أن القيود التي تعترض التنمية، بما في ذلك في إطار أهداف التنمية المستدامة، لا تتعلق فقط بالسياسات والتمويل، بل بالقدرة على التنفيذ أيضًا. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدور فريد من نوعه في معالجة فجوة التنفيذ.

148 – وقدمت مديرة الفريق المعني بالموارد البشرية والثقافة التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معلومات مستكملة عن خطة العمل المتعلقة بالثقافة المؤسسية، مشيرةً إلى خمسة مجالات للتطوير أبرزها الاستعراض المستقل. وقد أُنشئ مجلس برنامجي لإعادة تشكيل الثقافة المؤسسية لدعم المبادرات المتصلة بالثقافة وتقديم المشورة بشأنها واستعراض التقدم المحرز. ومن المستجدات الأخرى التعامل مع طرف ثالث يتولى التواصل مع أصحاب المصلحة من أجل التعمُّق في تحديد الثقافة والسلوكيات المرغوبة، وإنشاء شبكة من سفراء الثقافة.

149 – وأثنى أحد نواب رئيس المكتب على مكتب خدمات المشاريع لما أحرزه من تقدم، لكنه أثار مخاوف بشأن عدم وجود مساءلة ملحوظة للجهات الفاعلة الرئيسية في الأزمة التي كانت قبل عامين. وشدّد على أهمية التقسيم الواضح للعمل بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باعتباره منظمة غير برنامجية والكيانات ذات

الولايات البرنامجية المحددة بوضوح، بما في ذلك في مجال الصحة. ورحب أحد أعضاء المكتب بالتقدم المحرز وسأل عن كيفية تنفيذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لولايته في مجال تنمية القدرات.

150 - وشددت مجموعة من الوفود على استدامة الإنجازات واستمرار التقدم في إعادة بناء وإصلاح وتجديد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الأمر الذي يتطلب تفانياً والتزاماً على المدى الطويل. وتتوقع المجموعة معلومات مستكملة متكررة بشأن الإصلاح الثقافي، وهي على أهبة الاستعداد لدعم ما يُبذل من جهود.

151 - وقالت مجموعة من الوفود إن المساءلة الكاملة والنهائية والشفافة لكبار المسؤولين السابقين أمر ضروري، ومع ذلك لا يزال هناك تصور بأنهم أفلتوا من المساءلة باستقالتهم.

152 - وأقرت مجموعة من الوفود بالدور الحاسم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في بناء القدرات وتنفيذ المشاريع وتعبئة الموارد بطريقة خلاقة. وينبغي ألا تثنيه التدابير التصحيحية عن الاضطلاع بالولاية المنوطة به. ودعت هذه المجموعة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى دعم الأولويات الإنمائية للبلدان وأثنت على الفريق المعني بالمخاطر والامتثال وعلى خطة التحول الثقافي المؤسسي.

153 - وأيدت الوفود إجراء استعراض مرحلي ثان في أوائل عام 2025 للحفاظ على التحسينات وشددت على تنفيذ السياسة المحدثة للإبلاغ عن المخالفات وتحديد الرد على فقدان مبلغ 61 مليون دولار من مشروع الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (S3i). وأعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن برنامج واسع النطاق للإمدادات الطبية؛ وطلب مزيدا من التفاصيل حول خطط توسيع مكاتب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وحث على تصحيح الاختلالات الجغرافية في التوظيف. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للمشاركة العادلة للبلدان النامية في مشتريات الأمم المتحدة.

154 - ورداً على الوفود، أكد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أنه يجري بذل كل جهد ممكن لزيادة التعاون مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ المشاريع. وكمثال على دعم القدرات، أشار إلى الكيفية التي يمكن أن يقدم بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كلاً من الإمدادات والمساعدة التقنية لتعزيز نظم المشتريات الوطنية. وشدّد على التنوع في فريق إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وقال إن عملية الإبلاغ عن المخالفات تسير على الطريق الصحيح. وأشار إلى عقد جلسة مغلقة بشأن قضايا المساءلة، ودعا إلى التكتم إلى حين الانتهاء من العملية. ورحب ببيانات الوفود باعتبارها الأكثر إيجابية منذ عامين.

الحوار التفاعلي المواضيعي: إنهاء دورة الكوارث الناجمة عن المناخ من خلال إيجاد بنية تحتية مستدامة مرنة وشاملة

155 - افتتح المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الحوار التفاعلي، مسلطاً الضوء على قدرة البنى التحتية على تحمل تغير المناخ وعلى معالجة فجوة التنفيذ في مجال البنى التحتية. ومن التحديات الكبرى تحسين التخطيط والتنفيذ، لا سيما في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. ويساعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع البلدان في تحديد البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك من خلال أدوات التقييم.

156 - وعرض نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (لشؤون الإنجاز والشراكات) عددا من التجارب، من قبيل ما أُنجز في زمبابوي، حيث ساعد المكتب المجتمعات المحلية على التعافي من الصدمات وتطوير بنى تحتية قادرة على الصمود. وقال إن الهدف ينبغي ألا يقتصر على تطوير بنى تحتية قادرة على الصمود فحسب، بل تطوير بنى تحتية تعطي القدرة على الصمود.

157 - وشددت الممثلة الدائمة لكابو فيردي على دور البنى التحتية في النمو الاقتصادي وإنقاذ الأرواح، لكنها أشارت إلى وجود قيود كبيرة تعترض القدرات بسبب محدودية الحيز المالي. وينبغي أن يؤدي اتباع نهج نظمي إزاء البنى التحتية المادية والاجتماعية إلى الاستفادة المثلى من الاستثمارات وتحسين سبل العيش، ويمكن أن يُستند في ذلك إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في وضع المخططات العامة. وقالت إن الدول الجزرية الصغيرة النامية ستواصل الدعوة إلى تمويل البلدان التي تعاني من أوجه الضعف المتعدد الأبعاد.

158 - وقال الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إن البنى التحتية المصممة فقط لتقديم الخدمات ليست كافية؛ فهي يجب أن تكون قادرة على تحمل تغير المناخ. ويتمثل عنصر حاسم في إدارة أصول البنى التحتية. ويمكن أن يوفر التمويل العام من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الوطنية ضمانات وأن يجذب التمويل العام والخاص على النطاق الواسع المطلوب.

159 - وتحدث الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، عن وجود حاجة كبيرة للاستثمار في البنى التحتية ولرأس المال الخاص الباحث عن فرص استثمارية. وتتمثل أربعة شروط للاستثمار في ما يلي: تحليل المخاطر، والالتزام بالمعايير والنظم، وآليات يمكن التنبؤ بها لاسترداد وإعادة بناء مخزون البنى التحتية التي بنيت وفقًا لمعايير سابقة، والدعم المالي.

160 - وسألت الوفود عن إمكانية الوصول إلى رأس المال الخاص في ظل المخاوف المتعلقة بالديون في البلدان النامية ذات الاحتياجات الأكبر؛ والكيفية التي يمكن بها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إقامة شراكات مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لسد الفجوة في البنى التحتية؛ وعن الأدوات التي يمتلكها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لنقل المعارف. وحثّ أحد الوفود على الاستثمار في آليات التمويل الجماعي لتعزيز النُهج المشتركة بين الوكالات والمتعددة الأبعاد والشاملة لعدة قطاعات.

161 - وشدد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أن تقييم احتياجات البنى التحتية ينبغي أن يسبق تصميم المشاريع، مع استعداد المكتب لدعم هذه العملية. فسوف يستكشف المكتب اختبار مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في مشاريع البنى التحتية. وبما أن سد الفجوة في البنى التحتية يعتمد على الشراكات، فإن المدير التنفيذي يشجع على زيادة الطلب من الوكالات البرنامجية في مجالات المياه والصرف الصحي والطاقة.

162 - ووصف الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التحولات الهيكلية والحلول الوظيفية المطلوبة حتى يحدث تغيير جوهري. وتشمل الحلول المستجدة العديدة التطويرات التي أفرزها المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

163 - وأشـــار الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، إلى أن نظم الإنذار المبكر ركزت دائما على أنشـــطة إنقاذ الأرواح وهي تحتاج الآن إلى أن تشمل قدرة البنى التحتية على الصمود.

164 - واختتم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالإشادة بالمشاركين لتجنبهم النزعة الانعزالية التي تتســـم بها المناقشـــات التي تتناول البنى التحتية. وعلى الرغم من أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع ليس لـه دور في الدعوة إلى عقد الاجتماعات داخل الأمم المتحدة، فهو يرمي إلى المساهمة بفعالية في اتّباع نهج متكامل إزاء سد فجوة البنى التحتية.

الجزء الثالث
الدورة العادية الثانية لعام 2024

المعقودة بمقر الأمم المتحـدة في نيويورك في الفترة من 26 إلى 29 آب/أغسطس 2024

أولا – المسائل التنظيمية

1 – عُقدت الدورة العادية الثانية لعام 2024 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الفترة من 26 إلى 29 آب/أغسطس 2024.

2 – وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام 2024 (DP/2024/L.3) وأقر تقرير الدورة السنوية لعام 2024 (DP/2024/24). وأحاط المجلس علما بمشروع خطة العمل السنوية لعام 2025 (DP/2024/CRP.2).

3 – وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2024 في الوثيقة DP/2024/25، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

4 – ووافق المجلس التنفيذي في قراره رقم 30/2024 على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام 2025:

الدورة العادية الأولى:	من 27 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2025
الدورة السنوية:	من 2 إلى 6 حزيران/يونيه 2025
الدورة العادية الثانية:	من 25 إلى 29 آب/أغسطس 2025

بيان نائب رئيس المجلس التنفيذي

5 – نوّه نائب رئيس المجلس التنفيذي لدى افتتاحه الدورة بالنيابة عن الرئيس، بالجهود الجارية والدؤوبة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في العمل مع المجلس والدول الأعضاء. وأثنى على جهود تلك المنظمات في الوفاء بولاياتها وأشار إلى أن مكتب المجلس يعمل على تعزيز القدرة على التنبؤ بأنشطته لدعم هذه المنظمات بشكل أفضل. وأكد على أن التحضيرات والمشاورات المستفيضة لدورات المجلس التنفيذي تنمّ عن قيمة عمل هذه المنظمات على المستوى القطري، الذي يستفيد منه بلايين الأشخاص. وسيساعد هذا التركيز، لا سيما في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، على إعادة تأكيد المهمة المشتركة والغاية الجماعية والنهوض بهما.

الجزء المشترك

ثانيا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

6 – عرضت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متحدثا باسم كل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الاستعراض الشامل للسياسة المشتركة لاسترداد التكاليف وتنفيذها (DP/FPA-ICEF-UNW/2024/1).

7 – ودعت الوفود إلى تقديم تقارير سنوية موحدة بشأن استرداد التكاليف، تشمل جداول مفصلة من كل وكالة تتضمن الخصومات والإعفاءات وما يترتب عليهما من آثار مالية. وأشارت إلى أن المعدلات المخفضة للمساهمات المواضيعية لم تؤد إلى زيادة تذكر في الموارد المواضيعية ودعت إلى التنفيذ الفعال

على المستوى القطري. وشجعت الوفود على إدراج الأساس المنطقي للتكاليف المباشرة في مقترحات البرامج والمشاريع، واقترحت استكشاف المجالات التي يمكن فيها إدراج التكاليف المتعلقة بالرقابة ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين كتكاليف مباشرة، وطلبت مزيدا من المعلومات عن التحديات المتكررة المتعلقة باسترداد التكاليف على المستوى القطري. وأوصى الاستعراض الشامل بإجراء المزيد من التحسينات على فئات التكاليف وإدخال تحسينات على احتساب التكاليف المباشرة، بهدف تحسين الشفافية وزيادة ضمان استرداد التكلفة بالكامل. وتهدف التعديلات المقترحة إلى تعزيز الأثر الجماعي والنهوض بالولايات المعيارية.

8 - واستجابةً لذلك، أيّدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعوة إلى تقديم تقارير منسقة أكثر انتظاما مع الالتزام بالشفافية بشأن استرداد التكاليف وفقا لتوجيهات المجلس والمناقشات مع الجهات الشريكة الأخرى في البرنامج. وأشارت كذلك إلى أن الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي تعرض جميع مبالغ استرداد التكاليف وتخصيصها. وأكدت كبيرة الموظفين الماليين للبرنامج الإنمائي أنه عندما يعتمد المجلس سياسة استرداد التكاليف المشتركة، ستُدرج في التوجيه السياساتي للبرنامج الإنمائي، وستكون مصحوبة بالتدريب.

9 - وأعاد نائب المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان التأكيد على التزام الصندوق بالدعوة إلى توفير الموارد الأساسية ومنع استعمال الأموال الأساسية في دعم المشاريع غير الأساسية. وسيطبق الصندوق هذه السياسة على نحو صارم على المستوى القطري، ضامنا إدراج جميع التكاليف المباشرة في المشاريع. وأضاف المراقب المالي للصندوق أنه من أجل تقليل تناقل الأموال فيما بين المشاريع إلى أدنى حد ممكن، ينص أحد الشروط الجديدة للصندوق على إجراء استعراض إضافي لأي مقترح تمويل تزيد قيمته عن 5 ملايين دولار لضمان إدراج التكاليف المباشرة.

10 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 24/2024 بشأن الاستعراض الشامل للسياسة المشتركة لاسترداد التكاليف وتنفيذها.

ثالثا - معلومات مستكملة بشأن تقييم كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالحوكمة والرقابة

11 - قدّم رئيس المجلس التنفيذي معلومات مستكملة عن تقييم كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالحوكمة والرقابة، تماشيا مع القرار 12/2024. وأرسى التواصل مع رئيسة مجلس إدارة منظمة الأمم المتحدة للطفولة ورئيسة مجلس هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الأساس للتعاون الوثيق والمواءمة بين مكتبي المنظمتين في التقدم في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم وحدة التفتيش المشتركة. وسيعتمد تقييم الحوكمة الأوسع نطاقا على المشاركة النشطة للدول الأعضاء في المشاورات المقبلة لإنشاء فريق عامل. وعلاوة على ذلك، أشار الرئيس إلى أنه يُطلب من كل كيان من كيانات الأمم المتحدة تقديم مذكرات إعلامية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 لتسترشد هذه المشاورات بها.

12 - وأعلن الرئيس أن المكتبين سيعملان مع المجموعات الإقليمية لترشيح أعضاء في الفريق العامل بحلول مطلع كانون الثاني/يناير 2025، بما يضمن المساواة في التمثيل. وسيُعرض مشروع الاختصاصات لاعتماده في الدورة العادية الأولى لعام 2025، على أن يقدم الفريق العامل تحديثات منتظمة بعد ذلك. وستبقي الجلسات والقرارات الرسمية على الرقابة والمساءلة بشأن توصيات التقرير، مع إدراج التحديثات بشأن

التقدم المحرز كبند رسمي دائم في جدول الأعمال. وسيحدد موعد لعقد مشاورة غير رسمية مشتركة مع وحدة التفتيش المشتركة في منتصف كانون الثاني/يناير 2025.

13 - وشددت مجموعة من الوفود على التبعات الواسعة النطاق لتقرير وحدة التفتيش المشتركة، داعية إلى النظر فيه بعناية. وأكّدت على أهمية اتخاذ قرارات مستنيرة ومدروسة، ودعم فريق عامل يشمل الجميع لتوجيه العملية. وأكدت المجموعة من جديد التزامها بعملية ذات وتيرة تتناسب مع القدرات المختلفة.

14 - وأشار أحد الوفود إلى إصلاح مجلس برنامج الأغذية العالمي لعام 2022، معربا عن أمله في قيادة مماثلة وإصلاح مُجدٍ للحوكمة والرقابة.

15 - وردّا على ذلك، سلطت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على عملية جمع المعلومات التي بدأت بالقرار 12/2024، الذي طلب مذكرات إعلامية من إدارة الكيانات. وقدمت ثلاث أفكار رئيسية هي التالية: (أ) من الأهمية بمكان النظر في الأدوار والمسؤوليات التي حددتها هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل الجمعية العامة في القرار 162/48، الذي أنشأ المجالس التنفيذية، وضمان الاتساق مع ميثاق الأمم المتحدة؛ (ب) يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على استفادة الدروس وأفضل الممارسات من المجالس التنفيذية الأخرى للأمم المتحدة؛ (ج) من المهم تقييم ما إذا كان بوسع الآليات القائمة تحقيق الأهداف المرجوة بفعالية أكبر وضمان وجود القدرات لدعم الآليات الجديدة بشكل مستدام وشامل.

16 - وأيد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملاحظات المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، معترفا بتطور السياق الذي يتطلب من الحوكمة والإدارة على حد سواء المواءمة بين الآليات والسياسات والإجراءات. ولا يزال البرنامج الإنمائي ملتزما باتباع التوجيهات الأخرى للمجلس.

17 - وشدد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أهمية مواءمة الحوكمة مع المعايير والممارسات الدولية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقال إن العمل مع المجلس كفيل بتمكين المكتب من الربط بين التوجيهات الاستراتيجية الرفيعة المستوى وبين العمليات اليومية.

18 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 25/2024 بشأن تقييم كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالحوكمة والرقابة.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الحوار التفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

19 - وصف مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيانه مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بأنه يمثل فرصة حاسمة لمعالجة التحديات العالمية الراهنة ورسم طريق المستقبل. وعلى الرغم من الصعوبات العديدة، ينطوي العالم على إمكانات وفرص كبيرة، كما هو موضح في العدد الأخير من تقرير Signals الصادر عن البرنامج الإنمائي. وإن تركيز الدورة على التمويل شدد على الحاجة إلى العمل الجماعي والاستثمار المشترك في التنمية.

20 - وأشار مدير البرنامج إلى أنه بالرغم من أن البرنامج الإنمائي لا يمثل سوى 1 في المائة من تمويل كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، فهو يظل ركيزة للتعاون الإنمائي من خلال قدرته على التطور

المستمر[1]. ووفقا لاستطلاع "الاستماع إلى القادة" (Listening to Leaders) الذي أجرته مؤسسة AidData، فإن البرنامج الإنمائي هو المنظمة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تصنّف باستمرار بين أفضل خمسة شركاء في التنمية من قبل القادة المستفيدين من مشورتها ومساعدتها. وهذا أمر جدير بالملاحظة نظرا إلى أن العديد من المنظمات ذات التصنيف الأعلى هي مؤسسات مالية دولية ذات ميزانيات أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2023 بنسبة 39 في المائة من المساهمات المباشرة في البرنامج الإنمائي، بينما ساهمت البلدان المستفيدة من البرامج بنسبة 25 في المائة، وينم هذا الأمر عن ثقة في البرنامج وعن تنوع مصادر تمويله.

21 - وفي مَعْرِض تناول التحدي المتمثل في توضيح قيمة البرنامج الإنمائي، ذكر مدير البرنامج أنه في حين انخفض التمويل الأساسي إلى 566 مليون دولار في عام 2023، قدم البرنامج الإنمائي تمويلا برنامجيا بقيمة 4,8 بلايين دولار. وقد استقطب كل دولار من التمويل الأساسي 11 دولارا إضافيا من التمويل البرنامجي. وشدد المدير على أن الحفاظ على الأداء العالي يتطلب استثمارا مستمرا في القدرات التي تركز على المستقبل وحضورا عالميا. وأشار إلى أن العمليات الحديثة مثل منصة الموارد المؤسسية الجديدة واستراتيجية "موظفون لعام 2030" قد حظيت بتقدير كبير لتطويرها البنية التحتية والثقافة المؤسسيتين. وأدى التزام البرنامج الإنمائي بتحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة، بما في ذلك من خلال العمل الوثيق مع المجلس التنفيذي، إلى تيسير مكانته كشريك موثوق به.

22 - واستُشهد بأمثلة أخرى على القيمة المضافة للبرنامج الإنمائي في الاستثمار في جملة احتياجات البلدان، مثل مركزه للتمويل المستدام، الذي أنشئ بواسطة استثمار قيمته 10,3 ملايين دولار، ساعد على تحفيز أكثر من 30 بليون دولار في تمويل التنمية ومواءمة استثمار بقيمة 200 بليون دولار مع أهداف التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الإنمائي قد دعم أطر التمويل الوطني المتكامل، التي أصبحت منصة رئيسية لإصلاح السياسات. وأشار المدير إلى مبادرات مماثلة مثل منصة "timbuktoo" في أفريقيا المصممة لدعم ريادة الأعمال، وقيادة البرنامج الإنمائي في دعم المساهمات المحددة وطنيا في العمل المناخي من خلال الوعد المناخي. وأدت استثمارات مماثلة في التنمية إلى إطلاق العنان للدعم التحويلي للرقمنة والابتكار وعرض البرنامج الإنمائي بشأن التنمية في الأزمات.

23 - ولا يزال البرنامج الإنمائي شريكا ملتزما ورئيسيا لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتتسق جميع برامجه القطرية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وهو يساهم بأكبر قدر في نظام المنسقين المقيمين من حيث تقاسم التكاليف. وسلّط المدير الضوء أيضا على أن التمويل الأساسي يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استضافة الكيانات الرئيسية على نطاق المنظومة - برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء.

24 - وفي الختام، ذكر المدير أن البرنامج الإنمائي على المسار المطلوب لتحقيق النتائج المخطط لها، بالرغم من الاضطرابات التي تعتري سياق التنمية. ومع ذلك، فإن الانتكاسات في التمويل الأساسي ترتب ضغوطا هائلة على المنظمة. وأقر المدير بأن بعض البلدان قد زادت تمويلها الأساسي بالرغم من أنها تواجه فترة صعبة وأعرب لها عن تقديره في هذا الشأن. وفي ظل انعدام اليقين الذي يواجه التعاون الإنمائي في

(1) تحليل AidData, 2024. Listening to Leaders Global View.

المستقبل، يعكف البرنامج الإنمائي على التفكير في نموذج أعماله. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي سيقوم بفحص معمق لنماذج التكاليف والإيرادات الحالية لتوجيه المنظمة نحو التمويل المستدام والاستعداد للخطة الاستراتيجية المقبلة للمنظمة.

25 - وأعرب أحد أعضاء مكتب المجلس التنفيذي عن قلقه إزاء انخفاض التمويل الأساسي مع إشادته بقدرة البرنامج الإنمائي على مواصلة تنفيذ ولايته. وطلبت عدة وفود المزيد من المعلومات بشأن مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، والأعمال التحضيرية للخطة الاستراتيجية المقبلة، ودور الموارد الأساسية في المسؤولية الوطنية والاستدامة؛ وأعربت عن قلقها إزاء انخفاض مستويات التمويل المخصص للمساواة بين الجنسين. وشجّعت الوفود المساهمات في طرائق التمويل المخصص الميسر مثل نوافذ التمويل واستفسرت عن الكيفية التي يمكن بها للبرنامج الإنمائي أن يسد الفجوة الرقمية وأن يحشد التمويل في مجال المناخ.

26 - وشجعت مجموعة من الوفود البرنامج الإنمائي على التركيز على الانتعاش الاقتصادي المتمحور حول الإنسان، وحماية البيئة وإعادة بناء العقود الاجتماعية. ولاحظت الوفود الصلة الحيوية بين التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به وبين الشراكات المعززة وقدرة البرنامج الإنمائي على تنفيذ ولايته الطموحة. وأشادت بالتقدّم المحرز في مجال الإدماج الاقتصادي للنساء والشباب وكذلك الرقمنة، ودعت إلى زيادة التمويل لأجل قيام بنية تحتية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية والجماعات الاقتصادية. وأكّدت الوفود على إعطاء الأولوية للحد من الفقر وبناء المؤسسات والحماية الاجتماعية وسبل العيش المستدامة، مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة.

27 - وسلطت مجموعة أخرى من الوفود الضوء على النقص في التزامات البلدان المتقدمة النمو، وأعربت عن قلقها بشأن استدامة الإنجازات الكبيرة التي حققها البرنامج الإنمائي في ظل اتجاهات التمويل الحالية. وجرى التأكيد على الأهمية الحاسمة لوفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المتعلقة باتفاق التمويل حتى يتسنى للبرنامج الإنمائي والكيانات الأخرى الاستجابة لظروف التنمية السريعة التغيّر. وأكدت على الحاجة إلى إجراء تغييرات كبيرة في الهيكل المالي الدولي والإنصاف في توفير التمويل في الأزمات. وطلبت من البرنامج الإنمائي أن يعزز دعمه من خلال أطر التمويل الوطني المتكامل، وحشد التمويل الابتكاري والاستفادة من الابتكارات الرقمية.

28 - وطلبت الوفود أن تركّز الخطة الاستراتيجية المقبلة على العائدات الإنمائية القوية الأثر واستفسرت عن تأثير تنسيق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى قاعدة أوسع من المانحين، بينما أشادت وفود أخرى باسترداد التكاليف وتحسينات الكفاءة التي قام بها البرنامج الإنمائي.

29 - وأعرب أحد الوفود عن الانشغال بتأثير وقف تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وشدد وفد آخر على ضرورة تحقيق نتائج إنمائية أكثر فعالية من حيث التكلفة، وحث المجتمع العالمي على زيادة الموارد إلى أقصى حد ممكن من أجل استثمارات التنمية المستدامة.

30 - ودعا أحد الوفود إلى العمل النشط مع الدول الأعضاء في استعراض نموذج أعمال البرنامج الإنمائي في الوقت المناسب، وأوصى باستكمال حملة "شركاء في الصميم" (Partners at Core) مع بذل جهود لإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل البرلمانات ووسائل الإعلام.

31 - وأشاد أحد الوفود بالنهج المتكامل الذي يتبعه البرنامج الإنمائي في البرمجة وحضوره الميداني والنهج التجميعي الذي يتبعه، مشيرا إلى أن هذه الأمور تحقق عائدات تنموية عالية، مستفسرا عن الطرق لتقييم الفعالية. وأشاد وفد آخر بعمل البرنامج الإنمائي في مجال الحماية الاجتماعية والإصلاحات في القطاع العام وتعزيز سيادة القانون والجهود المبذولة لتوطيد السلام وتعزيز القدرة على الصمود، وشدد على أهمية مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

32 - وردا على الوفود، أكّد المدير على إجراء مشاورات شاملة بشأن الخيارات الاستراتيجية التي سيجري تناولها في الخطة الاستراتيجية المقبلة للبرنامج الإنمائي. وأشار إلى ما يبذل من جهود كبيرة في إطار تصميم البرامج وإعداد الميزانية للالتزام على نحو أوضح بالأنشطة التي تركز على المساواة بين الجنسين. وكان استخدام الأدوات الرقمية لغايات تعزيز الشفافية وإشراك المواطنين حدا بالبرنامج الإنمائي إلى النظر في عمله في مجال الحوكمة من منظور التطور التكنولوجي. كما أشار إلى أن الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية آخذة في النمو، وأعرب عن توقعاته بدعم متقدم من جانب البرنامج الإنمائي للبلدان، يستكمل التمويل المقدم من هذه المؤسسات. وأعاد التأكيد على التزام البرنامج بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والجهود المبذولة من أجل مراعاة الاحتياجات المحلية في المبادرات الإنمائية.

33 - وفيما يتعلق بالصلة بين الكفاءة والفعالية والمساءلة، أثنى المدير على المجلس التنفيذي لما اتخذه من تدابير كفلت للبرنامج الإنمائي العمل بدرجة عالية من الفعالية. واقترح أن تستخدم هذه المعايير في تقييم توليد القيمة وخيارات الاستثمار.

34 - وأكد المدير على الحاجة إلى حلول متكاملة وسط مشهد تنموي معقد، داعيا إلى تعزيز التواصل مع دافعي الضرائب لربط جهود التنمية بمستقبلهم. واعتبر أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقبل يمثّل فرصة لإثبات أن التعاون الإنمائي هو استثمار في تعددية الأطراف.

35 - وخلص مدير البرنامج إلى القول بأن مفتاح النهوض بالأهداف الإنمائية يكمن في العمل الجماعي، حيث تصبح البلدان، بغض النظر عن ثروتها، شريكةً في الاستثمار في الرؤية المعروضة في خطة عام 2030.

الحوار التفاعلي المواضيعي: العمل معا لتسريع وتيرة الطاقة المستدامة من أجل التنمية

36 - قدم رئيس المجلس التنفيذي الحوار التفاعلي المواضيعي، مسلطا الضوء على الانتقال العادل في مجال الطاقة باعتباره فرصة عالمية كبرى. وسلط الضوء على الأولويات، مثل الابتكار المالي ومنصات الاستثمار والتصنيع الأخضر، لا سيما عبر قطاعات مثل حلول الطاقة المدارة بالذكاء الاصطناعي وسياسات الطاقة القائمة على البيانات. وأثنى على الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي لتركيزها على الطاقة المستدامة من أجل التنمية.

37 - وأكّد مدير البرنامج على التقدم المحرز في مجال الحصول على الطاقة على مدى الفترة الماضية المتراوحة بين 10 سنوات و 15 سنة، وشدد على أهمية التحول إلى مسار التنمية المستدامة. وشملت جهود البرنامج الإنمائي التركيز على الحصول على الطاقة بأسعار معقولة والانتقال العادل للطاقة من خلال الطاقة المتجددة.

38 - واســـتعرض وزير الطاقة النيجيري التحديات التي تواجهها نيجيريا في مجال الطاقة، بما في ذلك عدم حصول أكثر من 90 مليون نيجيري على الكهرباء التي يمكن الاعتماد عليها. وقدّم شرحا مفصلا للنهج المتعدد الجوانب الذي تتبعه البلاد في معالجة قضايا الطاقة، مشيرا إلى الدور المحوري للبرنامج الإنمائي في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وتستفيد الحكومة النيجيرية من أموال القطاعين العام والخاص على حد سواء، وتتبنى التكنولوجيا والابتكار، وتسّرع تطوير البنية التحتية، وتعزز الشراكات الاستراتيجية مع شركاء في الاستثمار والتنمية.

39 - وتحدثت وزيرة الصـناعة والطاقة والتعدين في أوروغواي بالتفصـيل عن نجاح أوروغواي في تحقيق إمكانية الحصـول على الطاقة الكهربائية بنسـبة 99,9 في المائة وحصـة 90 في المائة من مصـادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة. وأكدت الوزيرة على الحاجة إلى اسـتمرار التعاون الدولي لدعم الجهود الجارية في مجال إزالة الكربون. وأقرت حكومة أوروغواي بالدور الحاســم للبرنامج الإنمائي في المســاعدة على تحويل دعم الوقود الأحفوري باتجاه الطاقة المتجددة ووسائل النقل الكهربائية. وقالت إن الدعم المستمر بالغ الأهمية لتطوير نظام إيكولوجي عالمي قوي، بما في ذلك المعايير الدولية، للأســـواق الجديدة، والنهوض بالابتكار والتكنولوجيات، وبناء قدرات قوية، وتعزيز الاستثمارات، وتوسيع البنية التحتية، وزيادة الحوار بين المواطنين.

40 - وشـــدّد وزير العمل والحماية الاجتماعية في مولدوفا على أهمية العدالة في التحول في مجال الطاقة، وروى كيف ســـاعد الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي في الحد من فقر الطاقة وتعزيز القبول الاجتماعي للإصـلاحات في مجال الطاقة. ومن أجل دعم الفئات الأكثر ضـعفا، تعاونت حكومة مولدوفا مع البرنامج الإنمائي لوضــع صــندوق معني بالحد من الضــعف في مجال الطاقة، اسـتنادا إلى شـراكة تضــم الحكومة والقطاع الخاص وموزّدي الطاقة والمواطنين. ووجدت الاستطلاعات أن غالبية السكان ينظرون إليه على أنه نظام عادل، وهو أمر مهم بالنظر إلى الاستقطاب الاجتماعي. وأدت هذه التجربة إلى إعادة هندسة برامج أخرى تســـتند إلى نُهج مماثلة، مثل منح قســـيمة للأجهزة الكهربائية المراعية للاعتبارات الإيكولوجية تستهدف الأسر الفقيرة.

41 - وفي أعقاب تقديم العروض، أعربت الوفود عن قلقها إزاء ارتفاع تكلفة الاستثمارات الأولية لمشاريع الطاقة المتجددة ومحدودية خيارات التمويل، وحثت على دعم الخطط الوطنية لتنمية الطاقة وتحســين فرص الحصـول على التمويل المناخي. ودعت بعض الوفود إلى تقديم المسـاعدة من البرنامج الإنمائي في إرسـاء بنية تحتية للطاقة تتسم بقدرتها على الصـمود، وتعزيز مشـاركة القطاع الخاص، وإنشـاء آليات للتخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بمشاريع الطاقة المتجددة وتوفير ضمانات للاستثمار.

42 - وأكّدت الوفود على أن عمليات الانتقال العادل تنطوي على توليد فرص جديدة، واســـتثمارات في الطاقة النظيفة، ومســـاهمات طموحة محددة وطنيا ومنافع مجتمعية مشـــتركة. كما اقترحت زيادة فرص الحصـــول على التمويل من خلال المصـــارف الإنمائية المتعددة الأطراف، واتباع نهج نظمي شـــامل لفهم العوائق التي تحول دون اعتماد الطاقة النظيفة وتذليل تلك العوائق.

43 - وفي معرض الرد على الوفود، أكد وزير الطاقة النيجيري على الحاجة إلى نهج مصـممة خصـيصـا للبلدان النامية التي لا تزال تعتمد على الوقود الأحفوري. وقال إن بعض البلدان عاجز عن تحمل التكلفة المالية الباهظة لاعتماد التكنولوجيات الخضـراء وتحديث البنية التحتية، وهذا ما قد يؤدي إلى تحويل الأموال عن قطاعات حيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم والزراعة وتخفيف وطأة الفقر. ودعا إلى دعم الاستفادة من

احتياطيات الوقود الأحفوري لأجل التنمية الاقتصـــادية مع الانتقال إلى بدائل أنظف. ولاحظ أن البرنامج الإنمائي قادر على دعم البلدان في وضع أطر سياساتية قوية تجذب الاستثمارات الخاصة في مجال الطاقة المستدامة وتبقى متوائمة مع التنمية الوطنية.

44 - وسلط مدير البرنامج الإنمائي الضوء على كيفية الاستفادة من التمويل الأساسي لمركز الطاقة المستدامة من أجل المشاركة الوطنية والتخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بأسواق الطاقة المتجددة. وأكّد مجددا على ضرورة مشاركة كل بلد في ثورة الطاقة منعا لتفاقم أوجه عدم المساواة وضمان انتقال عادل في مجال الطاقة.

45 - وخلص رئيس المجلس التنفيذي إلى القول إنه على الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة، إلا أن الفرص التي يتيحها الانتقال العادل في مجال الطاقة كبيرة وفي متناول اليد، من خلال الالتزام المشـــترك والتأثير الجماعي.

رابعا - الحوار المنظم بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

46 - عرضـت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاســـتراتيجية للبرنامج للفترة 2022-2025 (الوثيقة DP/2024/26 ومرفقاها)، بينما عرضـــت الأمينة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الاستعراض السنوي للحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لعام 2023 (DP/2024/27).

47 - وشـــددت مجموعة من الوفود على أهمية التمويل المرن والمســـتدام والقابل للتنبؤ به لكي تتمكن كيانات الأمم المتحدة من تحقيق ولاياتها وأهداف التنمية المســـتدامة. وأعربت عن قلقها من انخفاض المساهمات الأساسية وطالبت بمواصلة التركيز على الجهود الجارية لزيادة المساءلة والشفافية كأساس للثقة. وجرى تكرار التأكيد على أن هناك حاجة جماعية لضمان إدارة المخاطر على نحو فعال، وتحسين التواصل القائم على الأدلة، وزيادة وضوح الرؤية والحوافز للتمويل الأساسي. وشددت المجموعة على ضرورة تمويل الوظائف الأساسية في البرنامج الإنمائي من خلال التمويل الأساسي، بدلا من التمويل المجزأ عبر نوافذ التمويل وغيرها من المســـارات. كما دعت إلى توســـيع قواعد المانحين، وزيادة التمويل المواضـــيعي والمرن، والتعاون مع المنسقين المقيمين لضمان إجراء حوارات شاملة على المستوى القطري، بما في ذلك مع الحكومات الشريكة والمساهمين. وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة في سبيل التحسينات المستمرة والحوارات السنوية بشأن التمويل، وطلبت تحديثات بشأن النتائج التي تحققت من خلال جهود التمويل المبتكرة.

48 - وسلّط أحد الوفود الضوء على بيان الجدوى للتمويل الأساسي، مشيرا إلى دوره الحاسم في تمكين البرنامج الإنمائي من أن يكون مرنا ومبتكرا ومستجيبا للأزمات الناشئة مع حفاظه على الشفافية والمساءلة. وطلب الوفد وقتا كافيا للنظر في اســتعراض نموذج الأعمال، وطلب كذلك تفاصـــيل عن الكيفية التي يعتزم البرنامج الإنمائي بواسطتها تطبيق مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. واستفسر وفد آخر عن كيفية اختلاف النهج المتبع لعكس اتجاه الانخفاض في المساهمات الأساسية، عن المساعي السابقة.

49 - وردا على ذلك، أشـــارت المديرة المعاونة للبرنامج الإنمائي إلى الإطار القوي لإدارة المخاطر في البرنامج، مستشهدة بدور الأموال الأساسية في المساءلة والاستجابة للأزمات، مثل الاستثمارات الأخيرة في مكافحة غسل الأموال. وأقرّت بأن التنافس على الموارد بين كيانات الأمم المتحدة يشكل تعقيدا على المستوى

الهيكلي وقد يطرح الحاجة إلى التوحيد. ومن شأن الموارد الأساسية التي تقل عن مستوى معين أن تؤثر سلبا على البرامج، بما في ذلك على الاستجابة للأزمات. وتتعلق الشواغل الأخرى بالحفاظ على مستويات عالية من الفعالية والشفافية، وزيادة أعباء العمل على كاهل الموظفين والقدرة على تحقيق التوقعات بشكل كافٍ.

50 - وذكر مدير مكتب دعم البرامج والسياسات التابع للبرنامج الإنمائي أن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد سيُدمج في العرض البرنامجي المقبل، وأن ذلك قد يؤثر على قرارات التمويل الميسّر، وأن البرنامج الإنمائي سيدعو إلى اعتماده من قبل مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما.

51 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء الوضع المالي العام لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وانخفاض المساهمات الأساسية، على الرغم من نمو الموارد غير الأساسية. وحث على زيادة مشاركة صندوق المشاريع الإنتاجية في التمويل من أجل التنمية، ولا سيما في حشد التمويل الخاص وإزالة المخاطر من الاستثمارات في البيئات عالية المخاطر.

52 - وأشارت الأمينة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى أنه على الرغم من أن الموارد غير الأساسية قد تضاعفت ثلاث مرات، إلا أن هيمنة التمويل غير الأساسي لا تزال تشكل تحديا رئيسيا. وأكد على أن الموارد الأساسية لا تزال ضرورية للاستفادة من الاستثمارات غير الأساسية، لا سيما في دعم أقل البلدان نموا وفي الأسواق الصعبة.

53 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 26/2024 الخاص بالحوار المنظم بشأن التمويل، فيما يتعلق بتمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025.

خامسا - البرامج القُطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

54 - قدّمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمحةً عامةً عن وثائق البرامج القُطرية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وناميبيا وسيراليون وأوكرانيا، وتمديدات البرنامجَيْن القُطريَّيْن لميانمار واليمن.

55 - وقدَّم المديرون الإقليميون لأفريقيا والدول العربية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة تفاصيلَ من منظوراتهم الإقليمية.

56 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره 7/2014، على وثائق البرامج القُطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/DCP/COD/4)، وجيبوتي (DP/DCP/DJI/4)، وناميبيا (DP/DCP/NAM/4)، وسيراليون (DP/DCP/SLE/5)، وأوكرانيا (DP/DCP/UKR/4).

57 - وأحاط المجلس علماً بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القُطري لليمن، ووافق على التمديد الثالث لمدة سنة واحدة للبرنامج القُطري لميانمار (DP/2024/21).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

58 - سلّطت المديرة التنفيذية في بيانها الضوءَ على تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان على بناء مستقبل للنساء والفتيات على تنوعهن قبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وأشارت إلى المناسبات الرئيسية المقامة في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك الحوارات المتعلقة بمسائل المرونة الديموغرافية والتكنولوجيا والقيادة الشبابية. وسينطوي نهج الصندوق في المستقبل على إقامة شراكات جديدة، ودفع عجلة الابتكار، واستكشاف خيارات التمويل، والاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الحقوق والخيارات للجميع.

59 - ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على التكيُّف مع عالم متغيّر، لا سيما من خلال تنفيذ عملية تحقيق الاستفادة المثلى من المقرّ، بما في ذلك إنشاء قسم جديد للبرامج المتكاملة وقسم للعلاقات الخارجية. وسيهدف قسم البرنامج الجديد إلى كَسْر أطواق العزلة وتعزيز إدارة المعرفة وتقوية الاستشراف والتحليلات، مع التخطيط للانتقال التدريجي إلى نيروبي في عام 2025. وسيعمل قسم العلاقات الخارجية، ومقرّه في نيويورك، على تحسين المشاركة في العمليات الحكومية الدولية والعمليات المشتركة بين الوكالات. وقام الصندوق بتعزيز وظائف سلسلة الإمداد، بما في ذلك عن طريق إعادة تعيين أخصائيي سلسلة الإمداد في المكاتب الإقليمية وتوسيع نطاق خدمات الشراء من طرف ثالث.

60 - وتأكيداً على أهمية المساءلة والشفافية والنزاهة، أشارت المديرة التنفيذية إلى الاستثمار في الرقابة والوعي بالأخلاقيات وإدارة المخاطر، وأكدت على التزام الصندوق بعدم التسامح مطلقاً مع أيّ شكل من أشكال المخالفات من قبل أي موظف، بغض النظر عن رتبته الوظيفية. وشرع صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ استراتيجية بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيَّيْن والتحرش الجنسي، أُعدّت بدعم من فريق مهني متخصص، لترسيخ مبادئ الأمان والاحترام والمساءلة في جميع وحدات العمل والشراكات.

61 - ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعمه للتكنولوجيا كوسيلة تحقق النفع مع العمل الدؤوب على مكافحة العنف الرقمي. وقد شدّدت المديرة التنفيذية على أهمية إنهاء جميع أشكال العنف، وسلّطت الضوء على تأييد حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في غامبيا مؤخراً. ونددّت بالتيار المقاوم لحقوق المرأة والحقوق الإنجابية وحقوق المثليات والمثليّين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، داعيةً إلى مناصرة جريئة في معالجة أوجه عدم المساواة والأزمات والتحديات الاقتصادية المتزايدة.

62 - والشراكات هي المفتاح لإنجازات صندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث يمثل عام 2023 السنة السابعة على التوالي التي يتجاوز فيها الصندوق مبلغ بليون دولار من التمويل، بما في ذلك أكثر من 1,4 بليون دولار من إجمالي التمويل. ومع ذلك، يستمر التمويل الأساسي في الانخفاض، حيث انخفض إلى 27 في المائة من إجمالي الموارد. وارتفعت الاحتياجات الإنسانية، فقد استحوذت على 43 في المائة من التمويل غير الأساسي، ومع ذلك لم يموَّل النداء الإنساني العالمي لعام 2024 البالغ 1,2 بليون دولار إلا بنسبة 18 في المائة. ولا يزال الصندوق يشعر بالقلق إزاء مستقبل التمويل الأساسي في الوقت الذي يستعد فيه لدورة الخطة الاستراتيجية المقبلة. ورحّب صندوق الأمم المتحدة للسكان بميثاق التمويل الجديد وهو على استعداد للعمل مع شركاء الأمم المتحدة والدول الأعضاء للمُضيّ قُدُماً في هذا الأمر.

63 - ويواصِل الصندوق التصدي للتحديات الناجمة عن النزاعات وأزمة المناخ والاعتداءات على حقوق المرأة. ويوفّر البرنامج خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعنف الجنساني في حالات الطوارئ المعقدة، مع زيادة الوعي بالأثر غير المتناسب لأزمة المناخ على النساء والفتيات. وقد أكّدت المديرة التنفيذية من جديد التزامَ الصندوق بالحرية الإنجابية وحقّ الأفراد في اتخاذ القرارات المتعلقة بأجسادهم، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة.

64 - وسلطت المديرة الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ووسطها الضوء على التقدُّم الكبير في مجالات التعليم والصحة والصحة الجنسية والإنجابية التي يستفيد منها ملايين النساء والفتيات والشباب. ومع ذلك، لا تزال التحديات الأمنية في منطقة الساحل وآثار تغيُّر المناخ تؤدي إلى تفاقم أوجُه الضعف وعدم المساواة، الأمر الذي يستلزم استجابةً جماعيةً وتمويلاً أساسياً كافياً.

65 - وأكّد أحد أعضاء مكتب المجلس التنفيذي على أهمية وفاء الدول الأعضاء بالتزامات التمويل. واعترافاً بالتقدُّم المحرَز منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أثنى أحد المندوبين على جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان في حشد موارد إضافية من خلال آليات تمويل مبتكرة مع إدارة المخاطر المرتبطة بذلك. وطلب مندوبٌ آخر معلومات مستكملة عن عمل الصندوق في مجال الشباب والسلام والأمن، وعن تحسين التواصل مع المجتمعات النائية والمتضررة من الكوارث.

66 - وأشادت مجموعة من الوفود بالجهود التي يبذلها الصندوق لمكافحة وفيات الأمهات واعتلالهن والممارسات الضارة وعدم المساواة في إمكانية الحصول على وسائل تنظيم الأسرة. ودَعَت المجموعة إلى اتخاذ إجراءات منسقة بشأن أوجُه عدم المساواة، لا سيما في مؤتمر القمة المعنيّ بالمستقبل والمؤتمر الرابع لتمويل التنمية. ورحّبت المجموعة بعملية تحقيق الاستفادة المثلى من مقرّ الصندوق وحثت على مواصلة الاستثمار في البنية التحتية للخدمات الصحية والموارد البشرية والتأهب لحالات الطوارئ، لا سيما بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة. وأعربت المجموعة عن تقديرها للدعم المقدم إلى المنظمات التي تقودها النساء في الحالات الإنسانية وللتركيز على مراعاة الاحتياجات المحلية في برامج الصندوق.

67 - وشدّدت الوفود على أن جهود التحسين يجب أن تعالج أيضاً الاحتياجات الناجمة عن غلبة عدد كبار السن ضمن الفئات الاجتماعية، مع التركيز على المرونة والتنوع الديموغرافي. وأثنت الوفود على عمل الصندوق في مجال المناخ والتأهب للطوارئ وتحسين البيانات، وحثّت على مواصلة الدعوة لحقوق المرأة في ظلّ انتكاسات عالمية في هذا المجال. وطلبت الوفود مزيداً من المعلومات عن كيفية إدماج الصندوق للدروس المستقاة من الفعاليات التذكارية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة بشأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى. وأيّدت الوفود انتهاج سياسة تؤكد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، معربةً عن تقديرها لنتائج البرنامج المشترك لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

68 - وأثيرت شواغلُ بشأن استمرار الاعتماد على عدد قليل من الجهات المانحة الرئيسية، بَيْدَ أنّ الوفود رحّبت بالجهود الجارية لتنويع التمويل، بما في ذلك من خلال تعبئة الموارد المحلية والشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. ودعت الوفود إلى تعزيز وظائف الحوكمة والرقابة لاستعادة الثقة وعكس مسار الانخفاض في التمويل الأساسي. كما طلبت معلوماتٍ عن كيفية معالجة صندوق الأمم المتحدة للسكان للثغرات في تنظيم الأسرة ووفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها.

69 - وأكّدت المديرة التنفيذية مجدداً، في ردّها على الوفود، على أن الموارد الأساسية أمر بالغ الأهمية للمرونة في الأزمات، كما اتضح خلال جائحة كوفيد-19. وسلّطت الضوء على أهمية إدارة المخاطر والحوار مع المجلس التنفيذي في صياغة استراتيجيات عالية المردود، لا سيما تلك التي تعطي الأولوية للمراهقين والشباب باعتبارهم عوامل تغيير قوية. وقد كشفت الحوارات الأخيرة بين الشباب عن تحمسهم للنهوض بقضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، مما يتيح فرصاً للمشاركة بين الأجيال.

70 - ويشمل الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان في مجال القدرة على التكيف مع التغيرات الديموغرافية احتياجات السكان المسنين وذوي الخصوبة المنخفضة. وسيركز العمل المبذول في المستقبل على بناء القدرة على التكيف مع التغيرات الديموغرافية والبحوث الموسعة والتحليل الموجَّه للبيانات لتحديد أولئك الذين تُركوا خلف الرَّكْب. وتدمج الجهود التي يبذلها الصندوق في مجال المناخ الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المرتبطة بها والمساواة بين الجنسين والقضايا السكانية في استراتيجيات التكيف والمرونة. ويسهم النهوض بحقوق المرأة وصحتها وتعليمها في بناء مجتمعات متماسكة واقتصادات أقوى وأُسَر أكثرَ مرونةً.

71 - واختتمت المديرة التنفيذية بالتشديد على أن وجود نظام متعدد الأطراف أقوى وشراكات أكبر أمران أساسيان لضمان أن يظلَّ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية محورياً للتنمية المستدامة وحقوق النساء والفتيات.

الحوار التفاعلي المواضيعي: معالجة أوجُه عدم المساواة لتحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

72 - افتتح رئيس المجلس التنفيذي الحوار التفاعلي المواضيعي الذي يعكس الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي أرسى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية باعتبارها مسائل أساسية للتنمية العالمية. وأشاد بالتقدُّم المحرَز، بما في ذلك انخفاض بنسبة 20 في المائة في حالات الحمل غير المرغوب فيه وزيادة استخدام وسائل منع الحمل، لكنه أشار إلى الركود في مجالات مثل العنف الجنساني وصحة الأم وتنظيم الأسرة. وللمُضي قُدُماً بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أكّد على استهداف النساء والشباب الأكثر تهميشاً.

73 - وسلطت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على أنه على الرغم من التقدُّم المحرز، لا تزال أوجُه عدم المساواة قائمة. وشددت على أهمية إعطاء الأولوية للفئات الأكثر تخلُّفاً عن الرَّكْب، بما في ذلك من خلال جمع البيانات المصنفة واستخدامها.

74 - وناقشت المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنيّ بالحقّ في الصحة الأثر المستمر للعنصرية والتمييز في مجال الرعاية الصحية. وعلى الرغم من التقدُّم المحرَز في قوانين المساواة ومكافحة التمييز، لا تزال الممارسات العنصرية والاستغلالية تؤثر في تمويل الصحة العالمية والسياسة الخارجية وقطاع المعونة، الأمر الذي يعرقل جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ودعت إلى المساءلة والعدالة وجَبْر الضرر عن انتهاكات الحقوق الصحية، وحثت جميع أصحاب المصلحة على دعم حقوق الإنسان وضمان أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه للجميع.

75 - وتحدّثَ رئيس المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء عن التفاوتات الديموغرافية والحاجة إلى سياسات عامة محدَّثة. واستشهدَ بالدراسات التي أُجريت في البرازيل، لا سيما عن مجتمعات السكان الأصليين والمهمشين، والتي شجعت المناقشات العامة وعززت السياسات في مختلف القطاعات. وقد ساعدت التكنولوجيا على كَشْف الحقائق الديموغرافية بشكل أكثر فعالية.

76 - وأكّد أحد المندوبين الشباب على أن الشباب يسعون إلى المشاركة الهادفة لإعادة النظر في الأعراف وإيجاد حلول بشروطهم الخاصة، مثل الشراكات بين الأقران. وقد سلط الحوار الأخير بين الشباب الضوء على الصعوبات التي تعيق الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك ارتفاع التكاليف الصحية التي يتحملها المريض من ماله الخاص، والحاجة إلى موافقة طرف ثالث وغيرها من القيود القانونية. وأوصى المندوب بدعم بناء المجتمعات المحلية لتمكين الشباب وتوفير الفرص، من بين توصيات أخرى.

77 - ووصفت مديرة شعبة البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان تركيز الصندوق على مبدأ عدم ترك أحد وراء الرَّكْب كأولوية أساسية في خطته الاستراتيجية الحالية، مع وضع مؤشر لتتبع نفقات البرنامج. وقد روّج الصندوق للبيانات المصنفة لتعزيز رؤية الفئات المهمشة ودعم الحكومات في تحديد الفجوات على أساس الانتماء الإثني والعِرقي. لا تزال معالجة الأعراف الاجتماعية والجنسانية الراسخة التي تضر بالنساء والفتيات بشكل غير متناسب أمراً بالغ الأهمية.

78 - واستفسر أحد الوفود في ردّه على المشاركين في حلقة النقاش عن معالجة الاستبعاد بسبب الأعراف الاجتماعية الضارة والوصم لتحسين الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. كما سأل عن تطبيقات الهاتف المحمول لجمع البيانات المصنفة، بما في ذلك من المجتمعات النائية. وأكد الوفد على دور القابلات في الوصول إلى عدد أكبر من الناس، ودعا إلى الاستثمار في منصات البيانات، وسلط الضوء على إمكانات التقنيات الصحية الرقمية لربط المرضى في المناطق الريفية بمقدمي الرعاية الصحية المتخصصين. كما سعى إلى الحصول على أمثلة لبرامج تربط الخدمات الصحية بسبل العيش والتعليم والحماية الاجتماعية لمعالجة أوجُه عدم المساواة المتعددة.

79 - وأكدت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنيّة بالحق في الصحة على أن العاملين في مجال الرعاية الصحية هم مدافعون عن حقوق الإنسان، مشددة على أن تحليل البيانات ينبغي أن يؤثر على السياسات.

80 - وأثار رئيس المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء شواغل بشأن الانخفاض العالمي في تمويل الإحصاءات، مشيراً إلى فُشُوّ المعلومات المضللة وتركيز البيانات في القطاع الخاص.

81 - ووصف مندوب الشباب العمل مع الفئات المهمشة من خلال الحوار العالمي للشباب للتصدي للوصم وتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال التكنولوجيا لمواجهة خطاب الكراهية والتمييز على الإنترنت.

82 - وأكّدت مديرة شعبة البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان على أهمية القابلات وشدّدت على ضرورة الاستثمار في التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية باعتبارها حاسمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن ما يصلح ولمن وأين.

سادسا - الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

83 - عرض نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) ومدير شعبة العلاقات الخارجية بالصندوق التقرير المتعلق بالحوار التمويلي المنظم، 2023-2024 (DP/FPA/2024/11).

84 - وشدّدت مجموعة من الوفود على أن التمويل المرن والمستدام والقابل للتنبؤ به أمر ضروري لكي تتمكن كيانات الأمم المتحدة من تنفيذ ولاياتها وأهداف التنمية المستدامة، والحفاظ على رقابة داخلية قوية. وأعربت عن قلقها إزاء انخفاض المساهمات الأساسية ودعَت إلى زيادة المساءلة والشفافية لبناء الثقة. وشملت الأولويات الرئيسية الإدارة الفعالة للمخاطر، والتواصل القائم على الأدلة، وتعزيز الرؤية والحوافز للتمويل الأساسي. وطلبت المجموعة الحصول على رؤى حول التحديات التي يفرضها انخفاض التمويل الأساسي، وكيفية مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان للدروس المستفادة والاستراتيجيات للحد من المنافسة على التمويل. وشدَّدت على أهمية تمويل الوظائف الأساسية بالموارد الأساسية وتوسيع قاعدة المانحين وتنويع مصادر التمويل. كما استفسرت عن الحوافز للتمويل المواضيعي والمرن والتقدُّم المحرَز في موارد القطاع الخاص والموارد الخيرية، وحثّت الصندوق على التنفيذ الكامل لميثاق التمويل والتعاون مع المنسقين المقيمين. وأعربت عن تقديرها لحوارات وجهود التمويل المستمرة.

85 - وسلّط أحد الوفود الضوء على أن قضية التمويل الأساسي قوية لأنها تتيح للصندوق أن يظل مرناً ومبتكراً وشفافاً وخاضعاً للمساءلة مع الالتزام بالمبادئ المتفق عليها دولياً. وسأل الوفد عن كيفية قيام الصندوق بما يلي: (أ) ضمان التوزيع المتوازن للموارد على مجالات نتائجه التحويلية الثلاثة، وما إذا كان التوازن الراهن هو الأمثل؛ (ب) التقدم الذي يحرزه في النهوض بجدول أعماله للتمويل المحلي؛ (ج) التعامل مع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد.

86 - ودعا وفد آخر إلى إعادة التأكيد على الأهداف الكامنة وراء مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد والالتزام بتعزيز التمويل المنظم. وأوصى الوفد بمزيد من الاستثمار في جمع البيانات الميسرة بالذكاء الاصطناعي غير التمييزي لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل مُنصِف. كما استفسر أحد الوفود عن حالة السند الذي أنشأه الصندوق والمتعلق بالأثر على تنمية الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين.

87 - وأشار مدير شعبة العلاقات الخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، في رده على الوفود، إلى أن إدارة المخاطر والشفافية لا تزالان من الأولويات وقد جرى تعزيزهما. وقد تحسنت الاتصالات، وهذا ما يدلُّ بشكل فعّال على النتائج التي يحققها الصندوق وقيمة البرامج التي يقدمها. ويظلُّ التمويل من كيانات الأمم المتحدة الأخرى أكبر مصدر تمويل للصندوق، وهذا يبرز أهمية التعاون. ويسير الصندوق على المسار الصحيح فيما يتعلق بالنفقات الخاصة بنتائجه التحويلية الثلاث. وقد كانت حالات الاستثمار حاسمة لتأمين الموارد المحلية، وزادت المساهمات في الموارد الأساسية من بلدان البرنامج. وتُعدُّ المقاييس الخاصة بالسندات ذات الأثر الإنمائي واعدةً، مع وجود اهتمام من ثلاثة بلدان إضافية. وسيواصل الصندوق إطلاع المجلس على طرائق التمويل المبتكرة.

88 - وأكّدت مديرة شعبة البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن التمويل الأساسي أمر حيوي للحفاظ على العمل المعياري. ويمكن أن يؤدي انخفاض التمويل الأساسي إلى إعاقة هذه القدرة، وهو أمر مثير للقلق بشكل خاص لأن ولاية الصندوق أصبحت أكثر حساسية في المزيد من البلدان. وتوقعت أن يُدرجَ

مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في الخطة الاستراتيجية الجديدة. وسيواصل الصندوق ضمان المواءمة مع أفضل البيانات والتركيز على المجالات التي تتخللها أكثر الاحتياجات.

89 - وأشار نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) إلى تأثير انخفاض التمويل الأساسي المتعلق بالعمل الإنساني. وفي حين حدثت زيادة كبيرة في التمويل الإنساني، إلا أنها جاءت في الغالب من خلال موارد مخصَّصة بإحكام، وتركزت في عدد قليل من البلدان. ولا تزال العديد من السياقات الإنسانية تعاني من نقص في التمويل وتعتمد على الموارد الأساسية للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية.

90 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 27/2024 بشأن التقرير المتعلق بالحوارات المنظمة المتعلقة بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2023-2024.

سابعا - البرامج القُطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

91 - قدّمت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرنامج) لمحة عامة عن وثائق البرامج القُطرية الجديدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأوكرانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وسيراليون وناميبيا، وتمديدات البرامج القطرية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو وكوبا وليبريا والمكسيك وميانمار واليمن.

92 - وقدَّم المديرون الإقليميون للصندوق لآسيا والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا تفاصيل من منظور إقليمي.

93 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقا لقراره 7/2014، على وثائق البرامج القُطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لجمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/FPA/CPD/COD/6)، وجيبوتي (DP/FPA/CPD/DJI/6)، وناميبيا (DP/FPA/CPD/NAM/7)، وسيراليون (DP/FPA/CPD/SLE/8)، وأوكرانيا (DP/FPA/CPD/UKR/4).

94 - كما أحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لمدة سنة واحدة للبرامج القُطرية لكوبا وليبيريا والمكسيك واليمن. ووافق على التمديد الأول لمدة سنتين للبرنامج القطري لجمهورية الكونغو، والتمديد الثالث لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لميانمار، والتمديد الرابع لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/FPA/2024/12).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثامنا - بيان المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

95 - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع آخر المستجدات بشأن خطة الاستجابة الشاملة استجابةً لتوصيات الاستعراضين الخارجيين المستقلين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما في ذلك اختصاصات الاستعراض الخارجي الذي يجريه طرف ثالث في نهاية فترة تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة (DP/OPS/2024/10)؛ واستراتيجية تنفيذ برنامج تحديث العمليات ورقمنتها معلومات

مستكملة بشأن المبلغ التقريبي المتبقي من الأموال غير المصروفة كما قدَّم التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لعام 2023 (DP/OPS/2024/9).

96 - وسلّط المدير التنفيذي في بيانه الضوء على استمرار تركيز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تنفيذ المشاريع التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي والسلام والأمن، مؤكداً على تأثيرها على أرض الواقع، لا سيما في حالات الأزمات.

97 - لقد أوشكَت خطة إصلاح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتوجيه من المجلس التنفيذي، على الانتهاء. ومن بين 43 توصية في خطة الاستجابة الشاملة، لم يتبقَّ سوى ثلاث توصيات فقط يتعيَّن معالجتها مع توقُّع الانتهاء منها في عام 2024. ومن المقرر أن تمتد إحدى المبادرات الرئيسية، وهي برنامج تحديث العمليات ورقمنتها، حتى عام 2027. وأكد من جديد التزام المكتب بتنفيذ التوصيات المتبقية.

98 - ومِن المقرر إجراء مراجعة خارجية ثانية من طرف ثالث حول تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة في أوائل عام 2025. ويهدف برنامج تحديث العمليات ورقمنتها إلى تبسيط العمليات ورقمنتها وتعزيز عملية صنع القرار وتحسين إدارة الموارد. ومن المتوقع أن الاستعراض المستمر للعمليات والنظم إلى تعزيز نظم التخطيط المركزي للموارد والنظم المتخصصة في الموارد البشرية والمشتريات والشؤون المالية وإدارة المشاريع. كما أحرز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقدماً كبيراً في تسوية مسألة فائض الاحتياطيات، فقد قامَ بتسوية أكثر من 93 في المائة من المجموع، أي أكثر من 115 مليون دولار.

99 - وأشار المدير التنفيذي إلى أن الإصلاحات الجارية قد حسنت من معنويات الموظفين والتزامهم. وفي العام الفائت، وقّع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 300 ارتباط جديد، الأمر الذي يعكس ازدياد اهتمام الشركاء. وسيقيّم الاستعراض القادم الذي يجريه طرفٌ ثالث رضا الشركاء وسيساعد على تشكيل الخطة الاستراتيجية القادمة.

100 - وجرى التشديد على المشتريات باعتبارها عاملاً حاسماً في مواجهة تحديات التنمية، بما في ذلك خلق فرص العمل وعدم المساواة والعمل المناخي. وتوفّر المشتريات العامة، على وجه الخصوص، فرصاً للتنمية المستدامة والحدّ من انبعاثات الكربون.

101 - ورداً على المدير التنفيذي، أكد أحد أعضاء مكتب المجلس التنفيذي على أهمية تلقّي معلومات كافية ومتسقة عن حالة تنفيذ جميع التوصيات ورحب بالاستعراض الخارجي الثاني باعتباره جزءا لا يتجزأ من المساءلة والشفافية الكاملة. وسلّط بعض الوفود الضوء على دور المكتب في تحسين العمليات الإنسانية والقدرة على التكيف مع تغير المناخ على المستوى الإقليمي وبناء قدرات المؤسسات الوطنية. وأكّد آخرون أنه على الرغم من إحراز تقدُّم في مسار الإصلاح إلا أنه لم يكتمل بعد؛ وسلطوا الضوء على الحاجة إلى اتّباع نَهْج حَذِر في برنامج تحديث العمليات ورقمنتها. وطلبت الوفود معلومات عن مجالات التركيز المتبقية في إطار الخطة الاستراتيجية الحالية، 2022-2025، والتحديات الرئيسية للخطة الاستراتيجية المقبلة.

102 - وحثّت مجموعة من الوفود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على إعطاء الأولوية لبناء القدرات ونَقْل المعارف وخلق فرص العمل للشباب، وشددت على الحلول الرقمية الشاملة لسد الفجوة الرقمية وتعزيز التمكين الاقتصادي. كما أعربت عن قلقها إزاء بُطء وتيرة الرقمنة باعتبارها تعيق قدرة المكتب على الاستجابة للتحديات الإنمائية الناشئة. وأقرَّت بالالتزام المعزز بالشفافية والمساءلة، فضلاً عن الجهود المبذولة لتعزيز هيكل حوكمة المكتب؛ ومع ذلك، فقد أعربت عن تحفظاتها بشأن الثغرات في القدرات التي

تحدُّ من فعالية تنفيذ المشـــاريع وتبادُل المعارف مع الشـــركاء. وحثّت المكتبَ على معالجة هذه التحديات وإعطاء الأولوية للمشـتريات المسـتدامة وإدارة المشـاريع لتحقيق أقصـى قدر من التأثير. وأشـارت أيضـاً إلى الاستراتيجيات الفعالة لتلبية الاحتياجات الملحة في ظل الشواغل المتعلقة بالديون، وشجّعت على اتّباع طرق مبتكرة لتعبئة رأس المال الخاص لتطوير البنية التحتية في البلدان الأكثر ضعفاً.

103 - وأشـــادت مجموعة من الوفود بإصـــلاحات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع ودعت إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة الكاملة، الأمر الذي من شأنه أن يضمن للمكتب أن يصبح أكثر شـــمولاً وجدارة بالثقة وتكون قدمه راســـخة بقوة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسـلّطت الضـــوءَ على توقعاتها بأن يتســم الاســتعراض القادم بالعمق والاســتقلالية، وأن يحدّد بوضــوح المجالات التي جرى تنفيذ الإصـلاحات فيها بنجاح والمجالات التي لا تزال تتطلب مواصـلة العمل. وشـدَّدت على أن المسـاءلة الكاملة واستعادة الأموال المفقودة لا تزال أولوية. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يستمر برنامج تحديث العمليات ورقمنتها حتى عام 2027، ينبغي إدراجه في الاســـتعراض لتقييم التقدُّم المحرَز وتقديم رؤى للاهتداء بها في التنفيذ.

104 - وشدَّد أحد الوفود على أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية في المشتريات. وطلب وفد آخر معلومات محدَّثة عن السـياسـة المنقَّحة الخاصـة بالمبلّغين عن المخالفات، مؤكداً على أن السـياسـة سـتُعرض على المجلس في موعد أقصـاه الدورة العادية الأولى لعام 2025. ولاحظت الوفود عدم الوضـوح في عملية إعادة التوازن بين الموظفين، مع وجود مؤشرات على أن بعض الموظفين المتعاقدين كانوا يؤدون وظائف أساسية. وجرى حثُّ المكتب على اعتماد اســـتراتيجية الأمم المتحدة الجديدة الخاصـــة بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسـي ومغايري الهوية الجنسـانية وأحرار الهوية الجنسـانية وحاملي صـفات الجنسـين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى مع طلب المزيد من المعلومات عن خطط التنفيذ.

105 - ورداً على الوفود، سـلّط المدير التنفيذي الضـــوء على تعزيز المســـاءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع من خلال الأخلاقيات والتحقيق وإدارة المخاطر وإشـراف المجلس التنفيذي. وذكر الجهود الجارية المبذولة في نطاقات أخرى غير خطة الاستجابة الشاملة، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى النهوض بالثقافة التنظيمية؛ وإدارة المشـاريع والبرامج والحافظات الاسـتثمارية؛ والرقمنة. كما أشـار إلى أولوية معالجة قضايا المناخ والبيئة والاستفادة من التعاون بين البلدان.

106 - وأقرَّ المدير التنفيذي بالمخاطر التي ينطوي عليها برنامج تحديث العمليات ورقمنتها، بما في ذلك التمويل، والقيمة مقابل المال، والإفراط في التبسـيط، وعدم كفاية مشـاركة أصـحاب المصـلحة، وأكد على التواصـــل المنتظم مع الدول الأعضـــاء. وســـيقدم المكتب مســـودة القواعد واللوائح المالية بحلول أواخر عام 2024، على النحو المبيَّن في خطة الاسـتجابة الشـاملة. ورحَّب بالتركيز على المسـاعدة التقنية وبناء القدرات، لا سيما في معالجة ثغرات التنفيذ.

107 - ومن شأن تعزيز جمع البيانات وإعداد التقارير أن يدعم الخطة الاستراتيجية المقبلة، مع بذل الجهود لتحسين المؤشرات والرؤى. وأُحرزَ تقدُّم في الاستراتيجية المتعلقة بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، مع وجود اسـتراتيجية منقحة للتنوع والمسـاواة والشـمول قيد التنفيذ. وسـيُعلن عن بدء تشـغيل النظام المحدَّث لحماية المبلّغين عن المخالفات، بما في ذلك بوابة مركزية وفريق الســـلوك في مكان العمل، قبل انعقاد دورة

المجلس القادمة في كانون الثاني/يناير 2025. كما أشار إلى أنه قد تم تحويل 200 استشاري إلى موظفين من خلال عملية تدريجية لتحقيق التوازن بين الاستدامة المالية واستمرارية إدارة المشروع.

108 - ووصفَ مدير المشتريات في المكتب الجهود المبذولة للعمل مع الحكومات في مجال بناء القدرات في مجال المشتريات العامة وزيادة مشاركة الموردين المحليين، وتعزيز المنتجات والخدمات الأكثر استدامة.

109 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 28/2024 بشأن خطة الاستجابة الشاملة استجابة لتوصيات الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرف ثالث لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والقرار 29/2024 بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لعام 2023.

المرفق الأول

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2024

المحتويات

الدورة العادية الأولى لعام 2024
(29 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 2024)

الرقم		الصفحة
1/2024	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2022	75
2/2024	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	67
3/2024	تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان	77
4/2024	خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	78
5/2024	الثقافة المؤسسية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	80
6/2024	توزيع الاحتياطيات الفائضة من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الكيانات الدافعة: مقترح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الاستخدام البديل للأموال غير المصروفة	81
7/2024	لمحة عامة عن القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2024	82

الدورة السنوية لعام 2024
(3 إلى 7 حزيران/يونيه 2024)

الرقم		الصفحة
8/2024	معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	85
9/2024	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2023، وردود الإدارة	86
10/2024	تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الأنشطة المضطلع بها في عام 2023، وردود الإدارة	88
11/2024	معلومات مستكملة مقدّمة بشكل مشترك عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي	90
12/2024	تقييم كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالحوكمة والرقابة	91
13/2024	استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022–2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2023	93

14/2024 استعراض منتصف المدة لخطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتكاملة للموارد وميزانيته المتكاملة للفترة 2022–2025 . . 94

15/2024 تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 95

16/2024 استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2022–2025، والتقرير عن النتائج التي حققها الصندوق في عام 2023 95

17/2024 برنامج متطوعي الأمم المتحدة: التقرير السنوي لمدير البرنامج 96

18/2024 صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقرير السنوي للمديرة التنفيذية 97

19/2024 استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022–2025 98

20/2024 تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان 99

21/2024 تقرير عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022–2025 99

22/2024 خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 100

23/2024 استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2024 101

الدورة العادية الثانية 2024
(26 إلى 29 آب/أغسطس 2024)

الرقم *الصفحة*

24/2024 الاستعراض الشامل للسياسة المشتركة لاسترداد التكاليف وتنفيذها 105

25/2024 تقييم كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالحوكمة والرقابة 106

26/2024 الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022–2025 106

27/2024 تقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2023 107

28/2024 خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 108

29/2024 التقرير الإحصائي السنوي لعام 2023 عن أنشطة الشراء في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة 111

30/2024 استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2024 111

1/2024

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـــندوق الأمم المتحدة للمشـــاريع الإنتاجية وصـــندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2022

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يشير*** إلى الآراء غير المشفوعة بتحفظات بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2022؛

2 - ***ينوه*** بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية وصندوق السكان ومكتب خدمات المشـاريع في تنفيذ توصـيات مجلس مراجعي الحسـابات، ويؤيد الجهود الجارية التي يبذلها البرنامج والصندوقان والمكتب؛

3 - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على تعزيز جهودها لتنفيذ جميع التوصيات المفتوحة؛

4 - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على إدراج بيان بإجراءات الرقابة الداخلية في تقاريرها المالية؛

5 - ***يحيط علما*** بالملاحظات والتوصـيات المتعلقة بإدارة المخاطر، ويقرر أن يدرج في جدول أعمال دورته العادية الأولى بندا مشـــتركا متكررا لاتخاذ قرارات بشـــأن إدارة المخاطر، وأن يقدم بانتظام معلومات عن مســـتجدات العمل المتواصـــل لتحســـين نظام الإدارة المركزية للمخاطر، وأن يبلغ المجلس بالمخاطر الجسيمة ذات الأهمية الاستراتيجية؛

6 - ***يطلب*** أن يكون ممثلا من مجلس مراجعي الحسابات متاحا لتلقي أسئلة المجلس التنفيذي عند تقديم تقارير في المستقبل من مجلس مراجعي الحسابات إلى المجلس التنفيذي، ويطلب كذلك تخصيص الوقت الكافي، بعد تقديم تقرير مجلس مراجعي الحســـابات عن كل كيان، ليبدي ممثل مجلس مراجعي الحسابات ملاحظاته وليطرح المجلس التنفيذي أسئلته؛

7 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي وصـــندوق الســـكان ومكتب خدمات المشـــاريع أن تقدم إلى المجلس التنفيذي مجتمعةً، في إطار بند متكرر يُتخَذ بشـــأنه قرار في الدورة العادية الأولى، معلوماتٍ مستكملة عن الجهود المستمرة التي تبذلها لتعزيز ثقافتها المؤسسية، بما يشمل الإجراءات التي تتخذها لمنع جميع أشكال التمييز والتصدي لها، بما في ذلك العنصرية والتمييز العنصري، ولضمان التنوع والإنصاف والشمول، وتحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين؛

8 - ***يطلب*** أن يُدرج رســـميا الخطاب الســـنوي لرئيس مجلس الموظفين رســـميا في بند جدول الأعمال الجديد المتعلق بالثقافة المؤسـسـية، حتى يتسـنى مراعاة منظور الموظفين في المناقشـات التي تتناول الثقافة المؤسسية؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

9 - ***يلاحظ*** التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في إغلاق توصيات مراجعي الحسابات المفتوحة، ويقر بأن جميع التوصيات الصادرة قبل عام 2021 قد تم تنفيذها؛

في ما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية:

10 - ***يثني*** على صندوق المشاريع الإنتاجية لإغلاقه جميع التوصيات الصادرة قبل عام 2022؛

في ما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

11 - ***يثني*** على المعدل المرتفع باستمرار لتنفيذ التوصيات من جانب صندوق السكان في السنوات الأخيرة؛

12 - ***يحث*** الصندوق على اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز إدارة سلسلة الإمداد ومعالجة المخاطر المرتبطة بها، استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، ويطلب إلى الصندوق أن يقدم إحاطة خطية بمستجدات الإجراءات المتخذة، يليها عرض، قبل الدورة العادية الثانية لعام 2024؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

13 - ***يلاحظ*** التقدم الذي أحرزه مكتب خدمات المشاريع في إغلاق التوصيات المفتوحة؛

14 - ***يلاحظ مع القلق*** الملاحظات والتوصيات المتعلقة بتنفيذ خطة الاستجابة الشاملة؛

15 - ***يعرب عن تقديره*** لجهود المكتب المتواصلة لتعزيز عملية الموافقة على طلبات الاختيار الأولي في مجال الشراء، ويطلب إحاطة بمستجدات الإجراءات المتخذة في إطار عملية التشاور بشأن الاستعراض الجاري للنظام المالي والقواعد المالية للمكتب؛

16 - ***يشدد*** على الحاجة إلى تعزيز إدارة المخاطر والوعي بالمخاطر من أجل تحسين إجراءات الإدارة والضوابط الداخلية في المكتب.

2 شباط/فبراير 2024

2/2024

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بتقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرقمنة الخدمات العامة (DP/2024/6) وبرد الإدارة (DP/2024/7)؛

2 - ***ينوّه*** بالنتائج التي أحرزها البرنامج الإنمائي وبالدور الحاسم الذي يضطلع به في دعم البلدان لتحقيق التحول الرقمي في الخدمات العامة؛

3 - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على توسيع نطاق ما يقوم به من أعمال في مجال رقمنة الخدمات العامة، لتشمل المنافع العامة الرقمية والبنى التحتية العامة الرقمية، عن طريق تعزيز الدعم المقدم

إلى البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلبها، مع توجيه مزيد من الاهتمام إلى مجالات الهوية القانونية الرقمية، والخدمات المالية الرقمية، وقابلية التشغيل البيني للبيانات؛ وسد الفجوة الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين؛ وصون خصوصية البيانات وحماية البيانات الشخصية وإدارة الهوية القانونية؛

4 - ***يشجع كذلك*** البرنامج الإنمائي على اعتماد نهج محدد الأهداف لدعم أقل البلدان نموا في ما تبذله من جهود لتعزيز البنى التحتية العامة الرقمية والأطر التنظيمية بهدف تحسين الخدمات العامة وتعزيز التنمية الاقتصادية؛

5 - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على تعزيز ما يبذله من جهود لتعبئة وتهيئة بيئة مواتية لتمويل التنمية اللازم لمبادرات الرقمنة في قطاعات محددة وللتحول الرقمي على المستوى القطري؛

6 - ***يشجع أيضا*** البرنامج الإنمائي على تيسير التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأغراض التحول الرقمي، وعلى الانخراط بشكل استراتيجي في تمكين التعاون في ما بين بلدان الجنوب من أجل التعجيل بتنمية قدرات إضافية واستخلاص الدروس في مجال التحول الرقمي؛

7 - ***يطلب*** إلى إدارة البرنامج الإنمائي معالجة المسائل التي أثيرت في التقييم، مع مراعاة الاستنتاجات والتوصيات في ما تضعه من برامج في المستقبل.

2 شباط/فبراير 2024

3/2024
تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

في ما يتعلق بسياسة التقييم الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2024/1):

1 - ***يرحب*** بالتحسينات التي أُدخلت في عام 2024 على سياسة التقييم، وبكون هذه السياسة قد استندت إلى الاستنتاجات والتوصيات التي أسفر عنها استعراض الأقران المستقل الذي أُجري عام 2023؛

2 - ***يؤكد من جديد*** أهمّية وظيفة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويشدد على قيمة وجود أدلّة عالية الجودة، في سياق الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025، من أجل دعم التقييمات المستقلة والتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المُستدامة لعام 2030؛

3 - ***ينوه*** بالعملية الشفافة والتشاركية التي وُضعت من خلالها سياسة التقييم لعام 2024؛

4 - ***يشجع*** الصندوق على مواصلة المشاركة في التقييمات الجماعية المشتركة بين الوكالات التي تُجرى على نطاق المنظومة، بما في ذلك بالتعاون مع مكتب التقييم على نطاق المنظومة، وكذلك في عمليات التقييم التي تجرى على الصعيد القطري لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛

5 - ***يطلب*** إلى الصندوق أن يواصل، في سياق التقرير السنوي عن وظيفة التقييم، إبلاغ المجلس بشأن تنفيذ سياسة التقييم، بما في ذلك بشأن تحقيق أهداف التمويل وآليات التمويل ذات الصلة؛

6 - ***يوافق*** على سياسة التقييم لعام 2024؛

في ما يتعلق بخطة التقييم المتعددة السنوات والمحددة التكاليف للفترة 2024-2027 (DP/FPA/2024/2)

7 - ***يرحب*** بأهمية وفائدة خطة التقييم المتعددة السنوات والمحددة التكاليف للفترة 2024-2027؛

8 - ***ينوّه*** بالعملية الشفافة والتشاركية التي وُضعت من خلالها خطة التقييم المتعددة السنوات والمحددة التكاليف للفترة 2024-2027؛

9 - ***يوافق*** على خطة التقييم المتعددة السنوات والمحددة التكاليف للفترة 2024-2027.

2 شباط/فبراير 2024

4/2024

خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

1 - ***ينوّه*** بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة، ويشجع على مواصلة التحول في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

2 - ***يقرر*** أن يتم إبلاغ المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المعلقة من خلال جلسات إحاطة شهرية تجريها الإدارة العليا لمكتب خدمات المشاريع بصورة متواصلة حتى حلول الدورة العادية الأولى لعام 2025؛

3 - ***يحيط علما*** بنتائج الاستعراض المؤقت الذي أجراه طرف ثالث لحالة تنفيذ التوصيات؛

4 - ***يحيط علما*** بالاستعراض الذي لا يزال جاريا لعملية الإبلاغ عن المخالفات، ويشجع إدارة مكتب خدمات المشاريع على التعجيل بإحراز تقدم في هذا الصدد؛

5 - ***يشدد*** على ضرورة أن يواصل المكتب جهوده في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والميزانية، بهدف تحسين الحوكمة وإدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية، وأن يضاعف الجهود الرامية إلى تحقيق تحول في تكنولوجيا المعلومات في الوقت المناسب وبكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، على النحو المحدد في الاستعراض المؤقت الذي أجراه طرف ثالث؛

6 - ***يطلب*** إلى مكتب خدمات المشاريع أن يضع استراتيجية لتنفيذ برنامج ابتكار العمليات ورقمنتها، وأن يقدم الاستراتيجية إلى المجلس التنفيذي، في موعد لا يتجاوز الدورة العادية الثانية لعام 2024، مع تضمينها تحليلا للمخاطر وميزانية وإطار عمل، إضافة إلى الأهداف والجداول الزمنية اللازمة للرصد، ويطلب كذلك أن يدرج المكتب مستجدات هذا الموضوع في جلسات الإحاطة الشهرية والجلسات الرسمية؛

7 - ***يشير*** إلى قراراته 13/2022 و 18/2023 و 22/2023 القاضية بتجميد جميع التحويلات من الاحتياطي التشغيلي لأي غرض آخر غير العمليات اليومية؛

8 - ***يشير أيضا*** إلى قراره 22/2023 الذي وافق فيه على ترحيل الرصيد البالغ 23,6 مليون دولار من المبلغ المرصود البالغ 35,4 مليون دولار لاستخدامه في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة خلال دورة الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة 2022-2025؛

9 - ***يشير كذلك*** إلى قراره 22/2023 القاضي بالإفراج عن القسط الثاني البالغ 11,8 مليون دولار لتنفيذ خطة الاستجابة الشاملة؛

10 - ***يطلب*** تزويده، بحلول 31 آذار/مارس 2024، بمعلومات مفصلة عن استخدام القسط الأول وبما يبرر عملية ترحيل المبلغ؛

11 - ***يوافق*** على ترحيل رصيد القسط الأول البالغ 11,8 مليون دولار إلى ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2024-2025، لأغراض تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة؛

12 - ***يؤكد من جديد*** أنه سيفرج عن أقساط أخرى بناء على طلب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في دورة رسمية مقبلة تمشيا مع الفقرة 19 من القرار 4/2023؛

فيما يتعلق بطلبات الحصول على معلومات إضافية عن حافظة مشاريع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومواءمتها مع ولايته الأصلية الواردة في قرار الجمعية العامة 176/65 ومع خطته الاستراتيجية المعاد صياغتها للفترة 2022-2025، وفقا للفقرة 4 من القرار 22/2023 والفقرة 7 من القرار 23/2023

13 - ***يعرب*** عن تقديره للمعلومات المقدمة بشأن مواءمة حافظتي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الماضية والمقبلة، مع ولايته الأصلية الواردة في القرار 176/65، ومع خطته الاستراتيجية المعاد صياغتها للفترة 2022-2025؛

14 - ***يشجع*** المكتب على المضي قدما في تنفيذ البوابة التي يعتزم إنشاءها لمعلومات الحافظة، وذلك لتزويد الجمهور بالمعلومات التفصيلية عن الحافظة في الوقت الحقيقي؛

15 - ***يشجع بقوة*** المكتب على مواصلة إجراء تقييم نقدي لما يصله من طلبات جديدة للحصول على خدمات لتحديد مدى ملاءمتها لولايته الأصلية، وعلى التواصل مع شركائه، ولا سيما من الأمم المتحدة، لمعرفة ما إذا كانت ولاياتهم تجعلهم في وضع أفضل لتلبية تلك الطلبات، وكذلك على مواصلة استعراض الحافظة الحالية لضمان مواءمتها مع الولاية الأصلية؛

فيما يتعلق بالإطار المرجعي للاستعراض الخارجي الذي يجريه طرف ثالث، الذي طلب إلى المكتب أن يصدر تكليفا بإجرائه في نهاية فترة تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة، وفقا للفقرة 18 من القرار 24/2022

16 - ***يشير*** إلى قراريه 24/2022 و 23/2023 بشأن تكليف المكتب طرفا ثالثا بإجراء استعراض يقدم إلى المجلس التنفيذي في نهاية فترة تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة؛

17 - ***يشير*** إلى قراره 23/2023 القاضي بأن يقدم المكتب إلى المجلس التنفيذي الإطارَ المرجعي للاستعراض الخارجي الذي يجريه طرف ثالث، لإبداء الرأي والتصديق، ويطلب إلى المكتب أن يقدم الإطار المرجعي في الدورة العادية الثانية لعام 2024؛

18 - ***يقرر*** أن يُجرى في أوائل عام 2025 استعراض الطرف الثالث للتوصيات التي تُغلق بحلول نهاية عام 2024، باستثناء توصية واحدة تمتد حتى عام 2027 لأنها تتعلق ببرنامج متعدد السنوات بشأن تحديث العمليات ورقمنتها؛

19 - ***يطلب*** إلى المكتب أن يصدر تكليفا باستعراض يجريه طرف ثالث بشأن تنفيذ آخر توصية، وهي التوصية المتعلقة ببرنامج متعدد السنوات بشأن تحديث العمليات ورقمنتها، بمجرد تنفيذ التوصية؛

في ما يتعلق بإعمال المساءلة في سياق الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار وأزمة الإدارة المرتبطة بها:

20 - ***يلاحظ*** أن الإفلات من العقاب، أو الإفلات المتصوّر من العقاب، له تأثير سلبي على معنويات الموظفين وثقتهم في آليات المساءلة؛

21 - ***يشير*** إلى الفقرة 3 من القرار 21/2022، ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يحرص، بالتنسيق مع الهيئات الرقابية المناسبة، على منع الإفلات من العقاب أو الإفلات المتصوّر من العقاب، وعلى محاسبة جميع الأفراد المتورطين في الأزمة المرتبطة بإدارة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار، بما في ذلك محاسبة القيادة العليا السابقة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وإبقاء المجلس التنفيذي على علم بالمستجدات.

2 شباط/فبراير 2024

5/2024

الثقافة المؤسسية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

في ما يتعلق باستراتيجية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتنفيذ إصلاح الثقافة المؤسسية بما يتماشى تماما مع معايير الأمم المتحدة وقيمها، على النحو المطلوب في الفقرة 11 من القرار 23/2023

1 - ***يرحب*** باستجابة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للاستعراض الذي أجراه طرف ثالث للثقافة المؤسسية والذي صدر تكليف بإجرائه في آذار/مارس 2023؛

2 - ***يحيط علما*** بالنهج المقترح لتشكيل وترسيخ ثقافة مؤسسية جديدة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تتسق مع قيم الأمم المتحدة؛

3 - ***يرحب*** بالخطوات والإجراءات المتخذة بالفعل لإحداث التحول الاستراتيجي وتغيير الثقافة المؤسسية؛

4 - ***يقرر*** أن يقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس، قبل حلول الدورة السنوية لعام 2024، خطة عمل مفصلة مشفوعة بالمؤشرات ذات الصلة، لتنفيذ التوصيات التي أسفر عنها استعراض الثقافة المؤسسية الذي أجراه طرف ثالث؛

5 - ***يقرر*** الإبلاغ عن التقدم المحرز والتحديات المصادفة في تنفيذ خطة العمل من خلال إحاطات شهرية مستمرة بشأن خطة الاستجابة الشاملة حتى الدورة العادية الأولى لعام 2025؛

في ما يتعلق بالنتائج والتقارير الكاملة غير المنقحة لجميع استقصاءات "جس النبض" وتقييم الثقافة المؤسسية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي أجرته كي بي إم جي (KPMG)، على النحو المطلوب في الفقرة 12 من القرار 23/2023

6 - ***يحيط علما*** بنتائج استقصاءات "جس النبض" ويشجع إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الاستجابة فورا للشواغل التي عبر عنها الموظفون؛

7 - ***يطلب*** إلى المكتب أن يتواصل أكثر مع موظفيه، بما في ذلك من خلال إجراء استقصاءات "جس نبض" منتظمة، وأن يبلغ المجلس التنفيذي بنتائج الاستقصاءات وإجراءات المتابعة المتخذة في ضوء تلك النتائج؛

فيما يتعلق بخطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتنفيذ الفقرة 11 من القرار 1/2023 التي تدعو إلى الحد من استخدام اتفاقات التعاقد الفردي، وبتقديم معلومات عن مستجدات التقدم المحرز نحو بلوغ المؤشرات المحدد لها موعد كانون الثاني/يناير 2024، على النحو المطلوب في الفقرة 16 من القرار 23/2023

8 - ***يرحب*** بالمعلومات المستكملة المتعلقة بالوظائف المحددة التي تم شغلها (أو الجاري العمل لشغلها) تمشيا مع التوصية الأصلية لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛

9 - ***يسلم*** بأهمية النتائج التي توصلت إليها وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة بشأن استعراض استخدام الأفراد من غير الموظفين والطرائق التعاقدية ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة (مشروع وحدة التفتيش المشتركة A.468)، لتوجيه القرارات المقبلة المتعلقة بتطبيق المكتب لاتفاقات التعاقد الفردي على نطاق المؤسسة.

2 شباط/فبراير 2024

6/2024

توزيع الاحتياطيات الفائضة من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الكيانات الدافعة: مقترح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الاستخدام البديل للأموال غير المصروفة

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالجهود التي يبذلها المكتب بحسن نية وبالتقدم المحرز في توزيع جميع الاحتياطيات الفائضة على الكيانات الدافعة، بما يتماشى مع قرارات المجلس التنفيذي؛

2 - ***يرحب*** بالاستعراض المستقل الذي أجراه طرف ثالث لتوزيع الاحتياطيات الفائضة، ويحيط علما بالتصديق على المنهجية التي استخدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

3 - ***يقرر*** أن يمدد حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 الموعد النهائي لتوزيع الاحتياطيات الفائضة المتراكمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يواصل التعاون مع الكيانات الدافعة؛

4 - ***يحيط علما مع التقدير*** بالخيارات التي اقترحها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع لاستخدام الأموال غير المصروفة، ويطلب تقديم معلومات مستكملة قبل حلول الدورة العادية الثانية لعام 2024 عن المبلغ التقريبي المتبقي، ويوافق على البت في استخدام هذه الأموال في الدورة العادية الثانية.

2 شباط/فبراير 2024

7/2024

لمحة عامة عن القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2024

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام، خلال دورته العادية الأولى لعام 2024، بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

انتخب في 10 كانون الثاني/يناير 2024 أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام 2024:

الرئيس:	سعادة السيد محمد عبد المغيث (بنغلاديش)
نائبة الرئيس:	سعادة السيدة ليونور زالاباتا توريس (كولومبيا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد كورنيل فيروتا (رومانيا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد توماس بيتر زاهنيسن (ألمانيا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد تيفاي يلما سابو (إثيوبيا)

أقر جدول الأعمال (DP/2024/L.1) ووافق على خطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2024؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2023 (DP/2024/1)؛

أقر خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2024 (DP/2024/CRP.1)؛

أقر خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام 2024؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورتين المتبقيتين للمجلس التنفيذي في عام 2024:

الدورة السنوية: 3 إلى 7 حزيران/يونيه 2024

الدورة العادية الثانية: 26 إلى 30 آب/أغسطس 2024

الجزء المشترك

البند 2

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اتخذ القرار 1/2024 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2022؛

البند 3

متابعة اجتماع مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

أحاط علما بالتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP-FPA/2024/1)؛

البند 4

الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير الذي أُعد عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها إلى السنغال المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2024/1)؛ وأحاط علما بالعرض المقدم عن الزيارة الميدانية التي قام بها إلى أوروغواي المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 5

تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالمعلومات المستكملة المقدمة من الأمانة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية؛

البند 6

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

وافق، وفقا للقرار 7/2014، على وثائق البرامج القطرية التالية للبرنامج الإنمائي:

بوتان (DP/DCP/BTN/3)؛

والبرازيل (DP/DCP/BRA/4)؛

وكمبوديا (DP/DCP/KHM/5)؛

وغامبيا (DP/DCP/GMB/4)؛

وغينيا (DP/DCP/GIN/4)؛

ومدغشقر (DP/DCP/MDG/5)؛

وموريشيوس (DP/DCP/MUS/5)؛

والفلبين (DP/DSP/PHL/4)؛

وسيشيل (DP/DCP/SYC/4)؛

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لكوبا على النحو الذي وافق عليه مدير البرنامج الإنمائي (DP/2024/5)؛ ووافق على التمديدين الثاني والثالث لمدة سنة واحدة، على التوالي، للبرنامجين القطريين لأوكرانيا والسودان (DP/2024/5)؛

البند 7

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار 2/2024 بشأن تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرقمنة الخدمات العامة (DP/2024/6) ورد الإدارة عليه (DP/2024/7)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 8

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار 3/2024 بشأن سياسة التقييم الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2024/1) وخطة التقييم المتعددة السنوات والمحددة التكاليف للفترة 2024-2027 (DP/FPA/2024/2)؛

البند 9

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق، وفقا للقرار 7/2014، على وثائق البرامج القطرية التالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان:

بوتان (DP/FPA/CPD/BTN/8)؛

والبرازيل (DP/FPA/CPD/BRA/7)؛

وكمبوديا (DP/FPA/CPD/KHM/7)؛

وغامبيا (DP/FPA/CPD/GMB/9)؛

وغينيا (DP/FPA/CPD/GIN/9)؛

ومدغشقر (DP/FPA/CPD/MDG/9)؛

ونيكاراغوا (DP/FPA/CPD/NIC/10)؛

وبابوا غينيا الجديدة (DP/FPA/CPD/PNG/7)؛

والفلبين (DP/FPA/CPD/PHL/9)؛

وافق على التمديدين الثاني والثالث لمدة سنة واحدة، على التوالي، للبرنامجين القطريين لأوكرانيا والسودان (DP/FPA/2024/4)؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 10

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار 4/2024 بشأن خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

اتخذ القرار 5/2024 بشأن الثقافة المؤسسية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

اتخذ القرار 6/2024 بشأن توزيع الاحتياطيات الفائضة من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الكيانات الدافعة: مقترح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الاستخدام البديل للأموال غير المصروفة.

2 شباط/فبراير 2024

8/2024

معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يرحب*** بالمعلومات المستكملة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 والولايات ذات الصلة بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

2 - ***يحيط علما مع التقدير*** بالمرفق المتعلق بالقائمة المرجعية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي أعدها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والتي أدرجت مع المعلومات المستكملة التي قدمها كل منها؛

3 - ***يشجع*** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة سعيها إلى تحقيق المواءمة المشتركة بين الوكالات في ما يتعلق بالإبلاغ عن جهود التنفيذ ونتائج إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

4 - ***يعيد تأكيد*** التزامه القوي بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة العمل عن كثب مع مؤسسات الأمم المتحدة، بقيادة المنسقين المقيمين وبالتعاون مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة وغيرهم من الشركاء في التنمية، لدعم الجهود القطرية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛

5 - ***يدعو*** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لمواءمة برامجهما القطرية ومخصصات مواردهما ذات الصلة مع أطر التعاون، وتعزيز الرصد والإبلاغ عن

الكيفية التي تسهم بها أنشطتهما الخاصة بكل كيان في النتائج الجماعية التي تحققها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما يتماشى مع الأولويات والاحتياجات الوطنية؛

6 - ***يدعو*** مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى مواصلة الإسهام في تنفيذ أطر التعاون من خلال تنفيذ ولايته؛

7 - ***يطلب*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقيد بجميع عناصر إطار الإدارة والمساءلة، ويشجعها على المشاركة البناءة في الاستعراض المقبل للإطار؛

8 - ***يطلب*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تتخذ المزيد من الخطوات لكفالة تبادل المعلومات بفعالية مع المنسقين المقيمين داخل الأفرقة القطرية المعنية؛

9 - ***يلاحظ*** ما للتمويل الجماعي من أهمية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة، ويشجعها على مواصلة زيادة مشاركتها في صناديق التمويل الجماعي بما يتماشى مع ولاية كل وكالة من الوكالات.

7 حزيران/يونيه 2024

9/2024

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2023، وردود الإدارة

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بتقارير مكاتب مراجعة الحسابات التابعة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2024/10؛ و DP/FPA/2024/6؛ و DP/OPS/2024/4)، وهي تقارير تمت مواءمتها مع تقارير باقي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما يتماشى مع قرار المجلس التنفيذي 10/2020، كما يحيط علما بتقارير لجان مراجعة الحسابات المعنية وردود الإدارة؛

2 - ***يعرب*** عن دعمه المستمر لمهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويكرر تأكيد أهمية الاستقلال التام لهذه المهام وإمكانية اتصال القائمين عليها مباشرة بالمجلس التنفيذي؛

3 - ***يشير*** إلى قراره 7/2023، ويثني على مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لما اتبعته من نهج استباقي في تنظيم جلسات إحاطة مغلقة مقتصرة على أعضاء المجلس التنفيذي والمراقبين فيه، لتبادل المعلومات ذات الصلة عن خطة العمل السنوية، وتقييمات المخاطر، والمخاطر الناشئة ومسائل الرقابة، ويشجع مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيقات على مواصلة هذه الممارسة؛

4 - ***يشجع*** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على ضمان التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لتوصيات مراجعي الحسابات؛

5 - ***يكرر التأكيد*** على قرار المجلس التنفيذي 10/2020، الذي يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على استخدام تعاريف ومعايير إبلاغ موحدة، بما في ذلك تصنيفات موحدة في مجال مراجعة الحسابات، وذلك بغية تقديم عرض أكثر اتساقا للاستنتاجات والنتائج إلى المجلس التنفيذي؛

6 - ***يقر*** بأن مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تضطلع بمهام ضمان ومهام استشارية تضيف قيمة للمنظمات، ويطلب إلى هذه المكاتب، تمشيا مع استقلاليتها عن الإدارة واتساقا مع المعايير الدولية لمعهد المدققين الداخليين، أن تسعى جاهدة إلى تحقيق التوازن بين المهام الاستشارية ومهام الضمان؛

في ما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

7 - ***يحيط علما*** بآراء القائمين على مهام مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن كفاءة وفعالية إطار الحوكمة وعناصر إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

8 - ***يلاحظ*** تكرر النتائج والتوصيات في مجال إدارة المخاطر، ولا سيما تلك الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ووحدة التفتيش المشتركة، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينفذ فورا التوصيات الموجهة إليه؛

في ما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية:

9 - ***يحيط علما*** بالرأي الذي أبداه مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في مجال تصنيفات مراجعة الحسابات، ومفاده أن نظم الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية 'مرضية جزئيا وبحاجة إلى تحسينات كبيرة' في بعض المجالات؛

10 - ***يطلب*** إلى الصندوق أن يواصل إيلاء الأولوية لتنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقرير تنفيذا كاملا بطريقة استباقية وشفافة وأن يبلغ المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز في إحاطة غير رسمية قبل الدورة العادية الثانية لعام 2024؛

في ما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

11 - ***يلاحظ بتقدير*** الرأي الذي أبداه مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو المبين في الوثيقة DP/FPA/2024/6؛

في ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

12 - ***يحيط علما*** بالرأي، المقدم استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لدى مكتب خدمات المشاريع (عملا بقرار المجلس التنفيذي 13/2015)؛

13 - ***يطلب*** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يواصل مواءمة شكل رد إدارته على التقارير السنوية المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات مع شكل ردود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن يقدم، على وجه الخصوص، موجزا للإجراءات المتخذة لمعالجة النتائج الرئيسية لمراجعة الحسابات.

7 حزيران/يونيه 2024

10/2024

تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الأنشطة المضطلع بها في عام 2023، وردود الإدارة

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بتقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2024/11)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2024/7)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2024/5)، وردود الإدارة؛

2 - ***يثني*** على العمل الهام الذي تقوم به مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تعزيز ثقافة مؤسسية أخلاقية، ويشجعها على مواصلة عملها باستقلال تام؛

3 - ***يطلب*** إلى مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تواصل تعزيز إجراءات وسياسات حماية المبلغين عن المخالفات في منظماتها للوفاء بمعايير أفضل الممارسات الدولية، بما فيها الحماية من الانتقام، وأن تقدم معلومات مستكملة سنوية إلى المجلس عن هذه الجهود في إطار التقارير القائمة؛

في ما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

4 - ***يشيد*** بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مواصلة تعزيز ثقافة الأخلاقيات في البرنامج الإنمائي؛

في ما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

5 - ***يشيد*** بالتقدم المستمر الذي أحرزه مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عمله؛

في ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

6 - ***يحيط علما*** بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض المستقل لوظيفة الأخلاقيات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وخطة الاستجابة الشاملة المتعلقة بالأخلاقيات؛

7 - ***يشيد*** بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تجديد جهوده الرامية إلى تعزيز ثقافة الأخلاقيات في المكتب؛

8 - ***يطلب*** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم رد الإدارة على التقارير السنوية لمكتب الأخلاقيات في وثيقة منفصلة؛

في ما يتعلق بالاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة لخدمات أمين المظالم التي توفرها المنظمات على نطاق منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2015/6) والتوصية 5 الواردة فيه:

9 - ***يحيط علما*** بالولاية المستقلة لمكتب أمين المظالم لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وفقا للوثيقة ST/SGB/2016/7، ويدعو مكتب أمين المظالم إلى تقديم تقريره السنوي في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي، في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالثقافة المؤسسية؛

10 - ***يدعو*** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى تزويد مكتب أمين المظالم بجميع الموارد اللازمة لأداء ولايته على النحو الملائم، وفقًا لاتفاق تقاسم التكاليف؛

في ما يتعلق بمذكرة وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض تدابير وآليات التصدّي للعنصرية والتمييز العنصري في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: الإدارة الرامية إلى تحقيق الفعالية المؤسسية (JIU/NOTE/2022/1/Rev.1):

11 - ***يعرب*** عن قلقه لأنه على الرغم من التقدم المحرز في مكافحة العنصرية والتمييز في أجزاء معينة من منظومة الأمم المتحدة، لا تزال العنصرية والتمييز العنصري من المشكلات الرئيسية التي لا تحظى باعتراف كاف في مؤسسات الأمم المتحدة؛

12 - ***يحيط علما*** بردود الإدارة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن التوصيات الواردة في مذكرة وحدة التفتيش المشتركة؛

13 - ***يحث*** إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تنفيذ التوصيات 2 و 3 و 5 و 6 الخاصة بكل كيان والواردة في المذكرة، ويؤكد أهمية مواءمة نتائج كل توصية؛

14 - ***يحث أيضا*** إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أن تقوم، بالتعاون مع سائر الإدارات بالنسبة للكيانات ذات الصلة وبالتعاون من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، كلما أمكن ذلك، بمواصلة الجهود الرامية إلى إنجاز التوصيتين 1 و 4 على نطاق المنظومة؛

15 - ***يطلب*** من إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تضع جداول زمنية لتنفيذ التوصيات الخاصة بكل كيان الواردة أعلاه، على أن تقدَّم تلك الجداول الزمنية في الدورة العادية الأولى في عام 2025؛

16 - ***يطلب أيضا*** إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تقدم معا، في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في عام 2025، معلومات مستكملة عن الجهود التي تبذلها كل منظمة على حدة لتنفيذ جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة؛

17 - ***يدعو*** مكتبه إلى أن يقوم، بالتنسيق مع مكاتب المجالس التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأغذية العالمي، بالنظر في عمل المنظمات المتعلق بالتصدي للعنصرية والتمييز العنصري باعتباره موضوعا مطروحا للاجتماع المشترك للمجالس؛

18 - ***يقرر*** إضافة بند في جدول الأعمال بشأن التصدي للعنصرية والتمييز العنصري للإحاطة علماً به في الدورة العادية الأولى لعام 2025 ولاتخاذ قرار بشأنه في الدورة السنوية لعام 2025.

7 حزيران/يونيه 2024

11/2024

معلومات مستكملة مقدّمة بشكل مشترك عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالمعلومات عن آخر المستجدات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الإجراءات الرامية إلى منع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وخطط العمل التي وضعها كل منها؛

2 - ***يرحب*** بالنموذج والنهج الموحد الجديد للإبلاغ عن الإجراءات الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لهما، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تدرج في تقاريرها موجزاً تجميعياً يستعرض ما أحرزته من تقدم جماعي وما تواجهه من تحديات مشتركة، وأن تعمل على مواءمة التقارير مع خطط العمل المستقبلية بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛

3 - ***يشير*** إلى قراره 9/2023 ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تواصل، بالتزام ودعم راسخين من القيادة، القيام بما يلي:

(أ) اتخاذ إجراءات لضمان اتباع نهج متسق مرتكز على الضحايا/الناجين على نطاق المنظومة لمنع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها، ومواصلة تعزيز ثقافات مؤسسية تكون قائمة على الشمول والاحترام وتمكِّن جميع الموظفين من الإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين وتشجعهم على ذلك وتحميهم من الانتقام؛

(ب) تقديم تقارير إلى المجلس التنفيذي عن جميع الحالات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، واستخدام أداة iReport في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

(ج) زيادة جهودها الرامية إلى توسيع آفاق التعاون على نطاق المنظومة في مجالات المنع والحماية والتصدي، بوسائل منها إجراء تقييمات مشتركة للشركاء المنفذين، وبناء قدرات الشركاء المنفذين بشكل مشترك، وإشراك المجتمعات المحلية؛

4 - ***يرحب*** بإدماج المخاطر المرتبطة بهذا الموضوع في نظم الإدارة المركزية للمخاطر أو آليات الحماية ذات الصلة، ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على زيادة معدل التقييمات التي تجريها في برامجها ومشاريعها بشأن مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين وعلى اتخاذ تدابير التخفيف المناسبة؛

5 - ***يشير*** إلى القرار 9/2023 بشأن تجريب نظام الإفصاح عن سوء السلوك، ويرحب بالخطوات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تجريب النظام أيضا، ويطلب إلى هاتين الوكالتين أن تقوما، في إطار التقارير الحالية، بالإبلاغ عن نتائج التجربة والدروس المستفادة منها؛

6 - ***يطلب*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تواصل إطلاع المجلس التنفيذي على ما تتخذه من إجراءات لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، والتصدي لتلك الممارسات، ويقرر إدراج هذا الموضوع كبند متكرر لاتخاذ قرار بشأنه خلال انعقاد الدورة السنوية.

7 حزيران/يونيه 2024

12/2024

تقييم كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالحوكمة والرقابة

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يشير*** إلى قراره 22/2022 الذي طلب فيه إلى مكتب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم، بالتشاور مع المكاتب المعنية في كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، خيارات وتقديرات لتكاليف إجراء تقييم يمكن أن يجريه طرف ثالث، يكون كيانا من خارج منظومة الأمم المتحدة ذا خبرات مستقلة في مجالي الحوكمة والرقابة، بشأن الكيفية التي يقوم بها المجلس التنفيذي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظومة الأمم المتحدة، بتنفيذ مهامه في مجالي الحوكمة والرقابة، وذلك بغية كفالة اتساق هذه المهام مع أعلى المعايير وأفضل الممارسات الدولية؛

2 - ***يرحب*** بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض الإدارة والرقابة على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" (JIU/REP/2023/7) ويحيط علماً بتوصياته؛

3 - ***يشير*** إلى الفقرة 11 من قراره 24/2022 والفقرات 3 إلى 5 من قراره 14/2023 التي أعرب فيها المجلس التنفيذي عن الحاجة إلى مواصلة النظر في التوصيات ذات الصلة المقدمة إلى المجلس التنفيذي بشأن الحوكمة والرقابة؛

4 - ***يشدد*** على أهمية مشاركة وتشاور جميع أعضاء المجلس ومراقبيه، بصورة شاملة وهادفة، ولا سيما من البلدان المستفيدة من البرامج، بما في ذلك بإجراء مشاورات في ما بين المجالس وفي ما بين الأقاليم، ويشدد على الحاجة إلى الأخذ بعمليات تدريجية وشاملة وشفافة ومتوازنة عند اقتراح إجراء يُتخذ بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة؛

5 - ***يشدد*** على أن التحسينات التي أدخلت على الطريقة التي ينفذ بها المجلس التنفيذي مهامه المتعلقة بالحوكمة والرقابة ينبغي أن تسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من تنفيذ ولايتها بفعالية وكفاءة، وضمان استجابتها لاحتياجات وأولويات البلدان المستفيدة من البرامج؛

6 - ***يلتزم***، من ثمة، بالأخذ بعملية ذات مسارين تشمل: (أ) عملية لجمع المعلومات؛ و (ب) إنشاء فريق عامل؛

7 - ***يؤكد*** أن المشاورات والمذكرات الإعلامية المتعلقة بالتقرير لا تمس بأي قرار يتخذه المجلس التنفيذي بشأن كيفية تناول التقرير وما فيه من توصيات؛

8 - ***يقرر*** إدراج بند يتعلق بالتقدم المحرز في النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، ليُتَّخذ قرار بشأنه، في جداول أعمال كل دورة من الدورات الرسمية، إلى أن يتقرر خلاف ذلك؛

9 - ***يطلب*** من مكتبه أن يقدم، بالتشاور مع مكاتب مجالس الإدارة المشاركة، معلومات مستكملة عن تنفيذ هذا القرار في الدورة العادية الثانية لعام 2024؛

في ما يتعلق بالمعلومات الإضافية المطلوبة:

10 - ***يطلب*** إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تقدم، في مذكرة إعلامية، آراءها الأولية بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة؛

11 - ***يطلب*** إلى مديري المكاتب المستقلة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تقدم، في مذكرة إعلامية، آراءها الأولية بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة؛

12 - ***يطلب*** من مكتبه أن ينظم، بالتنسيق مع مكتبي المجلسين التنفيذيين لليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشاورات غير رسمية للمجالس التنفيذية تكون مشتركة مع وحدة التفتيش المشتركة بشأن التقرير الذي سيُقدَّم في الدورة العادية الأولى لعام 2025، وذلك مع مراعاة عمليات الأمم المتحدة الأخرى لضمان المشاركة الشاملة والهادفة، لا سيما من البلدان المستفيدة من البرامج؛

13 - ***يطلب*** من مكتبه أن يجري مشاورة مفتوحة وشاملة مع أعضاء المجلس التنفيذي والمراقبين فيه بشأن الاحتياجات من المعلومات والتحليلات المتصلة بتقرير وحدة التفتيش المشتركة وما ورد فيه من توصيات، لدعم الفريق العامل المعني بتقرير وحدة التفتيش المشتركة؛

في ما يتعلق بالفريق العامل:

14 - ***يقرر*** إنشاء فريق عمل مكلف بالنظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة وتقديم تقرير بشأنه، يدعى ممثلون عن المجلسين التنفيذيين لليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المشاركة فيه؛

15 - ***يطلب*** من مكتبه أن يقوم، ربما بالتعاون مع مكتبي اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوضع إطار مرجعي يتيح تفعيل الفريق العامل، من خلال عملية تشاورية بين المكاتب وعلى صعيد أقاليمي، وأن يقدم الإطار المرجعي إلى المجلس التنفيذي، لاعتماده في الدورة العادية الأولى لعام 2025؛

16 - ***يقرر*** أن يقوم مكتبه، بالتشاور مع المجموعات الإقليمية، وبالتعاون مع مكاتب المجالس المشاركة، بتيسير تسمية أعضاء أو مراقبي المجالس التنفيذية للمشاركة في الفريق العامل، في حدود 15عضوا في المجموع، على أن يكون التمثيل متساوياً للمجموعات الإقليمية الخمس وعلى أن تؤكد المجالس المشاركة تسمية أولئك الأعضاء والمراقبين من خلال إجراء الموافقة الصامتة، وذلك قبل الدورة العادية الأولى لعام 2025؛

17 - ***يطلب*** إلى الأمانة أن تقدم إلى الفريق العامل التابع لوحدة التفتيش المشتركة، بناء على طلبه، المعلومات وخدمات الدعم اللازمة ليمضي قُدما في عمله؛

18 - ***يطلب*** من الفريق العامل موافاة مجالس الإدارة المشاركة بشكل منتظم بآخر المستجدات، حسب الاقتضاء، على أن يبدأ ذلك بعد الدورة العادية الأولى لعام 2025.

7 حزيران/يونيه 2024

13/2024

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2023

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2023 (DP/2024/12 و Corr.1) ومرفقاته، وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2023 (DP/2024/12/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2024/12/Add.2)؛

2 - ***يرحب*** بالتقدم المحرز في مجالات النتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، ويشجع في هذا الصدد البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتسريع وتيرة التحوّلات الهيكلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات؛

3 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل تحسين الإبلاغ عن النتائج التي يحققها، بسبل منها تحديد المجالات التي لا تحقق فيها الأنشطةُ النتائجَ المرجوة وتحديد سبل تعلم المنظمة من ذلك؛

4 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يراعي الدروس المستفادة من السنتين الأوليين من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 لدى مواصلة تنفيذه لها وكذلك لدى وضع الخطط الاستراتيجية اللاحقة؛

5 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يدرج في استعراضات منتصف المدة للخطط الاستراتيجية المقبلة معلومات مفصلة عن التعديلات المقترح إدخالها عليها لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي؛

6 - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على مواصلة التصدي للتحديات الإنمائية المحددة التي تواجهها البلدان المستفيدة من البرامج، بالتشاور مع جهات التنسيق المعنية بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب، من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بسبل منها تعزيز تعاون البرنامج الإنمائي مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب؛

7 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يقيّم إطاره للمساءلة في ضوء إطار المساءلة المرجعي المحدّث لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2023، بصيغته الواردة في تقرير الوحدة عن استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/3)، وأن يعدِّله حسب الاقتضاء، بحلول الدورة السنوية لعام 2025؛

8 - ***يرحب*** بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي نحو تحقيق نواتج الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، ويحث البرنامج الإنمائي على تعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق النواتج التي تحققت جزئياً، من خلال القيام أيضا بتعزيز حافظته والنُّهج المبتكرة الأخرى.

7 حزيران/يونيه 2024

14/2024

استعراض منتصف المدة لخطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتكاملة للموارد وميزانيته المتكاملة للفترة 2022-2025

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** باستعراض منتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 (DP/2024/13)؛

2 - ***يرحب*** بالأداء القوي للبرنامج الإنمائي في تحقيق التوازن في الميزانية المؤسسية وفي توخي الكفاءة في ظل ظروف التمويل المعقدة؛

3 - ***يرحب*** بالاستعراض المفصل لتخصيص الموارد العادية، والتحليل الشامل لأثر مستويات التمويل الحالية.

7 حزيران/يونيه 2024

15/2024

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

في ما يتعلق بالتقرير السنوي عن التقييم لعام 2023 (DP/2024/16 و Corr. 1) وتعليقات الإدارة عليه:

1 - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي عن التقييم وتعليقات الإدارة عليه، ويرحب بالتحليل الإضافي المقدم بشأن الاستنتاجات الرئيسية والدروس المستخلصة من التقييمات التي أجريت في عام 2023، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي معالجة المسائل المثارة؛

في ما يتعلق بتقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لتنمية القطاع الخاص وتحوله الهيكلي (DP/2024/17) ورد الإدارة عليه (DP/2024/18):

2 - ***يحيط علما*** بتقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لتنمية القطاع الخاص وتحوله الهيكلي، ويطلب إلى إدارة البرنامج الإنمائي معالجة المسائل المثارة في التقرير وتوصياته، على النحو المبين في رد الإدارة عليه؛

في ما يتعلق بتقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي (DP/2024/19) ورد الإدارة عليه (DP/2024/20):

3 - ***يحيط علما*** بتقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي، ويطلب إلى إدارة البرنامج الإنمائي معالجة المسائل المثارة في التقرير وتوصياته، على النحو المبين في رد الإدارة عليه.

7 حزيران/يونيه 2024

16/2024

استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2022-2025، والتقرير عن النتائج التي حققها الصندوق في عام 2023

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** باستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2022-2025، والتقرير عن النتائج التي حققها الصندوق في عام 2023 (DP/2024/22)؛

2 - ***ينوه*** بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في إجراء إصلاحات لتعزيز تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2022-2025، ويطلب إلى الصندوق مواصلة ضمان ثقافة مؤسسية تتسم بشمول جميع الموظفين والانفتاح واحترامهم وتمكينهم، وذلك باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الإصلاحات؛

3 - ***يشجع*** صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على مواصلة استكشاف الكيفية التي يمكنه بها الاستجابة لاحتياجات لأقل البلدان نموا من التمويل، بما في ذلك دور الصندوق في توفير التمويل الحفاز والمختلط لأهداف التنمية المستدامة، ويشجعها في الوقت نفسه على القيام بتعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومؤسسات تمويل التنمية؛

4 - ***يجدد*** الالتزام بدعم الصندوق لتلبية احتياجاته من موارد النمو الأساسية البالغة 25 مليون دولار سنويا من الموارد العادية وفقا للإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025.

7 حزيران/يونيه 2024

17/2024

برنامج متطوعي الأمم المتحدة: التقرير السنوي لمدير البرنامج

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالنتائج التي تحققت في عام 2023 واستنتاجات وتوصيات استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة للفترة 2022-2025، على النحو المبين في تقرير مدير البرنامج (DP/2024/23)؛

2 - ***يسلم*** بأن العمل التطوعي يمكن أن يكون وسيلة قوية وشاملة لعدة قطاعات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويعرب عن تقديره لجميع متطوعي الأمم المتحدة لما قدّموه من مساهمات مثالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

3 - ***ينوه*** بالجهود التي يبذلها برنامج متطوعي الأمم المتحدة في مجال تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، ويشجع برنامج متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة الدعوة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛

4 - ***يحيط علما*** بالنتائج التي تحققت في مواصلة تحسين كفاءة البرنامج التشغيلية ومرونته، ويرحب في هذا الصدد بتوصية استعراض منتصف المدة التي دعت إلى تنقيح الهدف المتعلق بسرعة نشر المتطوعين الوطنيين؛

5 - ***يعيد تأكيد*** أهمية صندوق التبرعات الخاص في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة 2022-2025، ويحث جميع الشركاء في التنمية الذين هم في وضع يمكنهم من المساهمة في الصندوق على القيام بذلك؛

6 - ***يحيط علما*** بإعلان عام 2026 سنة دولية للمتطوعين من أجل التنمية المستدامة، ويشجع برنامج متطوعي الأمم المتحدة على تيسير تنفيذ السنة الدولية.

7 حزيران/يونيه 2024

18/2024

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** باستعراض منتصف المدة المتكامل والتقرير المرحلي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025 [DP/FPA/2024/4 (Part I)]، والاستعراض الإحصائي والمالي لعام 2023 [DP/FPA/2024/4 (Part I/Add.1)] والمرفقات ذات الصلة، وكذلك التقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2023 [DP/FPA/2024/4 (Part II)]؛

2 - ***يلاحظ مع التقدير*** التقدُّم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2022-2025، على النحو المسجل خلال العامين الأولين من تنفيذها، ويحث الصندوق على أن يعالج، لدى تنفيذ الخطة الاستراتيجية في المستقبل، الثغرات والتحديات التي جرى تحديدها؛

3 - ***يوافق*** على التعديلات المقترح إدخالها على الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025، استنادا إلى نتائج استعراض منتصف المدة، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2024/4 (Part I) والمرفق 1؛

4 - ***يرحب*** بالأولويات العلاجية الستة الرامية إلى تحسين جاهزية صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛

5 - ***يشجع*** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تعزيز استجابته الإنسانية وقدرته على التأهب؛

6 - ***يعيد التأكيد*** على أهمية توافر بيانات عالية الجودة ومساهمتها في تنفيذ خطة عام 2030، وينوه بدور صندوق الأمم المتحدة للسكان في توليد بيانات سكانية عالية الجودة، ويشجع الصندوق على تعزيز قدراته وجهوده في هذا الصدد؛

7 - ***يلاحظ بقلق*** ركود الأرقام في مجال الحد من وفيات الأمهات والمواليد ويشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على تسريع جهوده المبذولة في هذا الشأن؛

8 - ***يرحب*** بعملية تحقيق الاستفادة المثلى من مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان وبفوائدها المرجوة، وينوه بالجهود التي يبذلها الصندوق لإبقاء المجلس على علم بالعملية حتى الآن:

(أ) ***يطلب*** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل تقديم إحاطات دورية إلى المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في عملية تحقيق الاستفادة المثلى من المقر، وذلك قبل كل دورة وحتى الدورة العادية الأولى لعام 2026؛

(ب) ***يطلب*** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يطلع المجلس التنفيذي، قبل الدورة العادية الثانية لعام 2024، على تقييم المخاطر وتدابير التخفيف اللذين ترتكز عليهما عملية تحقيق الاستفادة المثلى من المقر؛

(ج) ***يطلب*** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يرصد آثار عملية تحقيق الاستفادة المثلى من المقر على الأداء والفعالية، وأن يدمج نتائج هذا الرصد في التقارير السنوية اللاحقة للمديرة التنفيذية، وأن يجري تقييما مستقلا لعملية تحقيق الاستفادة المثلى من المقر بحلول عام 2026، بعد إنجازها؛

(د) ***يشجع*** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة العمل بشكل استباقي مع مجلس الموظفين في عملية تحقيق الاستفادة المثلى من المقر وفي عمليات التغيير المهمة الأخرى؛

9 - ***يطلب*** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقيّم إطاره للمساءلة في ضوء إطار المساءلة المرجعي المحدّث لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2023، بصيغته الواردة في تقرير الوحدة عن استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/3)، وأن يعدِّله حسب الاقتضاء، بحلول الدورة السنوية لعام 2025.

7 حزيران/يونيه 2024

19/2024

استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** باستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2024/10)، ويرحب بمواءمته مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2022-2025 [DP/FPA/2024/4 (Part I)]، ويحيط علما أيضا بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة للصندوق للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2024/8)؛

2 - ***يحيط علماً*** بإطار النتائج وبمتطلبات الموارد التي تعكسها التقديرات المنقّحة في الميزانية المتكاملة للصندوق للفترة 2022-2025، بما في ذلك روابط النتائج والموارد، بالصيغة المُدرجة في الوثيقة DP/FPA/2024/10؛

3 - ***يوافق*** على عرض الأنشطة والتكاليف المصاحبة المُدرجة في الوثيقة DP/FPA/2024/10؛

4 - ***يوافق أيضا*** على التقديرات الإجمالية المنقّحة للميزانية المؤسسية للفترة 2022-2025 بمبلغ قدره 872,3 مليون دولار، ويلاحظ أن هذه التقديرات تشمل مبلغ 249,8 مليون دولار لاسترداد التكاليف غير المباشرة من الموارد الأخرى؛

5 - ***يوافق كذلك*** على سقف منقّح للبرامج العالمية والإقليمية خلال الفترة 2022-2025 بمبلغ 211,6 مليون دولار من الموارد العادية، مع ملاحظة أن هذا المبلغ لا يمكن تجاوزه بدون موافقة المجلس التنفيذي؛

6 - ***يشير*** إلى قرار المجلس التنفيذي 3/2015، ويوافق على مبلغ منقّح بقيمة 42 مليون دولار من الموارد العادية لصندوق الطوارئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويؤكد مجدداً على

التفويض القائم للمديرة التنفيذية للصندوق بزيادة صندوق الطوارئ بمقدار 2 مليون دولار فوق السقف في أي سنةٍ من السنوات إذا اقتضى ذلك عدد حالات الطوارئ ومداها؛

7 - ***يؤيد*** مقترَحَ المديرة التنفيذية، جريا على ما ورد في القرارات 6/2008 و 13/2012 و 32/2013 و 24/2017 و 9/2021، المتعلقَ بمنحها صلاحيات استثنائية خلال الفترة 2024-2025 تسمح في إطار الموارد العادية بإتاحة مبلغ إضافي للتدابير الأمنية أقصاه 5,6 ملايين دولار، شريطة استخدامه في الولايات الأمنية الجديدة والناشئة، حسب التعريف الوارد في توجيهات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يرفع تقريرا إلى المجلس التنفيذي كل سنة عن استخدام تلك الأموال في استعراضه الإحصائي والمالي.

7 حزيران/يونيه 2024

20/2024

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي المتعلق بوظيفة التقييم لعام 2023 (DP/FPA/2024/5)، بما في ذلك برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم المستقل لعام 2024، وتعليقات الإدارة ذات الصلة؛

2 - ***يرحب*** بالتقدم المحرز والإنجازات التي حققتها وظيفة التقييم واستمرار قدرة وظيفة التقييم على التكيف والاستجابة للسياقات المحلية والتحديات العالمية الجديدة والناشئة؛

3 - ***يرحب*** بالمساهمات في جهود التقييم المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة وعلى نطاق المنظومة، وكذلك في تعزيز تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم؛

4 - ***يشجع*** مكتب التقييم المستقل على مواصلة استخدام الممارسات المبتكرة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي؛

5 - ***يشجع أيضا*** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تعزيز قدرة وظيفة التقييم اللامركزي وتقييمات العمل الإنساني وزيادة الاستثمارات في وظيفة التقييم.

7 حزيران/يونيه 2024

21/2024

تقرير عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالتقرير (DP/OPS/2024/6) ومرفقاته؛

2 - ***ينوه*** بمساهمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في النتائج التي حققتها الأمم المتحدة والشركاء الآخرون في عام 2023، ويرحب بالتقدم الذي أحرزه في تنفيذ الخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها للفترة 2022-2025؛

3 - ***يحيط علما*** بالشكل والنهج الجديدين لتقرير المدير التنفيذي عن التنفيذ، ويشجع على مواصلة مواءمة التقرير شكلا وهيكلا مع التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

4 - ***يكرر التأكيد*** على الفقرة 8 من القرار 23/2023 التي قررت وجوب أن يمتنع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن اتخاذ مبادرات استراتيجية جديدة، رهناً بموافقة المجلس التنفيذي؛

5 - ***يشير*** إلى قراراته 13/2022 و 18/2023 و 22/2023 و 4/2024 القاضية بتجميد جميع التحويلات من الاحتياطي التشغيلي لأي غرض آخر غير العمليات اليومية؛

6 - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ويلفت الانتباه إلى التوصية 5 من "استعراض استخدام الأفراد من غير الموظفين والطرائق التعاقدية ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2023/8)، ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تنفيذها بالكامل؛

7 - ***يطلب*** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقيِّم إطاره للمساءلة في ضوء إطار المساءلة المرجعي المحدّث لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2023، بصيغته الواردة في تقرير الوحدة عن استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/3)، وأن يعدِّله حسب الاقتضاء، بحلول الدورة السنوية لعام 2025.

7 حزيران/يونيه 2024

22/2024

خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علماً*** بالوثيقة (DP/OPS/2024/7)؛

2 - ***ينوه*** بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة تلبيةً للاستعراضات التي أجرتها أطراف ثالثة للمكتب، ويشجع المكتب على مواصلة التركيز على تنفيذ جميع التوصيات والإجراءات المعلقة في الوقت المناسب إلى حين أن تكتمل خطة الاستجابة الشاملة؛

3 - ***يدعو*** مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن يُنفذ بشكل كامل عملية الإبلاغ عن المخالفات لضمان وجود نظم قوية وآمنة وسرية للإبلاغ عن المخالفات والحماية من الانتقام لجميع الموظفين وغير الموظفين، بغية ضمان حماية الأفراد الذين يبلغون عن المخالفات والمخاطر وسوء السلوك داخل المكتب؛

4 - ***يذكّر*** بالقرار 5/2024 الذي طلب إلى المكتب أن يتواصل أكثر مع موظفيه وغير الموظفين، بسبل منها إجراء استقصاءات "جس نبض" منتظمة، وإبلاغ المجلس التنفيذي بالنتائج الكاملة

وغير المنقحة للاستقصاءات، واتخاذ إجراءات المتابعة استجابة لها، ويطلب إبلاغه بهذه النتائج والإجراءات في غضون ثلاثة أشهر من إجراء الاستقصاء؛

5 - ***يشير*** إلى الفقرتين 20 و 21 من القرار 4/2024، بشأن منع الإفلات من العقاب، ويطلب إلى المكتب، تمشياً مع المادة 16 من النظام الداخلي، أن ينظم جلسة إحاطة سرية مغلقة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بهدف مناقشة المساءلة في إطار مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار والمسائل ذات الصلة؛

في ما يتعلق بالإطار المرجعي للاستعراض الخارجي الذي يجريه طرف ثالث، الذي طلب إلى المكتب أن يصدر تكليفا بإجرائه في نهاية فترة تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة، وفقا للفقرة 18 من القرار 24/2022

6 - ***يشير*** إلى قراره 4/2024 الذي نص على أن يُضطلع في أوائل عام 2025 بالاستعراض الذي يجريه طرف ثالث وأن يصدر المكتب تكليفا بإجراء استعراض نهائي يجريه طرف ثالث بشأن تنفيذ آخر توصية، وهي التوصية المتعلقة ببرنامج متعدد السنوات بشأن تحديث العمليات ورقمنتها، بمجرد تنفيذ التوصية؛

7 - ***يحيط علما*** بمشروع الإطار المرجعي للاستعراض الخارجي الذي يجريه طرف ثالث، الذي من المقرر أن يقدمه فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات وفقا للقرار 24/2022، ويطلب إلى الفريق أن يقدم الإطار المرجعي إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام 2024؛

في ما يتعلق بخطة العمل المفصلة المشفوعة بالمؤشرات ذات الصلة لتنفيذ التوصيات التي أسفر عنها استعراض الثقافة المؤسسية الذي أجراه طرف ثالث، على النحو المطلوب في الفقرة 4 من القرار 5/2024؛

8 - ***يرحب*** بالنهج المقترح وخطة العمل المقترحة لإحداث تحول في الثقافة المؤسسية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يكون متجذرا في قيم الأمم المتحدة؛

9 - ***يذكّر*** المجلس بالفقرة 5 من قراره 5/2024 التي قرر بموجبها الإبلاغ عن التقدم المحرز والتحديات المصادفة في تنفيذ خطة العمل من خلال إحاطات شهرية مستمرة بشأن خطة الاستجابة الشاملة حتى الدورة العادية الأولى لعام 2025 وفي إطار البند السنوي المتعلق بالثقافة التنظيمية خلال الدورات العادية الأولى.

7 حزيران/يونيه 2024

23/2024

استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2024

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام 2024 بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال (DP/2024/L.2) ووافق على خطة العمل لدورته السنوية لعام 2024؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2024 (DP/2024/8)؛

أقر خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام 2024؛

الجزء المشترك

البند 2

معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

اعتمد القرار 8/2024 بشأن المعلومات المستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

البند 3

المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

اعتمد القرار 9/2024 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2023، وردود الإدارة؛

البند 4

الأخلاقيات

اعتمد المقرر 10/2024 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الأنشطة المضطلع بها في عام 2023، وردود الإدارة؛

البند 5

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

اعتمد القرار 11/2024 بشأن المعلومات المستكملة المقدمة بشكل مشترك عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛

البند 6

الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أوروغواي (DP/FPA/OPS/2024/1)؛

البند 19

تقييم مِن قِبَل طرف ثالث لمهام الإدارة والرقابة التي تضطلع بها المجالس التنفيذية

اتخذ القرار 12/2024 بشأن تقييم كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالإدارة والرقابة؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 7

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2023

اتخذ القرار 13/2024 عن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2023؛

أجرى مناقشة تحاورية مع مدير البرنامج بشأن التقرير الموحد عن استعراض منتصف المدة والتقرير السنوي؛

البند 8

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المجلس التنفيذي القرار 14/2024 بشأن استعراض منتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند 9

المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما بالتقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025 (DP/2024/15)؛

البند 10

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار 15/2024 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند 11

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لليبريا على النحو الذي وافق عليه مدير البرنامج الإنمائي (DP/2024/21)؛ ووافق على التمديد لمدة 18 شهرا للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، والتمديد لمدة سنتين للبرنامج القطري لجمهورية الكونغو، والتمديد الثاني لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لرواندا (DP/2024/21)؛

البند 12

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ القرار 16/2024 بشأن استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2022-2025، والتقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2023؛

البند 13

متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ القرار 17/2024 بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة: التقرير السنوي لمدير البرنامج؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 14

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

اتخذ القرار 18/2024 بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقرير السنوي للمديرة التنفيذية؛

أجرى مناقشة تحاورية مع المديرة التنفيذية بشأن التقرير الموحد عن استعراض منتصف المدة والتقرير السنوي؛

البند 15

صندوق الأمم المتحدة للسكان – المسائل المالية والميزانية والإدارية

اتخذ القرار 19/2024 بشأن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022–2025؛

البند 16

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار 20/2024 بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند 17

البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، على النحو الذي وافقت عليه المديرة التنفيذية للصندوق (DP/FPA/2024/9)؛ ووافق على التمديد الثاني لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لرواندا (DP/FPA/2024/9)؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 18

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار 21/2024 بشأن التقرير عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022–2025؛

اتخذ القرار 22/2024 بشأن خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

أجرى مناقشة تحاورية مع المدير التنفيذي بشأن المواضيع المذكورة أعلاه وعقد معه جلسة تحاور مواضيعية بشأن موضوع إنهاء دورة الكوارث الناجمة عن المناخ من خلال إيجاد بنية تحتية مستدامة مرنة وشاملة.

7 حزيران/يونيه 2024

24/2024

الاستعراض الشامل للسياسة المشتركة لاسترداد التكاليف وتنفيذها

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالاستعراض الشامل للسياسة المشتركة لاسترداد التكاليف (DP/FPA/ICEF-UNW/2024/1)؛

2 - ***يعترف*** بأهمية ضمان استرداد جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للبرامج والمشاريع؛

3 - ***يقرر*** أن تحل السياسة الشاملة لاسترداد التكاليف، بصيغتها المبينة في الوثيقة DP/FPA/ICEF-UNW/2024/1، محل سياسة استرداد التكاليف السابقة؛

4 - ***يوافق*** على فئات تصنيف التكاليف وتعريفاتها، على النحو الموضح في السياسة، وتسري بداية من 1 كانون الثاني/يناير 2026، على النحو التالي:

(أ) الأنشطة الإنمائية والإنسانية، وتشمل الفئتين الفرعيتين: '1' البرامج؛ '2' أنشطة فعالية التنمية؛

(ب) تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة؛

(ج) الوظائف التمكينية، وتشمل الفئات الفرعية: '1' الأنشطة الإدارية؛ '2' أنشطة الرقابة والضمان المستقلين؛ '3' الأنشطة ذات الأغراض الخاصة؛

5 - ***يوافق*** على سياسة استرداد التكاليف، بما في ذلك المنهجية والمعدلات، على النحو المبين في السياسة؛

6 - ***يشير*** إلى الفقرة 5 من القرار 12/2020، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدما المعلومات المطلوبة في تلك الفقرة من القرار، بالتعاون مع اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك في تقرير مشترك منسق، لكي تُناقش في الدورة العادية الثانية من كل عام في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بالحوار المنظم بشأن التمويل؛

7 - ***يطلب أيضا*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصلا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عرضَ حسابات المعدلات الافتراضية لاسترداد التكاليف الواردة في وثائق الميزانية المتكاملة لكل منها بطريقة منسقة؛

8 - ***يطلب كذلك*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدما، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

استعراضا شاملا لسياسة استرداد التكاليف ولتنفيذها لاتخاذ قرار بشأنها في الدورة العادية الثانية لعام 2028، ويطلب كذلك إلى البرنامج الإنمائي وصـــندوق الأمم المتحدة للســـكان أن ينظما، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إحاطة مشـــتركة في عام 2027 لعرض جدول زمني مشـــترك للاستعراض والملاحظات الأولية والنتائج المستخلصة من تنفيذ سياسة استرداد التكاليف.

29 آب/أغسطس 2024

25/2024

تقييم كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالحوكمة والرقابة

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يشـــير*** إلى قراره 12/2024 بشـــأن النظر في تقرير وحـدة التفتيش المشـــتركـة (JIU/REP/2023/7)، الـذي طلـب فيـه من مكتـب المجلس التنفيـذي لبرنـامج الأمم المتحـدة الإنمـائي وصـــندوق الأمم المتحدة للســكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشــاريع أن تقدم في الدورة العادية الثانية لعام 2024، وبالتشاور مع مكاتب المجالس المشاركة، معلومات مستكملة عن تنفيذ ذلك القرار؛

2 - ***يرحب*** بالمعلومات المستكملة التي قدمها المكتب في الدورة العادية الثانية لعام 2024.

29 آب/أغسطس 2024

26/2024

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يرحب*** بالتقرير المتعلق بالحوار المنظم بشـــأن تمويل نتائج الخطة الاســـتراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2024/26 و Corr.1) ومرفقاته، بما في ذلك التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل؛

2 - ***يشـــير*** إلى أهمية توفير الموارد العادية بالقدر الكافي وعلى نحو يمكن التنبؤ به، ويعرب عن القلق إزاء اسـتمرار تراجع المسـاهمات في الموارد العادية وأثر ذلك على قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق النتائج المتوخاة للخطة الاســتراتيجية للفترة 2022-2025، واســتعادة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المســتدامة وتسريع وتيرته وتعهد نظم قوية للرقابة والمساءلة؛

3 - ***يذكر*** بأهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل والمسـاهمات على أسـاس متعدد السـنوات، لتمكين البرنامج الإنمائي من تلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان المســتفيدة من البرامج بمرونة ومن الحد من خطر الإضـــرار بقدرته على تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛

4 - ***يشـــير*** إلى أهمية توافر التمويل المواضـــيعي المرن لتكملة الموارد العادية، وهو تمويل بالغ الأهمية بالنسبة للبرنامج الإنمائي لتسريع وضع برامجه الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

5 - ***يرحب*** بالاتفاق الجديد لتمويل دعم الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويهيب بالبرنامج الإنمائي إلى تنفيذ التزاماته بالكامل ويشجع الدول الأعضاء على القيام بنفس الأمر، بما يتماشى مع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة؛

6 - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على الاستمرار في تواصله مع الدول الأعضاء، من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل، بشأن تحديد أولويات المساهمات في الموارد العادية، وبشأن مسألة التحول من التمويل المخصص بدرجة كبيرة لأغراض محددة إلى تمويل يكون أكثر مرونة وقابلية للتنبؤ؛

7 - ***يشجع*** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التواصل المستمر مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات والمجتمع المدني والأفراد، لتنويع مصادر تمويله المحتملة، وعلى تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛

8 - ***ينوه*** بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي للتعجيل بوتيرة تمويل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الجهود التي تحققت من خلال مركز التمويل المستدام، ويشجع البرنامج الإنمائي على أن يقدم، في إطار التقارير الحالية، مزيدا من التفاصيل عن النتائج التي تحققت بفضل هذه الجهود وكذلك عن المخاطر والفرص المحتملة؛

في ما يتعلق بالتعديلات على صك مرفق البيئة العالمية:

9 - ***يحيط علما*** بمذكرة مدير البرنامج بشأن التعديلات المقترحة على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله؛

10 - ***يقرر*** اعتماد التعديلات على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله على النحو الذي وافقت عليه الجمعية السابعة لمرفق البيئة العالمية في اجتماعها الذي عقد في فانكوفر، كندا، في الفترة من 22 إلى 26 آب/أغسطس 2023؛

11 - ***يطلب*** إلى مدير البرنامج إحالة هذا القرار إلى الرئيس التنفيذي ورئيس مرفق البيئة العالمية.

29 آب/أغسطس 2024

27/2024

تقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2023-2024

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يرحب*** بالتقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2023-2024 (DP/FPA/2024/11)، بما في ذلك التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل؛

2 - ***يلاحظ*** أهمية توافر موارد عادية (أساسية) تكون كافية ويمكن التنبؤ بها وترتبط بنتائج مقصودة ومثبَتة، حيث إن هذه الموارد حاسمة الأهمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لكي يتمكَّن من تحقيق الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 ومواجهة الأزمات الإنسانية المختلفة والمساعدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

3 - ***يُذكر*** بأهمية توسيع نطاق قاعدة المساهمين، ويحثُّ صندوق الأمم المتحدة للسكان على التواصل مع الدول الأعضاء من أجل إعطاء الأولوية للمساهمات المُقدَّمة للموارد العادية في الوقت المناسب وبطريقةٍ يمكن التنبؤ بها، بما يتماشى مع اتفاق التمويل للأمم المتحدة، ويشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً على مواصلة بذل الجهود من حيث إبراز المساهمات والاعتراف بها، لا سيما الموارد العادية؛

4 - ***يشجع*** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التواصل مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات والمجتمع المدني والأفراد، لتنويع مصادر تمويله المحتملة، وعلى تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛

5 - ***يلاحظ*** أهمية التمويل المواضيعي والجماعي المرن باعتباره أمراً بالغ الأهمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لما له من دور في تسريع وضع برامجه الرامية إلى تحقيق النتائج التحويلية الثلاث وأهداف التنمية المستدامة؛

6 - ***يرحب*** بالاتفاق الجديد لتمويل دعم الأمم المتحدة المقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويهيب بصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تنفيذ التزاماته بالكامل ويشجع الدول الأعضاء على القيام بنفس الأمر، بما يتماشى مع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة؛

7 - ***يشجع*** صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاستمرار في تواصله مع الدول الأعضاء، من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل، بشأن تحديد أولويات المساهمات في الموارد العادية، وبشأن مسألة التحول من التمويل المخصص بدرجة كبيرة لأغراض محددة إلى تمويل يكون أكثر مرونة وقابلية للتنبؤ؛

8 - ***ينوه*** بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لاستكشاف أدوات تسريع التمويل، مثل مرفق الاستثمار الاستراتيجي وغيره، بغية تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية والنتائج التحويلية الثلاث، ويشجع الصندوق على تقديم مزيد من التفاصيل عن النتائج التي تحققت من خلال هذه الأدوات وعن مخاطرها المحتملة في إطار التقارير الحالية.

29 آب/أغسطس 2024

28/2024

خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

1 - ***ينوه*** بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة؛

2 - ***يطلب*** أن تُدرَج في التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات، في إطار الفرع المعنون "برنامج إقرارات الذمة المالية"، معلومات عن امتثال أعضاء فريق الإدارة العليا لسياسة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن إقرارات الذمة المالية وبيانات تضارب المصالح؛

3 - ***يطلب*** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، بحلول الدورة العادية الأولى لعام 2025، تقريرا عن النتائج التامة والكاملة لتقييم مخاطر الحافظة الذي أُنجز

استجابة للتوصيات الصادرة في عام 2022 عن شركة KPMG، وأن ينظم خلال الدورة العادية الأولى لعام 2025 جلسة إحاطة مغلقة لإطلاع المجلس على النتائج غير المنقحة؛

4 - ***يطلب*** إلى المكتب أن يقدم معلومات مستكملة عن استعراض النظام المالي والقواعد المالية، وذلك خلال جلسة الإحاطة الشهرية عن آخر المستجدات في كانون الأول/ديسمبر 2024؛

في ما يتعلق بالإطار المرجعي للاستعراض الخارجي الذي يجريه طرف ثالث بشأن تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة:

5 - ***يحيط علماً*** بالإطار المرجعي بصيغته الواردة في الوثيقة DP/OPS/2024/10؛

6 - ***يؤكد من جديد*** القرار 4/2024، ويكرر التأكيد على أن هذا الاستعراض ينبغي أن يشكل استعراضاً مرحلياً شاملاً لجميع عناصر خطة الاستجابة الشاملة، بهدف تقييم حالة تنفيذ كل توصية والإجراءات المتخذة بشأنها، بما في ذلك تحديد ما إذا كان الأثر المنشود قد تحقق وتحديد ما الذي يتعين القيام به بشكل إضافي في حالة ما لم تُنجَز إجراءات تنفيذ التوصيات على نحو مرضٍ تماماً؛

7 - ***يحيط علما*** بالإغلاق الرسمي لمكتب الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (S3i) اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 ويقرر إدراج عملية الإغلاق في نطاق الاستعراض الذي يجريه طرف ثالث؛

8 - ***يطلب*** إلى فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات أن يمضي قدما في الاضطلاع بالاستعراض الخارجي الذي يجريه طرف ثالث، مع تضمينه التوجيهات الواردة في هذا القرار؛

9 - ***يطلب*** إلى فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات أن يقدم التقرير غير المنقح للاستعراض الخارجي الذي يجريه طرف ثالث وأن يعرض استنتاجاته على المجلس التنفيذي قبل الدورة السنوية 2025؛

في ما يتعلق باستراتيجية تنفيذ برنامج ابتكار العمليات ورقمنتها:

10 - ***يحيط علما*** باستراتيجية تنفيذ برنامج ابتكار العمليات ورقمنتها، على النحو الذي طلبه المجلس التنفيذي في الفقرة 6 من القرار 4/2024؛

11 - ***يشجع*** مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما في ذلك فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات، على اتخاذ التدابير المناسبة لضمان الشفافية والمساءلة والنزاهة في تنفيذ برنامج ابتكار العمليات ورقمنتها؛

12 - ***يشير*** إلى الفقرة 18 من القرار 4/2024، التي نصت على عدم إدراج برنامج ابتكار العمليات ورقمنتها في الاستعراض الخارجي الذي يجريه طرف ثالث لخطة الاستجابة الشاملة؛

13 - ***يطلب*** إلى فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات أن يكلف جهةً ما بإجراء تقييم تكويني خارجي لبرنامج ابتكار العمليات ورقمنتها لتقييم بيان جدواه، ومساهمته في الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025، ونواتجه ونتائجه وإدارة مخاطره وميزانيته، وكذلك التقدم المحرز فيه حتى الآن، على أن يُعرض على المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار بشأنه خلال الدورة السنوية لعام 2025؛

14 - ***يطلب*** إلى فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، من خلال مكتبه، بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2024، مشروعَ الإطار المرجعي للتقييم التكويني لبرنامج ابتكار العمليات ورقمنتها، لإتاحة إمكانية الاطلاع عليه عبر الإنترنت؛

15 - ***يطلب*** إلى إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تقدم، في جلسات إحاطة غير رسمية فصلية، معلومات مستكملة عن تنفيذ برنامج ابتكار العمليات ورقمنتها، بما في ذلك معلومات خطية عن عملية الاختيار في إطار التخطيط المركزي للموارد، وأن تقدم كذلك تقريرا خطيا سنويا عن التنفيذ في الدورات العادية الأولى، إلى حين أن يتأكد اكتمال تنفيذ البرنامج بعد إقرار المجلس التنفيذي لتقييم خارجي نهائي؛

في ما يتعلق بالمبلغ التقريبي المتبقي من الأموال غير المصروفة والطرق البديلة لاستخدامها:

16 - ***يحيط علما*** بالمعلومات المستكملة عن التقدم المحرز في رد الاحتياطيات الفائضة المتراكمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، والمبلغ المقدر للاحتياطيات الفائضة غير المسددة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، على النحو الذي طلبه المجلس التنفيذي في الفقرة 4 من القرار 6/2024؛

17 - ***يشير*** إلى الوثيقة DP/OPS/2024/3 التي عُرضت فيها خمسة خيارات بشأن الطرق البديلة لاستخدام الأموال غير المنفقة للنظر فيها،

18 - ***يشير كذلك*** إلى قراره 6/2024 الذي مدد الموعد النهائي لتوزيع جميع الاحتياطيات الفائضة المتراكمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، والذي وافق فيه المجلس على اتخاذ قرار بشأن استخدام الاحتياطيات الفائضة غير المصروفة في الدورة العادية الثانية؛

19 - ***يحيط علما*** بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد طلب من مكتب المستشار القانوني إسداء مشورة قانونية له بشأن الاحتياطيات الفائضة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 المخصصة لكيانين من الكيانات الدافعة، وفقا لقرار المجلس التنفيذي 4/2023، ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يطلع المجلس خطيا، بحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2024، على أي مشورة يتلقاها من مكتب المستشار القانوني بشأن هذه الاحتياطيات؛

20 - ***يطلب كذلك*** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ألا يواصل الاحتفاظ إلى ما بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلا بالاحتياطيات الفائضة غير المصروفة المخصصة لهذين الكيانين من الكيانات الدافعة؛

21 - ***يقرر*** إيجاد حل لمسألة الاحتياطيات الفائضة غير المنفقة المخصصة لهذين الكيانين من الكيانات الدافعة في الدورة العادية الأولى 2025؛

22 - ***يقرر كذلك*** تحويل جميع الاحتياطيات الفائضة المتبقية المتراكمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 غير المصروفة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، باعتبارها مساهمات غير مخصصة ومتساوية، إلى الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة والصندوق الاستئماني المحدد الغرض لنظام المنسقين المقيمين ومكتب لتنسيق الإنمائي؛

23 - ***يطلب*** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم معلومات مستكملة عن الاحتياطيات الفائضة غير المصروفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 والاحتياطيات الفائضة المتراكمة

بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 في إحاطة غير رسمية قبل انعقاد الدورة العادية الأولى لعام 2025، ويطلب إليه أيضا دعوة مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة إلى المشاركة.

29 آب/أغسطس 2024

29/2024

التقرير الإحصائي السنوي لعام 2023 عن أنشطة الشراء في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالتقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2023 (DP/OPS/2024/9)؛

2 - ***يرحب*** بالبيانات والتحليلات الواردة في التقرير؛

3 - ***ينوه*** بتقرير عام 2023، الذي صادف الإصدار الأربعين من تقارير الأمم المتحدة عن المشتريات، ويؤكد أهمية الشفافية والانفتاح في ممارسات الشراء لبناء الثقة مع الشركاء والجمهور، ويشجع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أن يواصل، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، تحسين الشفافية والإبلاغ عن عمليات الشراء ونتائجها، مع التركيز في ذلك على أثر المشتريات على التنمية المستدامة؛

4 - ***يشجع*** مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة استكشاف فرص الشراء التعاوني مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

29 آب/أغسطس 2024

30/2024

استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2024

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام خلال دورته العادية الثانية لعام 2024 بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

أقرّ جدول الأعمال (DP/2024/L.3) ووافق على خطة عمل دورته العادية الثانية لعام 2024 (DP/2024/L.3)؛

اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام 2024 (DP/2024/24)؛

أقر خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام 2025؛

الجزء المشترك

البند 2

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ القرار 24/2024 بشأن الاستعراض الشامل للسياسة المشتركة لاسترداد التكاليف وتنفيذها؛

البند 9

معلومات مستكملة بشأن تقييم كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالحوكمة والرقابة

اتخذ القرار 25/2024 بشأن تقييم كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالإدارة والرقابة؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 3

الحوار المنظم بشأن التمويل

اتخذ القرار 26/2024 الخاص بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022–2025؛

البند 4

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

وافق، وفقا للقرار 7/2014، على وثائق البرامج القطرية التالية للبرنامج الإنمائي:

جمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/DCP/COD/4)؛

وجيبوتي (DP/DCP/DJI/4)؛

وناميبيا (DP/DCP/NAM/4)؛

وسيراليون (DP/DCP/SLE/5)؛

وأوكرانيا (DP/DCP/UKR/4)؛

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لليمن (DP/2024/28) على النحو الذي وافق عليه مدير البرنامج الإنمائي؛ ووافق على التمديد الثالث لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لميانمار (DP/2024/28)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 5

الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار 27/2024 بشأن الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند 6

البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

وافق، وفقا للقرار 7/2014، على وثائق البرامج القطرية التالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان:

جمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/FPA/CPD/COD/6)؛

وجيبوتي (DP/FPA/CPD/DJI/6)؛

وكمبوديا (DP/FPA/CPD/NAM/7)؛

وسيراليون (DP/FPA/CPD/SLE/8)؛

وأوكرانيا (DP/FPA/CPD/UKR/4)؛

أحاط علما بالتمديدات الأولى لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكوبا وليبريا والمكسيك واليمن، على النحو الذي وافقت عليه المديرة التنفيذية للصندوق (DP/FPA/2024/12)؛ ووافق على التمديد الأول لمدة سنتين للبرنامج القطري لجمهورية الكونغو؛ والتمديد الثالث لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لميانمار؛ والتمديد الرابع لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/FPA/2024/12)؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 7

بيان المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار 28/2024 بشأن خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

اتخذ القرار 29/2024 بشأن التقرير الإحصائي السنوي لعام 2023 عن أنشطة المشتريات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام 2024

(تنتهي مدة العضوية في آخر يوم من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: إثيوبيا (2025)، وتشـــاد (2024)، وتونس (2026)، والكاميرون (2024)، وكوت ديفوار (2024)، وكينيا (2024)، وليسوتو (2024)، ونيجيريا (2026).

دول آسيا والمحيط الهادئ: بنغلاديش (2026)، وجمهورية كوريا (2025)، والصين (2025)، وقطر (2024)، وكازاخستان (2024)، وميانمار (2024)، وناورو (2026).

دول أوروبا الشـــرقية: أوكرانيا (2024)، وجمهورية مولدوفا (2025)، ورومانيا (2026)، وسلوفاكيا (2025).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور (2025)، والبرازيل (2026)، وجامايكا (2026)، وكوستاريكا (2024)، وكولومبيا (2025).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى*: ألمانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، والسويد، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية، والنرويج، وهولندا (مملكة)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

* تطبق منطقة دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدولا تناوبياً خاصاً بها، وهو يختلف من عام لآخر.

المرفق الثالث

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) الذي عقد في 31 أيار/مايو 2024

1 - ينعقد الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) سنوياً، ويوفر منصة للدول الأعضاء لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الوكالات، بمشاركة كل من أعضاء المجالس التنفيذية الأربعة ومراقبيها، وكذلك رؤساء ست وكالات. وفي عام 2024، طلبت المجالس التنفيذية إجراء مناقشة حول دور الحوكمة الفعالة، من قبل الهيئات الرئاسية، في تعزيز تعددية الأطراف وحول فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

2 - وافتتح الاجتماع رئيس الاجتماع المشترك، وهو رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأعرب رئيس الاجتماع عن تقديره لحضور رؤساء المجالس وكذلك رؤساء جميع شركاء الاجتماع المشترك ونوابهم. وشدد الرئيس في ملاحظاته على أن الهيئات الرئاسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها تضطلع بدور حاسم في دعم أنشطة كل وكالة والإشراف عليها، وكذلك في ضمان تنفيذ كيانات الأمم المتحدة لواجباتها المنبثقة عن مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف والمبادرات المشتركة. وقد أدى التوجيه الاستراتيجي، والرقابة والمساءلة التي قدمتها المجالس التنفيذية دوراً حاسماً في ضمان قدرة هذه المنظمات على تنفيذ ولاياتها بفعالية وكفاءة أكبر، وتحقيق النتائج على مستوى المنظومة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وفي نهاية المطاف، تضمن المجالس التنفيذية فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبما أن العالم يتغير ويصبح أكثر تعقيداً، يجب أن تتطور أيضاً الهيئات الرئاسية للأمم المتحدة. وتشهد القرارات التي اتخذتها المجالس التنفيذية في السنوات الأخيرة على حقيقة أن المجالس لم تكن مدركة للحاجة إلى التطور فحسب، بل كانت تتخذ إجراءات استباقية.

3 - وشدد الرئيس على أن فعالية كيانات الأمم المتحدة في البلدان تعتمد على فعالية مجالسها التنفيذية، التي تضمن أن تكون جميع الإجراءات المتخذة قائمة على أساس عملي ومستجيبة لاحتياجات المجتمعات المحلية. وأشار إلى أن التعاون المتعدد الأطراف من خلال منتديات مثل الاجتماع المشترك كان بالغ الأهمية للتصدي للتحديات الإنمائية المتزايدة في عالم سريع التغير. ومع تبقي ست سنوات فقط حتى عام 2030 وتزايد الأزمات، حرصت المجالس على أن تتمكن وكالات الأمم المتحدة من الاضطلاع بولاياتها وأن تفي بالأغراض المنشودة منها. وتطلّب ذلك تكييف أساليب عمل المجالس الرئاسية نفسها، وقواعدها، واتخاذها للقرارات وطرائق عقد اجتماعاتها.

4 - وأشار الرئيس إلى الطلبات التي قدمتها المجالس التنفيذية لإجراء استعراضات خبراء لمهام الرقابة والحوكمة فيها. وعلى سبيل المثال، أجرى البرنامج في عام 2023 تقييماً لأطر وعمليات الحوكمة لديه لتحديد فرص تحسين الكفاءة والفعالية. وقدم الاستعراض الذي أجرته خبيرة استشارية مستقلة مجموعة من التوصيات للمجلس لتقديم أفضل مشورة ودعم استراتيجيين ممكنين للبرنامج. ثم أنشئ فريق عامل تابع للمجلس التنفيذي لاستعراض التوصيات ووضع خطة تنفيذ للتوصيات التي وافق عليها المجلس. وأشار الرئيس أيضاً إلى أنه في عام 2023، وبناء على طلب المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أجرت وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة تقييماً لوظائف الحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية الثلاثة. وسلط الاستعراض الضوء على فرص التحسين في مجالات رئيسية للحوكمة، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات، والهيكل، والعمليات، والنظم.

5 - وأتاح كلا هذين الاستعراضين فرصاً للتفكير في كيفية تقوية المجالس التنفيذية لتعزيز أدوارها في مجالي الحوكمة والرقابة. وفي إطار الجهود الجماعية التي تبذلها المجالس لتشجيع تعددية الأطراف، ينبغي أن يؤدي كل دولار يتم استثماره إلى نتائج ملموسة. ومن المبادئ الأساسية لتعددية الأطراف المساواة بين الأمم. ومن هذا المنطلق، شجع الرئيس الأعضاء على استكشاف منصات جديدة للعمل معا لتعزيز أطر الحوكمة من أجل تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال العمليات الحكومية الدولية مثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ومن خلال التعاون الأقوى والاتصالات المفتوحة، يمكن لجميع الأطراف المضي قدما بعزم متجدد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6 - وتحدث الأمين العام المساعد لتنسيق التنمية نيابة عن نائبة الأمين العام، فأبرز الدور الحاسم للمجالس الرئاسية في النهوض بتعددية الأطراف والتنمية المستدامة، وتولي ريادة التغيير داخل منظومة الأمم المتحدة. وكان ذلك ممكنا بسبب تواؤم قرارات المجالس مع القرارات الأوسع نطاقا للأمم المتحدة بشأن تنسيق الحوكمة. وأعرب عن امتنانه للكيانات التي قادت هذه الرحلة، وأشار إلى أن الدول الأعضاء تتمنى استمرار هذا التقدم. وقد استلزم حجم أهداف التنمية المستدامة وطموحها أن تواكب المؤسسات المتعددة الأطراف الاحتياجات المتغيرة. ويتعين على الهيئات الرئاسية لكيانات الأمم المتحدة أن تغتنم جميع الفرص للتفكير في التوجيهات التي تتلقاها والبناء على علاقات عملها الإيجابية. وقد كانت هناك فرص كبيرة لبناء روابط أقوى من ذلك بين عمليات الحوكمة في الأمم المتحدة.

7 - وقدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة توجيهات مفيدة في هذا الصدد. وللمرة الأولى، قُدمت لمحة عامة كاملة عن الكيفية التي أدمجت بها وكالات الأمم المتحدة متطلبات الإصلاح. وستكون الجولة الأولى من المناقشات التي ستجريها الكيانات بشأن هذا الموضوع موضع ترقب كبير. وسيكون للمجالس التنفيذية دور مركزي في النهوض بتنفيذ اتفاق تمويل جديد. وفي الدورة الأخيرة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات قبل عام 2030، سيكون من الممكن تحديد مسار طموح للسنوات الأربع المقبلة. ومع اقتراب موعد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، حان الوقت لتجديد التركيز على هذه الأهداف. وأعاد رئيس المجلس التنفيذي للبرنامج التأكيد على أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وغيره من العمليات المتعددة الأطراف كانت فرصاً مهمة لتحديد سبل تحسين الحوكمة العالمية والتأثير على الرؤية من أجل نظام متعدد الأطراف أكثر فعالية وتوحيدا لضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وشملت أدوار المجالس التنفيذية ضمان التعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في القدرة على

الصـــمود والتنمية المســـتدامة. وفي ضـــوء التحديات التي تواجه العالم، كان من الأهمية بمكان التفكير في ما إذا كانت حوكمة هذه الكيانات ملائمة للتصـــدي لهذه التحديات الملحة وتوحيد الأداء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8 - وأتاحت جلسة الاجتماع المشترك فرصة لتبادل الآراء بشأن استعراض وحدة التفتيش المشتركة لعام 2023، والذي سلط الضوء على إمكانيات تحسين منظومة الحوكمة ووظائفها، وكيفية الاستفادة القصوى من هذه الإمكانات. وعلى مدار الجلسة، أتيحت الفرصة لرؤساء الكيانات الستة ونوابهم للتعبير عن آرائهم في ما يتعلق بترتيبات الحوكمة في وكالاتهم وكيف يمكن تحسينها. وكانت هذه أيضاً فرصة للنظر بشكل جماعي في الكيفية التي يمكن أن يكون بها الاجتماع المشترك أكثر كفاءة وفعالية في توفير الرقابة. وتتوخى وثيقة "المسار من أجل المستقبل"، التي يجري التفاوض بشأنها حالياً في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، قسماً خاصاً بتحويل الحوكمة العالمية للتغلب على التحديات التي تواجه العالم اليوم. وبصفتهم رؤساء منظمات، كان للحاضرين في جلسة الاجتماع المشترك دور أساسي في هذا الشأن. وشجع رئيس المجلس التنفيذي للبرنامج جميع أعضاء المجلس ورؤساء الكيانات على استخدام هذه المنصة الفريدة من نوعها لطرح أفكار من كياناتهم على طاولة النقاش. فمن خلال الحوار المفتوح فقط يمكن لشركاء الأمم المتحدة العمل مع الحكومات للتصدي للتحديات التي يواجهها كل منهم وزيادة فعاليتهم إلى أقصى حد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9 - وافتتح مدير الاتصالات والشراكات الاستراتيجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان حلقة نقاش مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة الست المشاركة ونوابهم. وكان الهدف من هذا النقاش التفاعل المباشر مع الإدارة العليا للوكالات وجمع وجهات نظرهم حول دور الهيئات الرئاســـية – والمجالس التنفيذية على وجه التحديد – وكيف يمكن للوكالات العمل بفعالية أكبر مع المجالس من أجل تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10 - وشـددت المديرة التنفيذية لصـندوق الأمم المتحدة للسـكان على أن المجالس التنفيذية هي تعبير جوهري عن المنصات الشاملة لتعددية الأطراف للتعاون وصنع القرار بتوافق الآراء. ولم تكن هذه المجالس حاسمة فحسب في ضمان قدرة الوكالات على تنفيذ ولاياتها بفعالية وكفاءة، بل كانت حاسمة أيضاً في تحقيق الأثر على نطاق المنظومة. وكان تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد إلى حد كبير على المساءلة: وتؤدي المجالس التنفيذية دورا فائق الأهمية في مســـاءلة وكالات الأمم المتحدة عن أدائها. وكانت هناك روابط قوية بين المجالس والنتائج المحققة على أرض الواقع، وهي في نهاية المطاف ما تقاس به وكالات الأمم المتحدة. وتماشياً مع رؤية الأمين العام بشأن الأمم المتحدة 2.0، تؤدي المجالس التنفيذية دوراً رئيسياً في تعزيز المرونة، والتركيز على الأفراد، وإدارة المخاطر، واســتخدام البيانات والاســتشــراف – ليس فقط بالنسبة إلى فرادى وكالات الأمم المتحدة ولكن بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها.

11 - ورداً على سؤال حول ما إذا كانت المجالس التنفيذية قد وجهت وكالات الأمم المتحدة إلى التنسيق بفعالية أكبر بشأن المواضيع الشاملة، أبرزت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التحديات المترابطة التي يواجهها العالم. وفي هذا السياق، سيعتمد نجاح عمل وكالات الأمم المتحدة على قدرتها مجتمعة على توحيد أدائها. وكانت الطريقة التي عالج بها شركاء الأمم المتحدة مسألة التقاطع وتعميم المواضيع الشاملة أمرا بالغ الأهمية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة – ولا سيما الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين. فبدون مشاركة النساء والبنات وريادتهن، لن تكون أهداف التنمية المستدامة الأخرى قابلة للتحقيق. ويشكل

مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والذكرى السنوية لإعلان بيجين+30، وغيرهما من الاجتماعات فرصاً رئيسية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

12 - وأعادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تأكيد التزامها بالتنسيق الفعال، والاتساق وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وستكون خطط التعجيل بالمساواة بين الجنسين محركا رئيسيا وأداة مساءلة لجميع الشركاء. وكان توجيه المجالس بالغ الأهمية لهذا المستوى من التنسيق بين الوكالات. وعلى سبيل المثال، كانت المجالس التنفيذية توجه الوكالات بشأن ما يلي: (1) ترويج العمل على نطاق المنظومة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، وتشجيع بيئات العمل الآمنة؛ و (2) وضع حلول متكاملة، بما في ذلك التقييمات المشتركة، وتحليلات الاحتياجات، والتخطيط التعاوني (ركزت 44 في المائة من برامج الأمم المتحدة المشتركة على هدف التنمية المستدامة 5 والمساواة بين الجنسين في عام 2023)، والزيارات الميدانية المشتركة وملحق للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للإبلاغ المنسق؛ و (3) مواءمة عمليات التخطيط الاستراتيجي من أجل تنسيق النواتج وتعزيز أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

13 - وأجاب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على سؤال حول الكيفية التي يمكن بها لكيانات الأمم المتحدة، بتوجيه من هيئاتها الرئاسية، أن تتكيف مع طرائق العمل الجديدة داخلياً في كل منظمة وخارجياً مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين في سعيها لتحقيق مزيد من التأثير والكفاءة. ولم تكن هناك حاجة إلى معالجة المسائل المتعلقة بطرائق العمل الجديدة من قبل المشاركين في الاجتماع المشترك فحسب، بل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها في استجابتها الجماعية لمبادرة الأمم المتحدة 2.0. وسلط الضوء على ثلاث طرائق جديدة يعمل بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. فأولا، تجاوزت رحلة التحول الداخلي للمكتب معالجة أزمة واحدة، وشكلت استعراضاً كاملا للثقافة التنظيمية: بناء القدرات في ما يتعلق بمجالي الأدلة والتعلم؛ وتعزيز إدارة المشاريع والحوافظ؛ وضمان ملاءمة العمليات ونظم المعلومات للغرض منها. وشمل ذلك تنقيح اللوائح المالية، وتجديد أطر السياسات، ووضع إطار عمل جديد لإدارة المخاطر، وضمان إدارة شفافة للإيرادات الصافية الصفرية. وقام المجلس التنفيذي بمساءلة المنظمة في هذه العملية وقدم التوجيه والدعم طوال رحلة صعبة وناجحة. وثانياً، لزيادة كفاءته، أنشأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مراكز مهمات لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكان المكتب يعمل على مواءمة طريقة عمله من خلال إقامة شراكات مع وكالات أخرى. وثالثاً، التزم المكتب بتسريع العمل المناخي في إطار عملياته ومن خلال مشاريعه مع الشركاء. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المكتب العمل مع شركاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل إنشاء مكاتب خلفية مشتركة واستفاد من الخدمات المشتركة العالمية مثل Web Buy Plus ومركز الحجوزات التابعين للأمم المتحدة. وجرى تشجيع الوكالات الشريكة على استخدام المزيد من منصات الخدمات المشتركة. وسيدعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوصفه كيانا قائما على المشاريع وغير برنامجي وغير معياري، منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال نظام المنسقين المقيمين، الذي مكّن التعاون بين الوكالات ويسّر إقامة الشراكات مع الدول الأعضاء.

14 - وقدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمثلة على الكيفية التي اعتمدت بها الوكالات على مجالسها التنفيذية للتكيف مع الظروف المختلفة - على سبيل المثال أثناء الأزمات - وأصبحت أكثر قدرة على الصمود. وفي معرض إشارته إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 162/48 الذي يحدد أدوار

المجالس التنفيذية، أبرز أهمية المجالس التنفيذية بوصفها حارسة لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تحدد ولايات جميع كيانات الأمم المتحدة والدعم الإداري العام. وفي ظروف الأزمات، كانت قيادة المجالس التنفيذية حاسمة في معايرة استجابات الإدارة النشطة من أجل الحفاظ على الأداء داخل المجتمعات المحلية. وعلى سبيل المثال، خلال جائحة كوفيد-19، دعم المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإدارة في اتخاذ القرارات التي سمحت بالصرف السريع وإعادة تشكيل التمويل في سياق متطور ومعقد.

15 - كما دعم المجلس الدعوة وتعبئة الموارد، مما أتاح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع 131 خطة استجابة اجتماعية واقتصادية وطنية إلى جانب مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وشدد المدير على أهمية الحوار المستمر بين المديرين التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة ورؤساء المجالس والمكاتب، مما يسّر التوجيه في الوقت المناسب وواءم بين قرارات المديرين التنفيذيين والمجالس. وقدم المدير مثالا على هذا الحوار المستمر والشراكة مع المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بوضع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتوازي مع الإصلاح الجاري في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والقرارات المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ووفر اعتماد المجلس التنفيذي لخطة استراتيجية "جاهزة للإصلاح" لكل من المجلس والإدارة المرونة اللازمة للاستجابة للسياق المتغير. وساعدت أيضاً هذه المشاركات على ضمان قيام الرؤساء التنفيذيين بتزويد المجالس، التي يخضعون للمساءلة أمامها، بمعلومات واضحة وفي الوقت المناسب لاتخاذ قرارات مستنيرة تمكّن الوكالات من تحقيق النتائج.

16 - وتكلمت المديرة التنفيذية لليونيسف عن الدور الذي قامت به المجالس التنفيذية في تعزيز التعاون وفعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فأبرزت أهمية القرارات المتوائمة بين المجالس التنفيذية. ويسّرت الفقرات المشتركة بين مقررات المجالس التنفيذية المواءمة على الصعيد القطري. وأشارت إلى أن الدراسة الاستقصائية السنوية لليونيسف بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدمت دليلا على أن وكالات الأمم المتحدة كانت أكثر قدرة على مساعدة الدول الأعضاء في تلبية الأولويات الإنمائية نتيجة لإصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقدمت المديرة التنفيذية أمثلة عملية على المواءمة، ووصفت كيف أن برنامجا مشتركا في ميكرونيزيا بشأن التحول الرقمي حقق خطوات كبيرة في مجالات التعليم، والمساواة بين الجنسين والأمن البحري. وفي جامايكا، ساعد العمل المشترك الحكومة على تنفيذ توصيات استعراض الإنفاق العام، واستحداث منظومة جديدة لتوقع الاحتياجات من الموارد التعليمية. ومع سعي شركاء الأمم المتحدة إلى تسريع وتيرة التقدم في خطة عام 2030، أظهرت هذه الأمثلة إمكانية تحقيق ذلك من خلال برامج مشتركة لتوسيع نطاق الجهود المبذولة حالياً.

17 - وتحدث نائب المديرة التنفيذية للبرنامج عن الحاجة إلى المزيد من المجالس التنفيذية لتيسير عمل الوكالات وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي معرض إشارته إلى الفجوة غير المسبوقة بين الاحتياجات والموارد المتاحة، شدد على أن المجالس يمكن أن تلفت الانتباه إلى قيود الموارد، وتساعد على تعبئة الموارد، وتساعد وكالات الأمم المتحدة على العمل بكفاءة أكبر حتى تتمكن من إيجاد طرائق مبتكرة لسد فجوة الموارد. وفي ظل بيئة سياسية متزايدة التعقيد ومشاركة متزايدة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في العمليات الإنسانية، كان توجيه المجالس حاسماً أيضاً للمساعدة على ضمان استمرار وكالات الأمم المتحدة في الالتزام بالمبادئ الإنسانية. وقد واجهت هذه المبادئ تحديات في بعض الأحيان، واحتاجت الوكالات إلى الدعم كي تبقى متسقة وتتبع نهجا قائما على المبادئ. وأخيراً، شدد على أهمية توافق الآراء

والوحدة داخل المجالس التنفيذية خصوصاً في ما يتعلق بالقضايا الصعبة. ففي عالم يسوده الاستقطاب، كانت الوكالات بحاجة إلى أن تتحد الدول الأعضاء وتظهر توافقاً في الآراء حول ولايتها ككيانات تابعة للأمم المتحدة. ويمكن لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقبل أن يكون فرصة رئيسية لتأكيد هذه الولاية العالمية المشتركة.

18 - وقدم الجزء الثاني من حلقة النقاش تأملات حول المستقبل. وسُئل القادة التنفيذيون عما يمكن أن تفعله الوكالات لتحسين دعمها للهيئات الرئاسية في مسارها نحو أن تصبح أكثر "ملاءمة للمستقبل".

19 - وأشارت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن الدعم السياسي الذي تتلقاه الوكالات من المجالس التنفيذية كان حاسماً. وفي حين أن الجلسات الرسمية كانت تعقد ثلاث مرات فقط في السنة، فإن المجالس التنفيذية كانت ترافق الوكالات يوما بعد يوم. وضمن هذا الحوار المستمر أن تظل البرامج مستجيبة للاحتياجات المتطورة باستمرار. وكان لمداخلات الدول الأعضاء في اجتماعات المجالس ثقل هائل تجاوز جدران قاعات المجالس. ودفعت المجالس التنفيذية الوكالات إلى التكيف مع الظروف المتغيرة بسرعة. كما كان لها السبق في اعتماد طرائق عمل مختلفة خلال جائحة كوفيد-19. وكانت إحدى الطرائق التي يمكن للوكالات من خلالها دعم المجالس التنفيذية في أن تصبح أكثر ملاءمة للمستقبل هي وضع استراتيجيات متينة للتواصل وسرد القصص التي ساعدت المجالس التنفيذية على التواصل بصورة أكثر فعالية حول عمل الوكالات، وبناء الثقة والمشاركة. وأتاحت الزيارات الميدانية المنظمة – مثل الزيارة الميدانية المشتركة وزيارات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع – للمجالس التنفيذية أن تراقب مباشرة عمل الوكالات وتأثيرها على أرض الواقع. ونظمت أيضاً الوكالات مزيدا من جلسات الإحاطة غير الرسمية للسماح بإجراء حوار تقني متعمق، مما أتاح للمجالس التنفيذية الحصول على بيانات آنية لاتخاذ القرارات.

20 - وسلطت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على رؤية الأمين العام الجريئة لأمم متحدة تطلعية 2.0 وجعل الوكالات وهيئاتها الرئاسية ملائمة للمستقبل. ويستمر نموذج أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وطرائق التنفيذ والبصمة العالمية في التطور من أجل تنفيذ ولاية الهيئة بنجاح والتصدي لمقاومة المساواة بين الجنسين. ويمكن للأمم المتحدة 2.0 وهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2.0 أن تكونا بمثابة عاملين محفزين قويين لتعزيز الابتكار والقدرة على التنفيذ على نطاق الأمم المتحدة، بما في ذلك دعم الوكالات لعمل هيئاتها الرئاسية. بيد أن تحقيق هذا الهدف يتطلب ثقة أكبر، وزيادة القدرات، والمزيد من الموارد على جميع المستويات – من أجل منظومة أمم متحدة إنمائية أكثر اتساقا وتنسيقا وكفاءة تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

21 - وشدد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على ضرورة أن تكون الوكالات مستعدة لتجاوز "الكيفية" إلى "ماذا لو" والحاجة إلى مزيد من التركيز على الاستشراف، وأشار إلى أن جائحة كوفيد-19 كانت مفاجأة للكثيرين، على الرغم من أنها كانت جزءاً من العديد من عمليات الاستشراف. ومن شأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل أن يتيح فرصة لسد الفجوات في السياسات والتمويل، فضلا عن الفجوات في التنفيذ وجعل الأمم المتحدة أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات غير المتوقعة. وعلى الرغم من التمويل الكافي وإصلاحات السياسات، كانت قابلية المشاريع للتمويل تتقوض بسبب نقص القدرات والمساعدة التقنية. ويمكن للمحادثات حول ما نجح ومواءمة تنفيذ المشاريع مع أهداف التنمية المستدامة أن تقطع شوطاً طويلا في سد فجوة القدرات. كما يمكن للمجالس التنفيذية أن تأخذ زمام المبادرة في المواضيع التي لا يمكن

أن تعالجها وكالة واحدة، مثل التحويل إلى الطاقة المستدامة وتحول المنظومات الغذائية. ومن شأن المناقشات بين المجالس التنفيذية أن تسهم في التعاون الملموس بين الوكالات بشأن هذه المسائل، استناداً إلى التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

22 - وأبرز مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إمكانية تحسين الوكالات دعمها للهيئات الرئاسية من خلال زيادة كفاءة تدفق المعلومات بين الرؤساء التنفيذيين والمجالس التنفيذية، ومن خلال تحسين نوعية المعلومات وسهولة استخدامها. وشدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية تبادل الكم الهائل من المعلومات والرؤى التي يجمعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - على سبيل المثال من خلال تقرير التنمية البشرية، وتقرير الاتجاهات المستقبلية وتقرير الدول الجزرية الصغيرة الرقمية - لدعم أعضاء المجلس في أداء مهامهم المتعلقة بالرقابة والحوكمة. وأشار إلى القيود التي يواجهها أعضاء المجلس في ما يتعلق بالقدرات، فسلط الضوء على أهمية تحسين تواتر التفاعلات بين الإدارة والمجالس. وشدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الدور الحاسم الذي تضطلع به المجالس في حماية الشفافية والمساءلة في منظومة الحوكمة في الأمم المتحدة.

23 - وفي معرض حديثها عن أهمية التعاون، شددت المديرة التنفيذية لليونيسف على فعالية البرامج وقيادتها. وأشارت إلى أن المواءمة بين الوكالات تنبع من الدعم القوي من الهيئات الرئاسية. ويمكن للوكالات التي قامت بمواءمة وثائق البرمجة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تزيد من تعزيز التعاون بين الوكالات. وأوضحت أن فعالية البرامج في المستقبل تنطوي على تقاسم الأعباء بفعالية. ومضت المديرة التنفيذية لليونيسف إلى القول إنه عندما تُصدر المنظومة توجيهات بشأن التعميم، وتقر المجالس التنفيذية بأهميتها، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تبرمج بفعالية أكبر. ومن الأمثلة الإيجابية على هذا النهج الاستراتيجية المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، واستراتيجية الأمم المتحدة للشباب. وكانت وكالات الأمم المتحدة تقوم بعمل رائع بفضل دعم مجالسها التنفيذية. ولا تزال هناك فجوات في الموارد، ولكن اتفاق التمويل المقبل يمكن أن يساعد وكالات الأمم المتحدة على معالجة هذه المسائل.

24 - وأعرب نائب المديرة التنفيذية للبرنامج عن تقديره للفرصة التي أتيحت له لمناقشة هذه المسائل مع المجلس التنفيذي من خلال استعراض الحوكمة، وأشار إلى أن هذه العملية - التي تملكها الدول الأعضاء - أثارت الكثير من التفكير الداخلي بشأن الشفافية والانفتاح. وتطلبت الشفافية الثقة بدلا من الخوف من التداعيات المترتبة على طرح القضايا الحساسة على الطاولة. ويمكن للاجتماعات غير الرسمية مع المجلس أن تسهم في عدم تناسق المعلومات بين أعضاء المجلس بسبب عدم قدرة جميع الأعضاء على الحضور. ومن شأن إجراء عدد أقل من المشاركات، ولكن بشكل أكثر استراتيجية، مدعومة بالمعلومات الصحيحة، أن يقطع شوطاً طويلا في معالجة أوجه عدم التناسق. وكان توجيه المجلس مطلوبا للوكالات لفهم الأولويات القصوى وما ينبغي أن يتم إلغاء أولوياته في بيئة تمويل أكثر ضيقاً.

25 - وخلال مناقشة تفاعلية بين الدول الأعضاء ورؤساء كيانات الأمم المتحدة، أثارت الوفود النقاط التالية:

- إن الحوكمة الفعالة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا تعتمد على الرقابة فحسب، بل أيضاً على القدرة على تحديد الاحتياجات. وينبغي أن تكون المجالس التنفيذية مجهزة لتوجيه الوكالات في

الوفاء بولاياتها. وينبغي معالجة أوجه عدم التناســق والفجوات في القدرات من أجل تجنب تقويض مبدأ المساواة بحجة الكفاءة.

- شـملت الإجراءات العملية لتجنب الازدواجية مواءمة جداول الأعمال في مجالات التركيز الرئيسـية والاتصـالات المحسـنة. وبالإضـافة إلى ذلك، كان الدعم المستمر لمنظومة المنسـقين المقيمين أمراً بالغ الأهمية لتحقيق هذه النتائج على مسـتوى المجتمع المحلي. ومن خلال تحسـين فعالية وانتظام التقييمات والاستعراضات، ستواصل المجالس التنفيذية دعم تحسين التنفيذ.

- أعرب المجلس عن تقديره لاسـتعراض وحدة التفتيش المشـتركة وتطلع إلى التداول بشـأن الاسـتجابة لتقرير وحدة التفتيش المشـتركة – وهي فرصــة لتعزيز التنسـيق وضــمان أن تظل هياكل الحوكمة والرقابة ملائمة للغرض. وتواءم الاجتماع المشـترك لعام 2024 مع عملية المراجعة الذاتية المنبثقة عن استعراض الحوكمة في البرنامج وتقييم وحدة التفتيش المشتركة. وكان التعلم واعتماد الممارسات الجيدة من جميع أنحاء الأمم المتحدة أمرين أساسيين. وكانت هذه المحادثة مجرد عنصر واحد من عملية تفكير أعمق في المنظومة من خلال الاســتعراض الشــامل الذي يجري كل أربع ســنوات. وأوصى أعضاء المجلس بإنشاء فريق عامل للتداول بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة وأعربوا عن دعمهم لهذه العملية.

- خلصــت الدول الأعضــاء إلى أنه من الصــعب مواكبة العديد من الأنشـطة وضــمان حوكمة قوية ومبسـطة. وكان هناك تفاؤل بأن توصـيات وحدة التفتيش المشـتركة سـتؤدي إلى عمليات حوكمة واضـحة ومراعية للمخاطر تتماشى مع إصـلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وأقر أعضـاء المجلس بدورهم في توفير حوكمة منســقة لدعم التغييرات الصــعبة التي يتعين على الوكالات القيام بها. فأي فشــل في الحوكمة ســيكون له تداعيات خطيرة على ثقة الجمهور في الأمم المتحدة، وبالتالي على التمويل وتحقيق أهداف التنمية المســتدامة. كما أقروا أيضــاً بالحاجة الملحة التي يجب أن تتطور بها الحوكمة، نظرا إلى الاحتياجات الكبيرة في جميع أنحاء العالم.

- كان من المشــجع اســتعداد الوكالات للعمل مع مجالســها. وقد جعلت مثل هذه التفاعلات تعددية الأطراف أكثر وضـوحا وأثبتت فعاليتها. كما أن بناء التضـامن والثقة سيقتضـي أيضـاً مراعاة أوجه عدم التناسق بين البلدان.

- مع تزايد الاحتياجات الإنسانية، سيكون من الأساسي ضمان قيام هيئات رئاسية فعالة واستراتيجية بمساءلة وكالات الأمم المتحدة. وكان هناك اتفاق على الحاجة إلى مزيد من التفكير في مشاركات أفضــل وأكثر ملاءمة للغرض – وليس في المزيد من التقارير. ورحب أعضــاء المجلس بمزيد من الفرص لمناقشــة هذه المواضــيع المهمة، من أجل نظام متعدد الأطراف أكثر اتســاقا يمكنه تحقيق المزيد بموارد أقل.

- إن تشجيع تعددية الأطراف سيعتمد في نهاية المطاف على الحوار المفتوح والمساحات الشاملة بين الهيئات الرئاســية. وتســاءل الأعضــاء عن الكيفية التي يمكن بها اســتخدام تقييم وحدة التفتيش المشــتركة لتعزيز التنســيق، وعما إذا كان من الممكن تبادل خبرات الوكالات في مجال إصــلاح الأمم المتحدة مع الهيئات الرئاسية لتحسين حوكمتها.

26 - ورداً على ذلك، أعربت المديرة التنفيذية لليونيسف عن أن هذا الوقت كان عصيباً بالنسبة إلى كثير من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تستجيب لهذا المستوى من الاحتياجات إلا بالعمل معا. وسيكون للمجالس دور حاسم في هذا العمل، وكان دعمها وثقتها موضع تقدير كبير. وقد أسهمت الثقة التي أولتها المجالس لوكالاتها في رقابتها الفعالة. وأعربت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديرها لدور المجلس كقناة لتنفيذ البرامج. وكانت الحوكمة المتكاملة والعمل في محور العمل الإنساني وبناء السلام أمرا بالغ الأهمية – خصوصاً مع استمرار تقلص الموارد. وكان إضفاء الطابع المحلي وتقديم الخدمات من خلال المنظمات المحلية حلين واعدين، وكان إشراف المجلس موضع تقدير لضمان المساءلة. وينبغي على الوكالات ومجالسها معاً أن تضمن عدم تسييس احتياجات المجتمعات المحلية.

27 - وسلط نائب المديرة التنفيذية للبرنامج الضوء على أهمية المخاطر والضمان، وأكد أن منظومات الحوكمة المتينة مكنت الوكالات في نهاية المطاف من تقديم المساعدة حيثما كانت الحاجة إليها ماسة. وقال إن العمل في بيئات معقدة ينطوي على مخاطر: فالوكالات بحاجة إلى دعم مجالسها في فهم هذه المخاطر وتقاسمها. وأوصى بألا تكون الشراكات منظمة من المقار، بل ينبغي أن تركز على التنفيذ وأن تكون مصممة خصيصا لتناسب سياق كل بلد. وقد تشمل أيضاً هذه الشراكات شركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة. وشدّد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أهمية الإدارة السليمة للمخاطر أثناء التنفيذ في السياقات التي ليس فيها وجود كبير للأمم المتحدة. وكان من المثير للإعجاب أن الوكالات بقيت وقدمت خدماتها في هذه السياقات، موفرة الحماية للناس في أوضاع صعبة. وكان من الضروري أن تركز المناقشة على ما تم تعلمه في هذه السياقات وعلى المشاكل التي تقوض محور العمل الإنساني وبناء السلام والتنمية. ويتطلب هذا البعد من المخاطر مناقشة أكثر انفتاحا عبر وكالات الأمم المتحدة.

28 - وسلطت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على أهمية شراكات الوكالات مع مجالسها، فذكرت بالتفصيل القيمة الهائلة لهذه العلاقات بالنسبة إلى وكالات الأمم المتحدة. وأعربت عن استعداد هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب شركائها، للعمل على تنفيذ توصيات المجلس لتحسين الحوكمة. ودعمت الهيئة جميع الفرص المتاحة لجعل المجالس التنفيذية أكثر فعالية. وفي خضم التحديات العديدة التي تواجه النساء والبنات في جميع أنحاء العالم، ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنفيذ توجيهات المجلس لتحقيق أعلى المعايير. واختُتمت الجلسة التفاعلية بتذكير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن موظفي الأمم المتحدة غالبا ما يعملون في سياقات صعبة للغاية، مما يعرض حياتهم للخطر أثناء تأدية واجبهم. وذكّر المشاركين بأن المناقشات التي أجريت اليوم لها نتائج حقيقية للغاية في جميع أنحاء العالم. وأسفرت أعمال إدارة المخاطر التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة ومجالسها عن آثار حقيقية للغاية على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم.

29 - وأعرب نائب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسف عن امتنانه العميق لجميع الحاضرين لمشاركتهم في هذا المنتدى الهام. وقال إن تعزيز تعددية الأطراف سيكون أكثر أهمية من أي وقت مضى في السنوات القادمة. ولخص المناقشة التي دارت في هذا اليوم فشدد على أن المجالس التنفيذية لها أهمية حاسمة في تشغيل وكالات الأمم المتحدة بفعالية وكفاءة، فهي توجهها نحو تحقيق نتائج فردية وعلى نطاق المنظومة، وتمضي قدما نحو أمم متحدة أكثر حداثة وتوجها نحو المستقبل. وقد أدت استعراضات الحوكمة والرقابة دوراً حاسماً؛ وسيكون تقرير وحدة التفتيش المشتركة في صميم المناقشات في المستقبل. وإلى جانب الالتزام

المتجدد بتعددية الأطراف بين كيانات الأمم المتحدة، أكد مجددا الحاجة إلى المشـــاركة المتوازنة. وتميزت المناقشـات بشـأن المزيد من المشـاركة المنسـقة والقائمة على البيانات والفعالة بين وكالات الأمم المتحدة والهيئات الرئاسية بالإيجابية. وسيكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقبل فرصة أخرى لمواصلة المشاركة المتعددة الأطراف بشأن القضايا الحاسمة التي تواجه المجتمع الإنمائي.

30 - واختتمت رئيسـة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الجلسـة بتسـليط الضـوء على أهمية استعراض وحدة التفتيش المشتركة وتقييم الحوكمة في البرنامج. وسيكون من المهم تبادل التوصيات المحددة في تقييمات المجالس التنفيذية المختلفة. ويمكن تشاطر أفضل الممارسات المحددة في أحد التقييمات لزيادة فعالية جميع المجالس. وسيكون بناء القدرات والجلسات الدورية غير الرسمية أمورا بالغة الأهمية لتعزيز فهم أعضاء المجلس الجدد لوظائف الهيئات الرئاسية. ومن شأن ذلك أن ييسر المشاركة المنصفة والشاملة لجميع الأعضاء. وستكون المشاركة النشطة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ضرورية بصفة خاصة لضمان انعكاس أولويات المجلس في نتائجه. وبالمثل، فإن إدماج هذه النتائج في خطط واستراتيجيات هيئات الرقابة التنظيمية سيكون أمراً أساسياً لتحسين الحوكمة واتخاذ إجراءات فعالة. وتعلقت عدة مداخلات بضرورة تحسين الاتصال من أجل نقل الأدوار الهامة التي تضطلع بها الهيئات الرئاسية إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والجمهور وأصحاب المصلحة الآخرين. وشددت المناقشة على أهمية مواصلة الحوار المفتوح والمنتظم لإبقاء الجميع على اطلاع وضمان الاستفادة من التعقيبات القيمة. وسيتعين أن تستمع الدول الأعضاء والوكالات إلى بعضها البعض من أجل فهم أين تكمن مختنقات الاتصال.

31 - وفي سياق تبسيط الحوكمة داخل منظمات الأمم المتحدة، لا يمكن إغفال النساء والبنات - اللواتي يشكلن نصف سكان العالم. وبالإضافة إلى النساء والبنات، ينبغي أيضاً مواصلة التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، لأن هاتين الفئتين تقعان في صميم التنمية. وبالعمل معاً، سيكون من الممكن مواجهة التحديات التي تنتظرنا والتغلب عليها، مع إعطاء الأولوية لبقاء الإنسان.

32 - واختتم الدورة رسمياً رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي شكر جميع الحاضرين على مشاركتهم، وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تنسيق الاجتماع. واختتم كلمته بالتشديد على أهمية الأفكار التي طُرحت خلال الاجتماع المشترك في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وما بعده.

040425 040425 25-03256 (A)